الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس _المدية _

كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص محاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي

تحت عنوان

قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد المعايير المحاسبة الدولية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR _المدية _

اعداد الطالبتين :

- بشرى بوشريط
- فلة بوشريط

تحت إشراف الأستاذ :

حناشي مصطفى

أعضاء لجنة المناقشة

بوعزار شمس الدين	جامعة المدية	رئيسا
حناشي مصطفي	جامعة المدية	مقررا
زرواطي	جامعة المدية	مناقشا

السنة الجامعية 2017 - 2018


بسم الله الرحمن الرحیم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي لا الله إلا هو على جل نعمه و عظيم أفضاله ، إذ وفقنا لإكمال مشوارنا الدراسي وأتاح لنا فرصة انجاز هذا العمل و يسر لنا أمورنا و منحنا القدرة على تجاوز الصعاب التي واجهتنا فله كل الحمد و الشكر ، لنتحصل في الأخير على هذا العمل الذي نتمناه أن يكون سندا علميا نافعا لكل من يطلع عليه

و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين و اله و صحبه أجمعين

لابد لنا و نحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وفقة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد ...

و قبل أن نمضي نقدم أسمى آيات التقدير و الامتنان إلى الذين حملوا اقدس رسالة في الحياة ...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

و نتقدم بجزيل الشكر و أسمى آيات الامتنان إلى الأستاذ المشرف « مصطفى حناشي » الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث و كان لنا معينا فيه جزاه الله خيرا

و نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى مدير بنك الفلاحة و التنمية الريفية و إلى كافة الموظفين لما قدموه من مساعدة في مجال الدراسة

و إلى كل من زرع التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات و التسهيلات و الأفكار و المعلومات فلهم منا كل الشكر و الامتنان

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ...

فهؤلاء جميعا نسجل جميل شكرنا وعظيم امتناننا لهم ، و إن قصرنا في شكرهم أو غفلنا عن ذكر احدهم فعزاءنا إن الله تعالى هو الذي سيكفل بجزائهم عنا خير جزاء

و في الأخير يبقى عون ذو الجلال و الإكرام و حسن توفيقه و تسديده أولا و أخيرا

فهو الله و هو أولى ما يحمد عليه

إهـــــــداء

الـــهي لا يـطيب الـليل إلا بـشكرك .. ولا يطيب النهـــار إلا بطاعـــتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك يا الله جل جلالك

إلـــــى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ... ونصح الأمة ... إلـــــى نبي الرحمة ونور العالمين ...

سيدنا محمد عليه أفضل صلاة وسلام

إلـــى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلـــى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلـــى من احمل اسمه بكل افتخار

أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارقد حان قطافها بعد طول انتظارو ستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها

اليوم وفي الغد وإلى الأبد ...

والـــــدي الغـــــزير

إلـــى ملاكي في الحياة .. إلـــى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلـــى بسمة الحياة وسر الوجود

إلـــى من كان دعائها سرنجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى الغالية ...

امـــــــــي الحـــــبيبة

إلـــى رفيقة صغري ودربي وحياتي وتوأم روحي ...إلـــى من رافقتني منذ أن حملنا الحقائب الصغيرة ومعها سرت

الدرب خطوة بخطوة إلى أن قدرالله وجمعني معها في هذا العمل المتواضع وما تزال تشاركني في دروب الحياة ...

إلـــــى الشمعة التي تنير ظلمة حياتي ...

إلـــــى أخـــــتي وشـــــريكتي في هذا العمل بـــــشرى

إلـــــى أخـــي الغالي محمد اليـــــاس وأختي ســـــارة

إلـــــى أخـــتي وعـــزيزتي الصغيرة مـــــلاك والكتكوتة مـــاريـــا

إلـــــى كل خالاتي وخلاني وعماتي وأعمامي و .. إلـــــى كل فرد من عائلتي

إلـــــى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء .. إلـــــى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة سرت ..

إلـــــى من كانوا معي على طريق النجاح والخير

إلـــــى جميع رفيقاتي في جامعة

إلـــــى كل من وسعهم قلبي وضاقت السطور من ذكرهم ...

فـــــلة

الإهـــداء

تبارك الذي أهدانا نعمة العقل

و أنار سبيلنا بنور العلم و مهد لنا طريق النجاح

اهدي ثمرة عملي هذا إلى ينبوع الصبر و التفاؤل و الأمل إلى كل من في الوجود

بـــــــــــعد الله و رســـــــــــــــوله

أمـــــــــــــــــي الغالية

إلـــــــــــــى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

أبـــــــــــــــــي العزيز

إلـــــــــــــــى من كانوا ملاذي و ملجئي إلى من تذوقت معهم أجمل لحظات حياتي

أخـــــــــــــــي محمد و أخـــــــــــــتي الصغيرة مـــــــــــلاك

إلـــــــــــى رفيقة دربي منذ نعومة أظافري و شاءت الأقدار أن شاركني هذا العمل المتواضع

أختي فـــــــــــــــلة

إلـــــــــى نور أعيني و أملي في الحياة و نبض قلبي إلى فلذة كبدي ابنتي الوحيدة

مـــــــــــــــاريا حفظها الله

إلـــــــــــــــى أختي التي لم تلدها أمي ســـــــــــارة

إلـــــــــــــــى كل عائلتي كبيرا و صغيرا

إلـــــــــــــــى كل من أحببناهم و أحبونا و تمنوا لنا الخير و النجاح

إلـــــــــــى كل من كان لنا سند و كان له الفضل في إتمام هذا العمل

من قريب او بعيد

بشرى

الملخص :

تعتبر قائمة التدفقات النقدية مهمة لأي منشاة ، فهي تساعد المساهمين و المستثمرين على الحصول على المعلومات المالية ، حيث انها تقوم بتقييم توليد النقدية لدى المؤسسة كون ان قائمة التدفقات النقدية تمثل مجمل مدفوعات و مقبوضات المنشاة و كذا صافي تغير النقدية للأنشطة الثلاث الرئيسية التشغيلية ، الاستثمارية و التمويلية .

و تعد قائمة التدفقات النقدية وفقا لطريقة المباشرة و هي الطريقة التي ينصح بها المعيار المحاسبي السابع او وفق الطريقة الغير مباشرة إلا أن هذه الأخيرة تعد الاكثر استخداما و شيوعا ، و ثم تحليل هذه القائمة من خلال عدة مؤشرات و نسب من اجل معرفة وتوضيح الوضعية المالية للمؤسسة .

الكلمات المفتاحية :

التدفقات النقدية ، صافي تغير النقدية ، مقبوضات ، المدفوعات .

Résumé :

L'état des flux de trésorerie est important pour toute entité: il aide les actionnaires et les investisseurs à obtenir des informations financières en évaluant la génération de trésorerie de l'entité , le tableau des flux de trésorerie représentant les paiements et les recettes totales de l'entité Financement .

Le tableau des flux de trésorerie est préparé selon la méthode directe et est la méthode recommandée par la septième norme comptable ou indirectement , mais cette dernière est la plus utilisée et la plus courante, puis l'analyse de cette liste à travers plusieurs indicateurs et ratios afin de connaître et clarifier la situation financière de l'établissement. .

les mots clés :

Flux de trésorerie, flux de trésorerie nets, recettes, paiements.


الفهرس

الفهرس

المحتوى	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
الملخص	III
القائمة المحتويات	IV - VII
قائمة الأشكال و الجداول و الملاحق	VIII - XI
المقدمة العامة	ا- ب-ج-د
الفصل الأول : التدفقات النقدية حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS 07)	
تمهيد الفصل الأول	01
المبحث الأول :عموميات حول قائمة التدفقات النقدية	**02**
المطلب الأول : تحديد المقصود بالنقدية و ما حكمها	02
المطلب الثاني : نشأة قائمة التدفقات النقدية	03
المطلب الثالث : تعريف قائمة التدفقات النقدية و الهدف منها و أهمية عرضها و الغرض منها	05
المبحث الثاني : تصنيف التدفقات النقدية	**08**
المطلب الأول : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	08
المطلب الثاني : التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	11
المطلب الثالث : التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	12

المبحث الثالث : التدفقات النقدية في مجال تقييم المشروعات الاستثمارية	**14**
المطلب الأول : مفهوم التدفقات النقدية في مجال تقييم المشروعات الاستثمارية و تحديد التدفقات النقدية الملائمة	14
المطلب الثاني : مكونات التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية	16
المطلب الثالث : أسس قياس التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية و المتعلقة	17
المطلب الرابع : مشاكل قياس التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية	19
خلاصة الفصل الأول	21
الفصل الثاني : عرض قائمة التدفقات النقدية	
تمهيد الفصل الثاني	23
المبحث الأول : كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية	**24**
المطلب الأول : مصادر و خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية	24
المطلب الثاني : طرق اعداد قائمة التدفقات النقدية	26
المطلب الثالث : اعداد قائمة التدفقات النقدية في المؤسسات المالية	41
المطلب الرابع : مبررات قائمة التدفقات النقدية و استخداماتها	45
المبحث الثاني : تحليل قائمة التدفقات النقدية	**47**
المطلب الأول : استخدام قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي	48
المطلب الثاني : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة و الربحية و السياسات المالية	48
المطلب الثالث : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم المرونة المالية و التدفقات النقدية الحرة	56
المطلب الرابع : فوائد التحليل المالي بواسطة جدول التدفقات النقدية	59
المبحث الثالث : المشاكل المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية	**59**
المطلب الأول : التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية و التدفقات غير العادية	60
المطلب الثاني : الفوائد و توزيعات الأرباح و ضرائب الدخل	63

المطلب الثالث : الاستثمار في الشركات التابعة و المشتركة والشقيقة وشراء شركات تابعة و وحدات أخرى و التخلص منها	65
المطلب الرابع : المعاملات غير النقدية و الافصاحات الأخرى	67
خلاصة الفصل الثاني	70
الفصل الثالث : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)	
تمهيد الفصل الثالث	72
المبحث الأول : ماهية بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)	**73**
المطلب الأول : نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و مراحل تطوره	73
المطلب الثاني : تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و مهامه	76
المطلب الثالث : أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و أهم المبادئ التي يعتمد عليها	78
المطلب الرابع : هياكل بنك الفلاحة و التنمية الريفية و خدمات المقدمة من طرفه	79
المبحث الثاني : لمحة عن وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) للمدية	**85**
المطلب الأول : التعريف بوكالة (BADR) للمدية	85
المطلب الثاني : نشاطات الوكالة	86
المطلب الثالث : هيكل التنظيمي للوكالة	87
المطلب الرابع : مهام مصالح الوكالة	88
المبحث الثالث : إعداد قائمة التدفقات النقدية للوكالة و استخراج المعلومات اللازمة منها .	**89**
المطلب الأول : اعداد قائمة التدفقات النقدية بطريقتين	89
المطلب الثاني : مؤشرات قائمة التدفقات النقدية	102

المطلب الثالث : تقرير حول وضعية الوكالة	109
خلاصة الفصل الثالث	112
خاتمة عامة	113
قائمة المراجع	115
الملاحق	121

قائمة الجداول والاشكال والملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	10
2	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	12
3	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	13
4	نموذج لقائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة	31-32
5	نموذج لقائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة	37-38
6	أوجه الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة	39
7	ربح التشغيل قبل التغيرات في أصول و التزامات التشغيل حسب الطريقة المباشرة	40
8	ربح التشغيل قبل التغيرات في أصول و التزامات التشغيل حسب الطريقة غير المباشرة	41
9	صافي التدفقات النقدية المرتبطة بالتغيرات في الأصول و التزامات التشغيل	42
10	صافي التدفقات النقدية الناتجة من نشاط التشغيل	43
11	كيفية الإفصاح عن البنود غير العادية بقائمة التدفقات النقدية	61
12	كيفية عرض التدفقات النقدية الخاصة بالضرائب على الدخل	63
13	ربح التشغيل قبل التغيرات في أصول و التزامات التشغيل حسب الطريقة المباشرة لوكالة BADR للمدية	89

14	التغيرات في الأصول التشغيلية	89
15	التغيرات في الالتزامات التشغيلية	90
16	صافي التدفقات النقدية المرتبطة بالتغيرات في الأصول و التزامات التشغيل لوكالة BADR للمدية	90
17	صافي التدفقات النقدية الناتجة من نشاط التشغيل لوكالة BADR للمدية	91
18	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية لوكالة BADR للمدية	93
19	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لوكالة BADR للمدية	94
20	النقدية و ما يعادلها للوكالة BADR للمدية	95
21	قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة لوكالة BADR للمدية	96-97
22	ربح التشغيل قبل التغيرات في أصول و التزامات التشغيل حسب الطريقة غير المباشرة لوكالة BADR للمدية	98
23	قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة لوكالة BADR للمدية	99-100
24	نسبة صافي التدفقات النقدية للأنشطة الثلاث لوكالة BADR المدية	101

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	مكونات قائمة التدفق النقدي	14
2	تحويل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي	26
3	مقاييس التدفقات النقدية	57
4	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لبنك BADR	80
5	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال لبنك BADR	82
6	الهيكل التنظيمي لوكالة BADR في المدية للاستغلال 846	86

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	قائمة الدخل لوكالة BADR بالمدية لسنة 2017	


المقدمة

مـــــقدمةعامة :

تأتى أهمية المعلومات المحاسبية من مدى وفائها باحتياجات متخذي القرارات والتي تتسم بالزيادة المتلاحقة نتيجة اتساع أنشطة الوحدات الاقتصادية مع ضرورة تغطية تلك الوحدات للالتزامات المترتبة على مباشرة الأنشطة وتحقق المعلومات المحاسبية منفعة لمستخدميها وترتبط تلك المنفعة بمدى إشباع حاجات معينة في ظل ظروف متغيرة.

وقد ظهرت العديد من المفاهيم المحاسبية داخل القوائم المالية والتي تخدم هدف تحقيق منفعة المعلومات المحاسبية المستخرجة من تلك القوائم بما يوفر احتياجات مستخدمي تلك القوائم وذلك في ظل عدم كفاية القوائم المالية التقليدية لاحتياجات الفئات المختلفة مع وجود العديد من الانتقادات التي وجهت للقوائم المالية التقليدية نتيجة لاتساع الفجوة بين حجم المعلومات التي توفرها تلك القوائم والحاجة المتزايدة من المعلومات لدى مستخدمي تلك القوائم والتي نشأ عنها فجوة توقعات ، مع محاولة سداد تلك الفجوة بالاتجاهات الحديثة من المفاهيم التي يتم في ضوءها إعداد القوائم المالية كاستخدام الأساس النقدي عند إعداد قائمة التدفقات النقدية.

شهدت الفترة من أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات ميلاد قائمة جديدة هي التدفقات النقدية لتساعد منظمات الأعمال في اتخاذ القرارات ففي النصف الثاني من عام 1988 تم استخدام هذه القائمة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وفى نهاية الربع الأول من عام 1992 اعتبرت المملكة المتحدة قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الأساسية، وبهذا أصبحت قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم الإلزامية بالنسبة للمنشآت الاقتصادية بجانب قائمة الدخل ، وقائمة المركز المالي وقائمة التغيرات في حقوق الملكية ، ونظراً لأهمية هذه القائمة لما تظهره من انعكاس طبيعي لمشاكل السيولة التي تعانى منها المنشأة وكذا قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية موجبة من نشاطها المعتاد لمواجهة التزاماتها.

فتهدف هذه القائمة إلى مساعدة مستخدمي القوائم المالية في وضع قاعدة لتقييم قدرة المؤسسة على توليد السيولة و نظائرها و يوضح دخول و خروج السيولة المتاحة لدى المؤسسة ، و كذلك استخلاص نسب مشتقة منها تساعد في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة و ذلك من خلال تحليل هذه النسب .

و على ضوء مما سبق يمكننا دراسة الإشكالية المطروحة كالأتي:

كيف يتم اعداد قائمة التدفقات النقدية على مستوى البنوك الجزائرية في ظل المعايير المحاسبية الدولية و ما هو الدور الذي يلعبه التحليل المالي لهذه القائمة في تقييم الأداء المالي للبنوك ؟

و من اجل الإلمام بمختلف جوانب الدراسة ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ماذا نقصد بقائمة التدفقات النقدية؟
- كيف يتم تصنيف قائمة التدفقات النقدية ؟ و ما أهم المشاكل التي تعتريها ؟
- كيف يتم تحليل قائمة التدفقات النقدية ؟

و من خلال طرحنا لهذه الأسئلة الفرع فإننا نكون في صدد تبني فرضيات تعكس قناعتنا و لهذا قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية , حيث تهدف إلى إعطاء نظرة حول المؤسسة لكل من المستثمرين و المساهمين و مستخدمي القوائم المالية .
- يمكن تصنيف قائمة التدفقات النقدية إلى الأنشطة التشغيلية , الأنشطة الاستثمارية و التمويلية ,و لعل من ابرز المشاكل التي تعتري قائمة التدفقات النقدية هي استخدام العملة الأجنبية .
- لعل نسبة كفاية التدفق النقدي هي من أهم النسب التي تستعمل في تحليل على قائمة التدفقات النقدية

أهداف الدراسة:

سوف نحاول من خلال دراستنا إلى :

- التوسع في مفهوم قائمة التدفقات النقدية و التطرق إلىأهم خطواتها و كيفية إعدادها .
- تسليط الضوء على أهمية قائمة التدفقات النقدية في المؤسسات الاقتصادية .
- التطرق بصفة مفصلة الأنشطة التمويلية, التشغيلية والاستثمارية .

أهمية الدراسة :

تتلـخص أهمية هذه الدراسة كون إن الجزائر طبقت المعايير المحاسبية الدولية في الآونة الأخيرة , و يرجع هذا الاهتمام إلى الكبير بقائمة التدفقات النقدية إلى عدة عوامل أهمها أنها أساسية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية و تساعد مستخدمي القوائم المالية .

منهج البحث :

من اجل دراسة هذا الموضوع استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي و ذلك للبحث في مفهوم معيار السابع المتمثل في قائمة التدفقات النقدية , هدفها و كيفية إعدادها و عرضها.

مبررات الدراسة :

- ✓ الفضول العلمي حول الموضوع .
- ✓ كون الموضوع مرتبط بتخصصنا كوننا طلبة المحاسبة .
- ✓ الأهمية البالغة التي اكتسبتها قائمة التدفقات في السنوات الأخيرة .

صعوبات الدراسة :

لقد واجهنا صعوبة في هذا الموضوع كوننا استصعب علينا الحصول على الملاحق اللازمة من البنك و ذلك لخصوصية هذه الأخيرة .

خطة البحث :

من اجل الإجابة عن التساؤلات المطروحة قسمنا خطة البحث كما يلي :

★ الفصل الأول :

نتكلم من خلاله عن مفهوم قائمة التدفقات النقدية و أهميته في اتخاذ القرارات و الغرض منه و كذا أهدافه ، انطلاقا من تعريف التدفقات النقدية و عرض تصنيفاتها الثلاث الأساسية .

★ الفصل الثاني :

نتطرق بالتفصيل إلى كيفية إعداد التدفقات النقدية باستعمال كل من الطريقة المباشرة و غير مباشرة أهم المراحل المتبعة لإعدادها و من ثم تحليلها بواسطة مجموعة من النسب من اجل اتخاذ القرارات المناسبة بشان المؤسسة ، كما سنتطرق إلى حالات الخاصة او الاستثنائية .

★ الفصل الثالث :

دراسة ميدانية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية .

الدراسات السابقة :

- دراسة تمت من قبل سالمي محمد الدينوري :**"قائمة التدفقات النقدية في ظل المعايير المحاسبية الدولية 2009"** هدفت هذه الدراسة إلى إبراز معلومات عن التدفقات النقدية التي هي مهمة لأي شركة كونها تفيد مستخدمي القوائم المالية كما أوضحت هذه الدراسة كيفية اعداد قائمة التدفقات النقدية و ذلك من خلال دراسة حالة لدى شركة اقتصادية .
- دراسة الحلبي 2006 بعنوان**"دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستثمار و الاقتراض في الشركات الخاصة السورية "**هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الملاحظات الإدارية المتعلقة بآراء مستخدمي المعلومات و مواقفهم المهنية في محيط العمل عن دور معلومات التدفقات النقدية وفق ما نصت عليه المعايير المحاسبية الدولية و لقد تم استخدام الاستبيان في هذه الدراسة .

الفصل الاول:

التدفقات النقدية حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS 07)

تمهيد :

تمثل قائمة التدفقات النقدية إضافة هامة إلى القوائم المالية الإلزامية و ذلك بما تقدمه من بيانات شاملة عن وضع السيولة النقدية لدى المنشاة , و تقييم قدرة المنشاة على الوفاء بالتزاماتها , و مدى مرونتها المالية و مقدار ما لديها من نقدية حرة تمكنها من التوسع و سداد القروض علما بان هذه الجوانب تهم متعاملي الكيانات الاقتصادية بما في ذلك المساهمين و المالكين و المستثمرين حتى يتمكنوا من اخذ القرارات المالية و الاستثمارية و التمويلية الجيدة .

و سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية :

- المبحث الأول : عموميات حول التدفقات النقدية .
- المبحث الثاني : تبويب التدفقات النقدية .
- المبحث الثالث : التدفقات النقدية في مجال تقييم المشاريع الاستثمارية .

المبحث الأول : عموميات حول التدفقات النقدية

لقد مرت قائمة التدفقات النقدية بعدة تطورات نتيجة الممارسة المهنية لتستقر بشكلها الحالي سنة 1992 و تصبح قابلة للتطبيق مع سنة 1994 ، كما أن الاعتراف الدولي بها لم يكن مرة واحدة و إنما تم على عدة مراحل ، و هذا يعني أن الاعتراف تم من خلال المرور بتجربة الخطأ و الصواب و هذا ما يكسبها أهمية لا تقل عن أهمية قائمة الدخل او الميزانية .

المطلب الأول : تحديد مفهوم النقدية و ما حكمها

تتمثل النقدية في قيمة النقدية بالصندوق و الودائع تحت الطلب [1]

أما في حكم النقدية فتتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل و عالية السيولة و التي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة بالإضافة إلى أن تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيلا , كما يتم الاحتفاظ بها لغرض مواجهة الالتزامات النقدية قصيرة الأجل و ليس لغرض الاستثمار او أغراض أخرى .[2]

و يلاحظ بالنسبة لمفهوم النقدية و ما في حكمها ما يلي :

- يوصف الاستثمار بأنه في حكم النقدية عندما يكون تاريخ استحقاق الاستثمار قصير الأجل في حدود ثلاثة أشهر او اقل من تاريخ الاقتناء و من أمثلة ذلك سندات او أذون الخزانة ، هذا و تستبعد الاستثمارات في الأسهم من البنود التي في حكم النقدية ، ذلك لان الأسهم لا ينطبق عليها وصف تحويلها بسهولة إلى نقدية بخلاف أنها عرضة لمخاطر التغيير و مع ذلك يمكن اعتبار الأسهم الممتازة في حكم النقدية إذا تم اقتناءها قبل فترة قصيرة من تاريخ استحقاقها و يكون لها تاريخ استرداد محدد .
- اعتبر السحب على المكشوف من البنوك احد مكونات النقدية و ما في حكمها و ليس نشاط تمويليي بعكس القروض البنكية التي تعتبر بمثابة أنشطة تمويلية على أن تضمين رصيد السحب على المكشوف مع رصيد النقدية و ما في حكمها قد تؤدي إلى إظهار هذا الرصيد في

[1] طارق عبد العال حماد(2006) : تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و الائتمان ,الدار الجامعية الإسكندرية , ص 179 .
[2] نص المعيار المحاسبي رقم 7الفقرة 6 تعاريف ، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، نشرة شهرية الكترونية ، كانون الثاني ، العدد 2 ، الأردن ، ص12 .

نهاية السنة المالية بالسلب و هو أمر لا يستقيم من المنطق و يفقد قائمة التدفقات النقدية دلالتها و مغزاها .

- لا تتضمن التدفقات النقدية الحركة التي تتم بين البنود التي تم سحبها من البنوك لتمويل حركة الخزينة لان هذه المكونات تمثل جزءا من أجزاء السياسة النقدية إدارة المؤسسة و ليس كجزء من أنشطة المؤسسة التشغيلية او الاستثمارية او التمويلية .
- نظرا لاختلاف السياسات المالية و المصرفية المطبقة بين دول العالم و لأغراض الالتزام بمعايير المحاسبة اوجب المعيار على كل مؤسسة مالية أن تفصح عن السياسة التي تطبقها في تحديد مكونات النقدية و ما في حكمها و ذلك لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية .

و يتضمن بند النقدية و ما في حكمها :

★ الأرصدة النقدية لدى المؤسسة المالية .

★ الأرصدة لدى البنوك مع استبعاد ودائع المؤسسة لدى هذه البنوك .

★ الحسابات الجارية .

★ أذون الخزينة التي تستحق الصرف 3 خلال ثلاثة أشهر من اقتنائها .

★ الودائع لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر .

المطلب الثاني : نشأة قائمة التدفقات النقدية

لقد مرت قائمة التدفقات النقدية بمراحل عديدة قبل أن تخرج بشكلها الحالي فقد بدا التفكير بها منذ عقد الستينيات و حتى هذه اللحظة للوصول إلى مالية تكمل أغراض القوائم المالية الأخرى و تدعمها ، و كانت البداية في الدراسة التي أصدرها mason عام 1961 تحت إشراف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA حيث أوصت الدراسة بإصدار قائمة بعنوان " قائمة الأموال و تحليل التدفق النقدي " بحيث تخضع هذه القائمة لفحص مدقق مهني ، ثم اصدر المجلس مبادئ المحاسبة المنبثق من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي الرأي رقم 3 عام 1963 فأوصى بالالتزام بالمعايير المحاسبية المهنية في إعدادها و الإفصاح عن المعلومات التي تعرضها ، كما أوصى بتعديل تسميتها إلى قائمة " مصادر الأموال و استخداماتها " و بضرورة عرضها ضمن

المعلومات الإضافية او المكملة الصادرة عن الشركة ، و لكن دون أن تخضع بالضرورة لمصادقة مدقق الحسابات .[1]

ففي السبعينيات تزايد الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية حيث أن معظم المؤسسات قمت بإعداد قائمة مصادر و استخدامات الأموال كإحدى القوائم المالية السنوية إلا أن المشكلة في هذه الفترة هي اختلاف الشكل و المحتوى للقوائم التي تعدها المؤسسات ، الأمر الذي دفع المجلس و بالتحديد في عام 1971 إلى إصدار الرأي رقم (19) بعنوان " قائمة التغيرات في المركز المالي " و الذي أصبح بموجبه عرض هذه القائمة إجباريا كإحدى القوائم المالية الأساسية بالإضافة إلى تقرير مدقق حسابات قانوني .

في أواسط الثمانينات ظهرت موجات الإفلاس التي أثارت انتباه المحاسبين و بدءوا ينظرون و بشكل جدي إلى قائمة الأموال على أساس النقدي ، لاسيما بعد الإفلاس الذي تعرضت له مؤسسة (W . T . GRANT) الأمريكية ، و الذي هز مساهمي الشركة بعنف ، و قد أشار المحللون الماليون بأصابع الاتهام إلى قائمة الأموال المعدة على أساس رأس المال العامل ، إذ أن عمليات المؤسسة التشغيلية كانت مستخدمة للنقدية بدلا من أن تكون مولدة لها ، بالرغم أن رأس المال العامل كان موجبا و نتيجة لذلك أخذت العديد من المؤسسات الأساس النقدي بدلا رأس المال العامل و عليه فقد تطلب الأمر إلى دراسة تناولها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) في سلسلة من الدراسات كانت إحداها عام 1981 و التي هدفت إلى تحديد مجالات التي يمكن أن تخدمها المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية ، و دراسة المجلس في عام 1981 و كذلك توصية المديرين الماليين الأمريكيين و الذي ينص على ضرورة استخدام الأساس النقدي في اعداد قائمة التغيرات في المركز المالي ، لما يوفره من معلومات عن سيولة المؤسسة و مرونتها المالية .[2]

و في عام 1987 صدر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) البيان رقم (SFAS N°95) الذي ألزم جميع المؤسسات الأمريكية بإصدار قائمة التدفقات النقدية كواحدة من

[1] بن خليفة حمزة ، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، دراسة حالة مؤسسة توزيع و صيانة العناد الفلاحي EDIMMA (الوادي) ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012 ، ص 26.

[2] عبد الناصر شحدة السيد احمد ، مذكرة ماجستير الأهمية النسبية للنسب مالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية السيولة و جودة الأرباح من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ، تخصص محاسبة ، كلية علوم الإدارية و المالية ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، عمان الأردن ، 2008 ، ص 11 .

القوائم الأساسية حيث تحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي التي كانت مستخدمة حتى ذلك التاريخ ، و أوصى البيان أن يتم تصنيف التدفقات النقدية في القائمة إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية و تدفقات الاستثمارية و تدفقات نقدية تمويلية ووفقا لمعيار المحاسبي الدولي السابع المعدل و الصادر عن اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية عام 1993 و الذي حل محل المعيار السابق الصادر عام 1977 فان هذه القائمة تعرض باعتبارها جزءا لا يتجزأ من البيانات المالية المدققة و المشمولة في التقارير السنوية الصادرة عن شركات المساهمة .[1]

المطلب الثالث : تعريف قائمة التدفقات النقدية و الهدف منها و أهميتها و الغرض منها

سنتعرض في هذا المطلب إلى ماهية قائمة التدفقات النقدية و الهدف منها و الغرض الذي أقيمت من اجله .

الفرع الأول : مفهوم جدول تدفقات النقدية

رغم أن كل من قائمة الدخل والميزانية تقدمان إلى حد ما وبصورة ملخصة معلومات عن التدفقات النقدية للمؤسسة خلال الفترة ، إلا أنهما لا تعرضان الملخص التفصيلي لكل التدفقات الداخلة والخارجة او المصادر و الاستخدامات النقدية خلال نفس الفترة الزمنية ، ولتلبية هذه الحاجة يتم إعداد وعرض قائمة جديدة سنحاول إعطاء تعريفات لهذه القائمة كما يلي :

التعريف الأول : جدول تدفقات الخزينة هي وثيقة شاملة وكاملة تفسر تغيرات تدفقات خزينة المؤسسة خلال فترة معينة .[2]

التعريف الثاني : كما تعرف قائمة التدفقات النقدية بأنها قائمة تعرض المتحصلات النقدية (المقبوضات) و المدفوعات النقدية (المدفوعات) و صافي التغير في النقدية من ثلاثة أنشطة رئيسية هي : أنشطة التشغيل ، الاستثمار و التمويل للمنشاة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي إلى توفيق النقدية في اول الفترة و أخرها .[3]

التعريف الثالث : جدول تدفقات الخزينة عبارة عن لوحة قيادة أمام الإدارة المالية، بحيث تتخذ على ضوئها القرارات الهامة والإستراتيجية كتغير النشاط أو توسيعه ، أو الانسحاب منه أو النمو أو

[1] سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبية دولية ، مذكرة ماجيستر ، تخصص محاسبة ، قسم تسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارية ، جامعة العقيد الحاج لخضر ، باتنة ، 2009 ، ص 73 .

[2] فايزة سليم حداد ، الإدارة المالية ، الطبعة الثانية ، الحامد للنشر الأردن ، 2009 ، ص 40.

[3] عبد الناصر شحدة السيد احمد ، مذكرة ماجستير ، المرجع السابق الذكر ، ص 56 .

غيرها ، [1] كما يمكن اعتبارها أداة تحليل متميزة وهامة وتقوم على منظور ديناميكي ، وتبحث عن الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة ولنتائجها المستقبلية. [2]

التعريف الرابع : وقد عرفه النظام المحاسبي المالي SIF حسب السنة المالية من خلال هدفه ب " يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إعطاء صورة صادقة لمستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها و كذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية ويقدم المداخل والمخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء منشئتها (مصدرها) " .[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن قائمة تدفقات التدفقات النقدية :

تعتبر قائمة تدفقات الخزينة هي القائمة الثالثة بعد كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل (بيان الأرباح والخسائر) والتي أصبح إلزاما على الشركات إعدادها على أنها جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل فترة ، حيث أنها القائمة التي تظهر التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات) والتدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات) ، وحسب النشاطات التشغيلية (النشاطات الرئيسي للمنشأة) التمويلية (الاقتراض والائتمان) ، و الاستثمارية (الاستثمار في الأصول المختلفة) خلال فترات مالية معينة .

الفرع الثاني : أهداف قائمة التدفقات النقدية

- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية .
- توفير المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية و ما يعادلها مصنفة حسب الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية للشركة .
- تقييم قرارات الإدارة : فإذا قام المديرون باتخاذ قرارات استثمارية جيدة ، فان أعمالهم سوف تزدهر إما إذا قاموا باتخاذ قرارات استثمارية جيدة ، فان المنشآت التي يديرونها سوف تعاني و تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات عن الاستثمارات في الشركة و هو ما يوفر معلومات للمستثمرين و الدائنين عن التدفقات النقدية من اجل تقييم قرارات الإدارة .

---

[1] إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي دروس وتطبيقات ، الطبعة الأولى ، دار وائل ، عمان ، 2006 ، ص 204 .
[2] بلعور سليمان ، علي بن الطيب ، بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة ، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، جامعة البليدة ، 16-17-18- نوفمبر 2011 ص 03 .
[3] قرار المؤرخ في يوليو 2008 ، يحدد قواعد والتقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيره ا، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 19 ، المؤرخة في 25 مارس 2009 ، ص 26 .

- تحديد مدى قدرة المنشاة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين و سداد الفوائد و أصل الدين للدائنين ، و يهتم المساهمون بالحصول على توزيعات الأرباح على استثماراتهم كما يهتم الدائنون بالحصول على الفوائد و أصل الدين في المواعيد المحددة لذلك ، و تقدم قائمة التدفقات النقدية المساعدة للمستثمرين و الدائنين في التنبؤ بمدى قدرة المنشاة على تنفيذ هذه الالتزامات .
- تبين قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين صافي الدخل و التغير في النقدية المتاحة لدى المنشاة ، و عادة فان النقدية و صافي الدخل يتحركان معا ، فالمستوى المرتفع من الدخل يقود إلى حدوث زيادة في النقدية و العكس بالعكس و مع ذلك فان رصيد النقدية يمكن أن ينخفض مع تحقيق المنشاة أرباح مرتفعة و كذلك يمكن أن يزيد مستوى النقدية مع تحقيق المنشاة لأرباح منخفضة .
- تحدد المركز النقدي للشركة في لحظة زمنية معينة عادة هي نهاية السنة المالية و هو بمثابة رصيد للتدفقات النقدية الواردة للشركة و الصادرة منها .
- تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية كمؤشر لمبالغ ، و توقيت ، و درجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية بهدف توافقها مع الظروف .[1]

الفرع الثالث :الغرض والأهمية من قائمة التدفقات النقدية:

إن توفير المعلومات عن المتحصلات و المدفوعات النقدية خلال فترة معينة هو الغرض الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية ، ومن الأهداف الثانوية لها توفير معلومات على أساس نقدي عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية و التمويلية للمنشاة .

وطبقا لما قرره FASB إن المعلومات المقدمة في قائمة التدفقات النقدية يجب إن تساعد المستثمرين و الدائنين وغيرهم :

1. الحكم على قدرة المنشاة على توليد صافي تدفقات نقدية موجبه في المستقبل .
2. الحكم على قدرة المنشاة على الوفاء بتعهداتها، قدرتها على سداد التوزيعات المعلنة و حاجتها للتمويل الخارجي .
3. الحكم على أسباب وجود فروق بين صافي الدخل من ناحية و المتحصلات و المدفوعات النقدية المتعلقة به من ناحية أخرى .

[1] طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص – ص 177-178 .

4. الحكم على أثر صفقات التمويل و الاستثمار النقدية و غير النقدية خلال الفترة على المركز المالي للمنشاة .[1]

إن التقرير عن صافي الزيادة أو النقص في النقدية يعتبر مفيدا لان المستثمرين و الدائنين وغيرهم من الإطراف المهتمة يرغبون في معرفة ما يتعرض له أكثر المصادر سيولة بالمنشاة وهو النقدية ، حيث تكتسب قائمة التدفقات النقدية أهميتها من إجابتها عن بعض تساؤلات بسيطة و لكنها هامة عن المنشاة وهي :

- من أين جاءت النقدية خلال الفترة ؟
- فيم استخدمت النقدية خلال الفترة ؟
- ما هو التغير في رصيد النقدية خلال الفترة ؟

المبحث الثاني :تبويب التدفقات النقدية

تبوب قائمة التدفقات النقدية المتحصلات و المدفوعات النقدية على أساس الأنشطة التشغيلية والاستثمارية و التمويلية بالمنشاة .

ويمكن تقييم الشركة من خلال هذه الأنشطة الثلاثة ، فبمجرد إنشاء المنشاة و بدء عملها فان نشاط التشغيل يكون هو النشاط الأكثر أهمية ، ويتبع ذلك أنشطة الاستثمار ثم أنشطة التمويل و تكون أنشطة الاستثمار أكثر أهمية من أنشطة التمويل لان نوعية استثمارات الشركة أكثر أهمية من كيفية تمويل هذه الاستثمارات .

المطلب الأول : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

في هذا المطلب سنقوم بعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية و ذلك بتقديم تعريف شامل لها و تبيين أهميتها .

الفرع الأول : تعريف التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

التعريف الأول : يقصد بأنشطة التشغيل " هي تلك الأنشطة الرئيسية المنتجة للإيراد بالمنشاة ، بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى التي لا تمثل أنشطة الاستثمار او التمويل " .[1]

[1] جميل مثنى محمد عبد الله ، قائمة التدفقات النقدية اعداد و تحليل ، ورقة عمل لطلاب المدرسة العليا تخصص محاسبة ، جامعة عدن ، ص 5.

تعريف الثاني : " هي التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات الرئيسية للمنشاة من بيع و شراء السلع و كافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمشروع " . [2]

التعريف الثالث : "هي التدفقات المتعلقة بالنشاطات التي تدخل في تحديد صافي الدخل ، و هذه التدفقات مرتبطة مباشرة بتحقيق الدخل ، و مثال على هذا النوع من التدفقات النقدية : النقدية المحصلة من الزبائن و النقدية المدفوعة للموظفين" . [3]

و من أمثلة التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية :

- ✓ المقبوضات النقدية من بيع البضائع و تقديم الخدمات .
- ✓ التدفقات النقدية من الإتاوات و الأتعاب و العمولات و الإيرادات الأخرى .
- ✓ فوائد دائنة محصلة من إقراض الغير .
- ✓ المتحصلات النقدية من الدعاوي القانونية .
- ✓ المدفوعات النقدية من الموردين سدادا لقيمة البضائع و الخدمات .
- ✓ المدفوعات النقدية للعاملين مثل الأجور و المزايا النقدية و العينية
- ✓ المقبوضات و المدفوعات النقدية من و إلى مؤسسة التامين عن الأقساط و الاشتراكات
- ✓ المدفوعات النقدية او استردادا ضرائب الدخل إلا إذا أمكن أنهما مرتبطان بالأنشطة التمويلية او الاستثمارية على وجه الخصوص الضريبة المسددة على الأرباح الرأسمالية المتعلقة ببيع أصل ثابت تعتبر من الأنشطة الاستثمارية .
- ✓ قد تحتفظ المؤسسة بالأسهم و السندات و القروض لأغراض التعامل او المتاجرة فيها فيتم تصنيف التدفقات النقدية على أنها أنشطة تشغيل مثلها مثل المخزون الذي يتم اقتناؤه من اجل إعادة بيعه ، و بالمثل فان التدفقات النقدية و القروض التي تمنحها المؤسسات المالية يتم تبويبـــها عادة على أنها أنشطة تشغيل حيث أنها تتعلق بالنشاط الإنتاجي الرئيسي المولد للدخل ، و هذا و تعتبر الدفعات المقدمة من العملاء بمثابة تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل و ليس من أنشطة التمويل . [4]

---

[1] احمد محمد زامل ، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات الحاسب الإداري ، معهد الإدارة العامة ، الجزء الثاني ، الرياض ، 2000 ، ص 122 .
[2] كمال الدين دهراوي ، عبد الله هلال ، المحاسبة المتوسطة (مدخل نظري تطبيقي) ،الإسكندرية ،الدار الجامعية ، 1999، ص 146 .
[3] Short edition ,Daniel and Welsch , Glenn, Fundamentals of Financial Accounting , 1990, p 23 .
[4] سالمي محمد الدينوري ، المرجع السابق ، ص 79 .

تؤدي هذه الأنشطة إلى خلق الإيرادات و المصروفات المتعلقة بالنشاط الرئيسي لمنشات الأعمال ، تؤثر الأنشطة التشغيلية على قائمة الدخل والتي يتم إعدادها وفقا لأساس الاستحقاق بينما قائمة التدفقات النقدية تفصح عن تأثيرها على النقدية .

التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة التشغيل فإنها تتضمن :

1. المتحصلات النقدية من العملاء .
2. المتحصلات الأقل تحصيلا تتمثل في الفوائد و التوزيعات نتيجة الاستثمارات المالية .

التدفقات النقدية الخارجة من أنشطة التشغيل :

1. المدفوعات النقدية للموردين .
2. المدفوعات للعمالة والفوائد و الضرائب .

يعتبر التدفق النقدي الموجب الناتج من التشغيل علامة جيدة ، وعلى المدى الطويل فان التشغيل يجب إن يكون هو المصدر الأساسي للنقدية في المنشاة .

يتم تحليل كل بند من بنود الإيرادات و المصروفات في قائمة الدخل مع بنود الأصول المتداولة أو الخصوم المتداولة المرتبطة بها .[1]

[1] جميل مثنى محمد عبد الله ، المرجع السابق ، ص 6 .

الجدول رقم (01) : التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية .

البيانات	المبلغ
صافي الربح (الدخل)	*****
قسط الاهتلاك السنوي	*****
التغيرات في الموجودات و المطلوبات المتداولة	*****
التغير في المدينين	*****
التغير في الدائنين	*****
التغير في المصاريف المستحقة	*****
التغير أوراق الدفع	*****
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	*****

المصدر : عدنان تاية النعيمي ، ارشد فؤاد التميمي ، التحليل و التخطيطي المالي اتجاهات المعاصرة ، دار البازوزي ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص28 .

الفرع الثاني : أهمية التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي

تساعد بيانات التدفق النقدي من النشاط التشغيلي في تقييم السياسات المالية للشركة و بيان قدرتها على سداد القروض و المحافظة على القدرة التشغيلية للمؤسسة ، و كذا بيان حجم النقدية المتولد نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الأساسي و سداد التوزيعات على الأسهم ، و للوصول إلى صافي التدفق النقدي من النشطة التشغيلية ، فان من الضروري التقرير عن الإيرادات و المصروفات على الأساس النقدي و يتم ذلك عن طريق استبعاد أثار الصفقات التي تتضمنها قائمة الدخل التي لا ينتج عنها زيادة او تـخفيض في النقدية [1].

كما يعتبر الإفصاح المستقل للتدفقات النقدية الذي يمثل زيادة في طاقة التشغيل و التدفقات النقدية المطلوبة للمحافظة على طاقة التشغيل مفيدا في تمكين مستخدمو القوائم المالية من تحديد ما إذا كانت المؤسسة تستثمر بشكل كاف في مجال صيانة طاقتها التشغيلية أم لا .

[1] دونالد كيسو ،جيري ويجانت ، المحاسبة المتوسطة ، ترجمة كمال الدين سعيد ، الجزء الثاني ، دار المريخ للنشر ، الطبعة الثانية ، الرياض ، 1988 ، ص 1232 .

المطلب الثاني : التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

في هذا المطلب سنقوم بعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية و ذلك بتقديم تعريف شامل لها و تبيين أهميتها .

الفرع الأول : تعريف التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

و هي التي ترتبط مباشرة بتمويل المؤسسة لنفسها ، و أيضا متعلقة بالحصول على التمويل للأصول سواء من القروض او إصدار أسهم .

و يمكن القول أن قائمة التدفقات النقدية لا نشطة التمويلية تتضمن كل التدفقات الداخلة و الخارجة للمنشاة ، المتعلقة بمصادر التموين الداخلية لحقوق الملكية و مصادر التمويل الخارجية .[1]

و الجدول التالي يبين العناصر المكونة للتدفقات النقدية للأنشطة التمويلية :

الجدول رقم (02) : التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية .

البيانات	المبلغ
- اصفاء المديونية	*****
+ الإيراد من بيع الأدوات (مديونية طويلة الأجل)	*****
- مقسوم الأرباح لحملة الأسهم العادية	*****
- شراء الأسهم العادية	*****
+ الإيراد من بيع الأسهم العادية الجديدة	*****
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية	*****

المصدر :عدنان تاية النعيمي ، ارشد فؤاد التميمي ، مرجع سابق الذكر ، ص 29

الفرع الثاني : أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

تنبع أهمية الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بهذا النشاط من أنها توفر معلومات لمستخدمي القوائم المالية تتعلق بالأمور التالية :[2]

[1] كمال الدين الدهراوي ،تحليل القوائم المالية لإغراض الاستثمار ، دار الجامعية ، 2004 ، ص 156 .
[2] محد عبد العزيز خليفة و آخرون ، شرح معايير المحاسبة المصرية ، جزء 01 ، مركز فجر للطباعة ، القاهرة ، 1999 ، ص 133 .

- التعرف على مصادر التمويل التي حصلت عليها المؤسسة خلال الفترة سوءا كان بشكل قروض او إصدار أسهم او سندات و قيمة كل هذه المصادر ، فاستخدام القروض قصيرة الأجل على سبيل المثال لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل قد يعرض الشركة لصعوبات مالية .
- التنبؤ باحتياج المؤسسة من التدفقات النقدية المستقبلية .
- التعرف على مبالغ المدفوعة لسداد القروض و السندات و توزيع الأرباح و غيرها .
- التعرف على نسبة التمويل الخارجي إلى التمويل الذاتي فالتوسع في مصادر التمويل الخارجي عند حد معين ممكن أن يترتب عليه حدوث أزمات مالية للشركة .

المطلب الثالث : التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

في هذا المطلب سنقوم بعرض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية و ذلك بتقديم تعريف شامل لها و تبيين أهميتها .

الفرع الأول : تعريف التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

و نشمل الاستحواذ التصرف في الأصول طويلة الأجل كالعقارات و الآلات و التجهيزات و الديون و أدوات حقوق الملكية في المنشآت الأخرى.[1]

كما أنها تضم الآثار النقدية للعمليات المتعلقة بموارد و ممتلكات المنشاة المستخدمة في توليد الإيرادات خلال الفترة المالية او في المستقبل و يكون الجدول الخاص بالتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية على النحو التالي :

الجدول رقم (03) : التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية .

البيانات	المبلغ
- شراء الموجودات الثابتة	*****
+ بيع الموجودات الثابتة	*****
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية	*****

المصدر : عدنان تاية ، ارشد فؤاد التميمي ، المرجع السابق الذكر ، ص 28 .

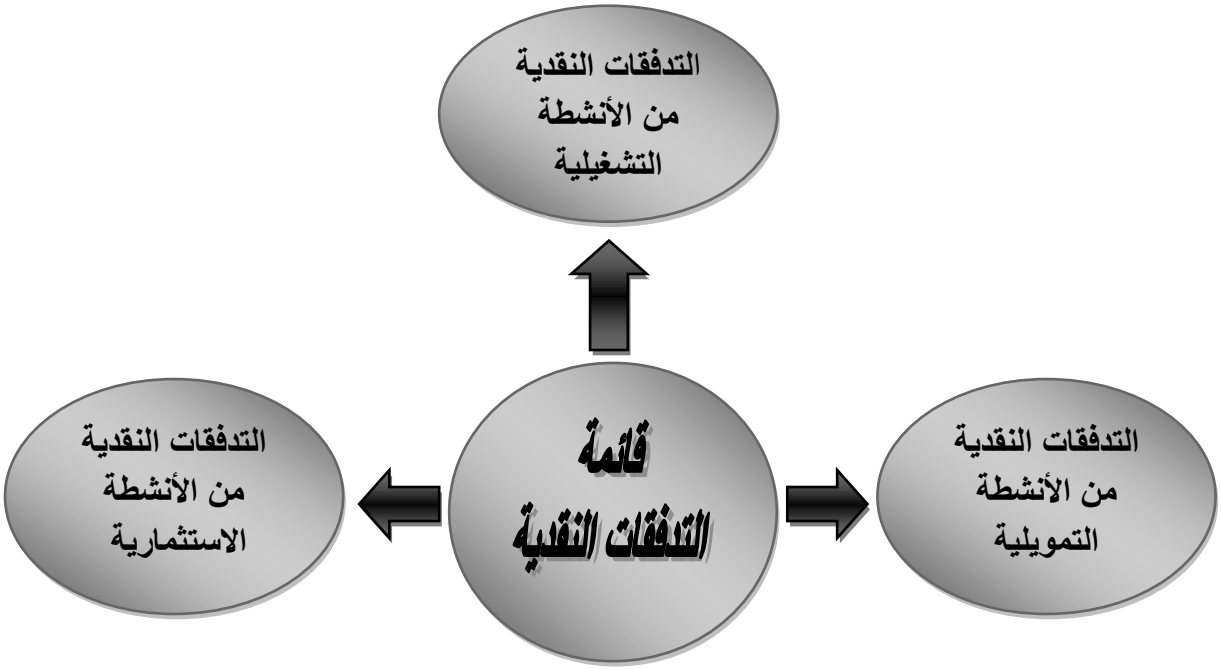
[1] طارق عبد العال حماد ، موسوعة المعايير المحاسبية ، الجزء الثاني ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 154 .

الفرع الثاني : أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

يعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية الناشئة من أنشطة الاستثمار مهم لمستخدمي القوائم المالية حيث يوفر لهم معلومات عن : [1]

- قيمة ما أنفقته المؤسسة على الاستثمارات طويلة الأجل سوءا كانت في شكل أوراق مالية او استثمارات في شركات تابعة مما يعطي احتمالات زيادة الأرباح في المستقبل
- قيمة الإنفاق الاستثماري المتعلق بشراء أصول ثابتة جديدة لاستبدال أصول القائمة او التوسع في الطاقة الإنتاجية المتاحة مما يعطي مؤشر للاحتمالات نمو في المستقبل .
- الأصول الثابتة التي تم التخلص منها و كذا الاستثمارات طويلة الأجل الأخرى و النقدية المحصلة في مقابل ذلك مما يعطي مؤشر لاحتمالات الانكماش او انخفاض الأرباح مستقبلا .

الشكل رقم (01) : مكونات قائمة التدفق النقدي



المصدر : منير شاكر محمد ، إسماعيل إسماعيل ، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل اتخاذ القرارات ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005 ، ص 144

[1] كمال الدين الدهراوي ، مرجع السابق الذكر ، ص 156 .

المبحث الثالث : التدفقات النقدية في مجال تقييم المشاريع الاستثمارية

لقد توسعت مجالات الأعمال ، و أصبحت أكثر تعقيدا لدرجة يستحيل ضبطها و التحكم فيها دون استخدام معلومات الملائمة ، و في عملية اختيار و تقييم الاستثمار تلعب المعلومات دورا هاما ، إذ أن جمع المعلومات خاطئة او ناقصة يؤثر على القرار الاستثماري .

المطلب الأول : مفهوم التدفقات النقدية في مجال تقييم المشروعات الاستثمارية و تحديد التدفقات النقدية الملائمة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التدفقات النقدية في مجال تقييم المشاريع الاستثمارية كما سوف نحدد التدفقات الملائمة .

الفرع الأول : مفهوم التدفقات النقدية في مجال تقييم المشروعات الاستثمارية

تختلف التدفقات التي يتم إعدادها لأغراض تحليل و تقييم المشاريع الاستثمارية عن التدفقات النقدية التي تعد ضمن القوائم المالية في المحاسبة المالية ، حيث أن هذه الأخيرة لا تهتم بالمستقبل و تركز على أداء الفترة المالية السابقة ، كما أنها لا تراعي القيمة الزمنية للنقود ، في حين أن التدفقات النقدية لأغراض التحليل و التقييم تهتم بالمستقبل و تراعي القيمة الزمنية للنقود .[1]

و يركز مفهوم التدفقات النقدية لأغراض التحليل و تقييم المشروعات الاستثمارية على العائد الذي يحققه المشروع ، سوءا كان ممولا من الأموال الخاصة او غيرها ، فليس من الضروري أن يتكافأ مقدار الصافي النقدي مع صافي الربح بالمفهوم المحاسبي ، كما يقتصر الاهتمام على تحديد التدفقات النقدية المرتبة على تنفيذ المشروع الاستثماري ، حيث تعتبر الإيرادات التي ستحصل في الفترة مستقبلية معينة تدفقات داخلة للمشروع أما التكاليف التي ستدفع خلال هذه الفترة أيضا تعتبر تدفقات خارجة للمشروع .

و عليه عند تقييم أي مشروع يجب تقدير كلفته و العائد المتحقق و مقدار التدفقات النقدية الخارجة و الداخلة للمشروع .

كما أن تقدير هذه التدفقات يعتبر من أصعب المراحل في عملية تقييم الاستثمارات لأنها تتضمن التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلة و الخارجة .

[1] دريد كامل آل شبيب ، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، الطبعة الأولى ، 2007 ، الأردن ، ص 277 .

الفرع الثاني : تحديد التدفقات النقدية الملائمة

إن الخطوة الأهم في تقدير التدفقات النقدية للمشاريع هو تمييز التدفقات النقدية الملائمة والتي يمكن تعريفها على أنها التدفقات النقدية التي يجب أخذها بعين الاعتبار لأغراض اتخاذ القرار ، و هناك قاعدتين مهمتين لتجنب الأخطاء في تقدير هذه التدفقات هما :

أ) التدفق النقدي و ليس الربح المحاسبي :

عند تقييم المشروعات الاستثمارية يأخذ بعين الاعتبار التدفق النقدي لان معظم طرق تقييم الإنفاق الرأسمالي مصممة على هذا الأساس لأنها تأخذ بعين الزمنية للنقود بعين الاعتبار ، أما الربح المحاسبي فيحسب على أساس مبدأ الاستحقاق الذي يبين جميع الإيرادات المتعلقة بالفترة المالية سوءا قبضت أم لا ، و كذلك المصروفات التي تستحق خلال الفترة سوءا دفعت أم لم تدفع ، أما التدفق النقدي فانه يحسب على أساس المبالغ المقبوضة مقابل المبالغ المدفوعة ، بغض النظر عن كونها تخص الفترة المالية أم لا .

ب)التدفق النقدي الإضافي :

عند الحديث عن تقييم المشروع فانه هو عادة استثمار جديد حيث أن المنشاة تقوم بأعمال ينتج عنها تدفقات نقدية للداخل و الخارج ، و لذلك يجب التفرقة بين التدفق النقدي الكلي و التدفق النقدي الإضافي الناتج عن مشروع إضافي ، و عليه لو كان لدينا العلم بالتدفقات النقدية قبل المشروع و بعده فان التدفق النقدي الملائم هو ذلك التدفق النقدي الإضافي أي الفرق بينهما .[1]

المطلب الثاني : مكونات التدفقات النقدية للمشاريع الاستثمارية

لا تتطابق التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة مع الإيرادات و التكاليف وفقا للمفهوم المحاسبي ، فعند تحديد التدفقات النقدية للمشاريع الاستثمارية يمكن التمييز بين نوعين من التدفقات النقدية (الداخلة و الخارجة) .

الفرع الأول : التدفقات النقدية الداخلة

هي إجمالي المبالغ النقدية التي يحصل عليها المشروع من جهات خارجية او داخلية خلال الفترة المالية او التشغيلية و تتكون التدفقات النقدية من مجموعة عناصر :

- التدفقات النقدية من عوائد و إيرادات النشاط الجاري و هي تشمل جملة الإيرادات السنوية الجارية .

[1] عدنان تاية نعيمي ، المرجع السابق ، ص 380 - 381 .

- قيمة متبقي الأصول و قيمة رأسمال العامل و تشمل على قيمة متبقي الأصول القابلة للإهتلاك (الخردة ، نفايات المباني) ، و غير قابلة للإهلاك (قيمة ارض موقع المشروع) ، أما رأسمال العامل المتبقي يمثل الخامات المتبقية و قطع الغيار و البضائع الجاهزة المخزونة .

الفرع الثاني : التدفقات النقدية الخارجة

تكون طبيعة هذه التدفقات مؤكدة أكثر من التدفقات النقدية الداخلة كونها ترتبط بطبيعة عمل المشروع و الأنشطة المنفذة وفق الخطط الموضوعة و تتضمن ما يلي :

- تدفقات نقدية خارجة عن تكاليف استثمارية و تنقسم إلى :
  - ✓ التكاليف الاستثمارية الملموسة و غير الملموسة .
  - ✓ رأسمال العمال لأول الدورة التشغيلية .
- تدفقات نقدية خارجة من تكاليف جارية نقدية .
- تدفقات نقدية خارجة عن ضرائب المفروضة على الأرباح .[1]

و بعد معرفة و تقدير قيمة كل عناصر التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة فانه يمكن حساب صافي التدفقات النقدية و يظهر ذلك من خلال معادلة التالية :

صافي التدفق النقدي السنوي = التدفقات الداخلة – التدفقات الخارجة

المطلب الثالث : أسس قياس التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية

هناك العديد من الأسس و الاعتبارات التي يتعين الاعتماد عليها عند قياس التدفقات النقدية لأغراض تقييم المشروعات الاستثمارية .

الفرع الأول : قياس آثار الاستهلاك و الفوائد و تكلفة خدمة القرض على التدفقات النقدية

1) قياس آثار الاستهلاك على التدفقات النقدية

يمكن قياس آثار الاستهلاك على التدفقات النقدية على أساس أن الاستهلاك لا يعتبر تدفقا نقديا خارجا من المشروع الاستثماري الآن ، فهو في الواقع مجرد بند دفتري او محاسبي

[1] دريد آل شهيب ، مرجع سابق الذكر ، ص 349 .

يستخدم لتخصيص قيمة الاستهلاك فبعد تراكم الاستهلاك على مدار العمر المفيد للمشروع ما هو إلا استرداد لرأسمال المستثمر في بادئ الأمر ، و الذي سبق و أن اخذ في الحسبان كتكاليف رأسمالية عند حساب التدفقات النقدية الخارجة ، و من تم إعادة احتسابه كاستهلاك مرة أخرى يعني وجود ازدواجية في المحاسبة ، أي لا الاستهلاك يعتبر من بنود النقدية للمشروع .

2) قياس آثار الفوائد و تكلفة خدمة القرض على التدفقات النقدية

ترتبط معالجة الفوائد و تكلفة خدمة القرض حسب الطريقة المستخدمة او وجهة نظر المعتبرة في حساب صافي التدفقات النقدية ، فهل المطلوب هو حساب التدفقات النقدية على أساس إجمالي الاستثمارات ؟ او من وجهة نظر المشروع ذاته ؟ و بالتالي لا تدخل الفوائد و تكلفة خدمة القروض في حساب بنود صافي التدفقات النقدية ، أم أن مطلوب هو حساب التدفقات النقدية على أساس حقوق الملكية ؟ او من وجهة نظر ملاك المشروع ، بعبارة أخرى لأغراض تقييم و تحليل اقتصاديات المشروعات الاستثمارية يتم حساب صافي التدفقات النقدية باعتبارها حاصل الأموال المحتمل تدفقها من و إلى المشروع على مدار فترة زمنية معينة و بوجه عام يمكن حساب صافي التدفقات النقدية بطريقتين هما :

- ★ حساب صافي التدفقات النقدية على أساس العائد على أجمالي الاستثمارات .
- ★ حساب صافي التدفقات النقدية على أساس حقوق الملكية .[1]

الفرع الثاني : قياس آثار ضرائب الدخل و القيمة البيعية للنفاية و متبقي رأسمال العامل على التدفقات النقدية

1) قياس آثار ضرائب الدخل على التدفقات النقدية

لن يختلف دور الضرائب و آثارها على اعداد الموازنة الرأسمالية عن أي إنفاق نقدي اخر ، حيث يوجد أثران هامان لضرائب الدخل على قيمة التدفق النقدي الداخل بالإضافة إلى توقيت التدفقات النقدية و يمكن إيضاح تلك الآثار عن طريق دراسة العلاقة بين ضرائب الدخل و الاستهلاك و صافي الربح .

[1] بوعزة يمينة ، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر للمعايير المحاسبة الدولية ، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت _ سعيدة _ ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، نخصص محاسبة و جباية ، جامعة الطاهر مولاي ، سعيدة ، 2013 ، ص 56

2) قياس آثار القيمة البيعية للنفاية و متبقي رأسمال العامل على التدفقات النقدية

آثار القيمة البيعية للنفاية : و هي تتضمن الحالات التالية :

- آثار القيمة البيعية للأصول الثابتة القابلة للهلاك في نهاية عمر المشروع .
- آثار القيمة البيعية للأصول غير قابلة للهلاك .
- القيمة البيعية للأصول المستبعدة او التي سيتم إزالتها بسبب المشروع الاستثماري .

متبقي رأسمال العامل على التدفقات النقدية :

في حالات التي تنتظر فيها وجود رأسمال العامل المتبقي في نهاية العمر الاقتصادي للمشروع ، فان بنود رأسمال مثل الرصيد المتبقي من الخامات و قطع الغيار و البضائع الجاهزة ، سيتم افتراض تصنيفها بالبيع و تمثل القيمة البيعية في تلك الحالة تدفقات داخلة تماما .

الفرع الثالث : قياس آثار تكلفة الفرصة المضاعة للأصول المملوكة و التكاليف التي يمكن تجنبها على التدفقات النقدية

1) آثار تكلفة الفرصة المضاعة :

تعتبر تدفقات إضافية فهي تدفقات مفقودة بسبب المشروع موضع التقييم ، فعند تقييم المشروعات الاستثمارية يتعين ألا تقتصر تكاليف المشروع على مقدار التدفقات النقدية التي يترتب على تنفيذه فقط ، و إنما يتعين أن تشتمل أيضا على مقدار التدفقات النقدية التي حرمت المنشاة من الحصول عليها نتيجة تنفيذ ذلك المشروع ، و يتضح ذلك في المواقف التي تتطلب خلالها استخدام مجموعة الموارد الاقتصادية المتاحة فعلا لدى المنشاة ، و عليه فان التحليل السليم يقتضي إدراج تكلفة الفرصة المضاعة لتلك الموارد ضمن تكاليف المشروع الاستثماري .

2) التكاليف التي يمكن تجنبها على التدفقات النقدية

و هي التكاليف التي يمكن تحاشي حدوثها و ذلك في مواقف مشروعات الإحلال ، تتحد هذه التكلفة على أساس إمكانية تجنب التكلفة المرتبطة ببند من بنود معينة اللازمة لمشروع ما و التي تلاقيها في مشروع اخر ، فهي تمثل إذا جزءا من التكلفة التفاضلية بين المشروع و اخر او أكثر . [1]

[1] عدنان تاية نعيمي و آخرون ، الإدارة المالية ، مرجع سابق الذكر ، ص 381 .

المطلب الرابع : مشاكل قياس التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية

يترتب على وجود البعد الزمني بين فترة حدوث الإنفاق الاستثماري و فترة اكتمال الحصول على عوائده المتوقعة إلى وجود مشاكل هامة تؤدي إلى صعوبة و تعقيد عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية .

حيث انه يترتب على هذه المشاكل الآثار التالية على تحليل التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية :

الفرع الأول : آثار القيمة الزمنية للنقود على التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية

نظرا لتباين المشروعات الاستثمارية بالنسبة لأنماط التدفقات النقدية للمنافع و تكاليف سوءا من حيث توقيت حدوثها و طول او قصر الفترة الزمنية لها ، حيث عادة ما يرتكز الإنفاق الاستثماري في فترة معينة بينما يتحقق العوائد في تواريخ مختلفة خلال العمر المفيد للمشروع ، و عليه عند تجمع التدفقات النقدية سوءا الداخلة (الإيرادات المتوقعة) او الخارجة (التكاليف الجارية المتوقعة او التكاليف المشروع الاستثماري) بغرض تقييم التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة و إيجاد قيمتها في لحظة واحدة .

الفرع الثاني : آثار التضخم على التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية

عندما تكون الأسعار في استقرار لا تختلف القوة الشرائية للنقود من فترة لأخرى ، إلا انه عندما تكون الأسعار في ارتفاع (أي في حالة تضخم) فان القوة الشرائية للنقود في انخفاض و العكس صحيح ، و في ظل التضخم يتعين تعديل أنماط التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة بشكل صحيح ، فارتفاع مستوى الأسعار من فترة لأخرى سوف يترتب عليه اختلاف التدفقات النقدية للمشروع الاستثماري .[1]

[1] عبد الغفار حنفي ، أساسيات التمويل و الإدارة المالية ، دار الجامعة ، 2001 ، ص 323 .

خاتمة الفصل :

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم التنبؤية ، حيث أنها تبين وضعية المؤسسة المالية و قدرة المؤسسة على توليد النقدية الأزمة لها و كذا مرونتها المالية ، فمن خلالها نستطيع تقييم أداء المشروع .

و لقد أصبحت قائمة التدفقات النقدية من القوائم المهمة و الإلزامية بعد قائمة الدخل و الميزانية حيث يمكننا القول أنها مكملة لقائمة الدخل بإفصاحها عن التدفقات النقدية التشغيلية و التمويلية و الاستثمارية و مكملة لقائمة المركز المالي بإفصاحها عن العمليات التدفقات النقدية التي تؤدي إلى تغيير في الأصول و الالتزامات و حقوق الملكية ، إلا أنها و كباقي القوائم المالية تعتريها بعض المعوقات من أهمها القيمة الزمنية للنقود و التضخم .

الفصل الثاني:

عرض قائمة

التدفقات النقدية

تـمهيــد :

ينبغي على كل مؤسسة إن تعرض تدفقاتها النقدية خلال الفترة مبوبة إلى أنشطة التشغيل و الاستثمار و التمويل بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمالها ، حيث يوفر التبويب حسب النشاط معلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير اثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة و الأرصدة النقدية و ما في حكمها ، مع مراعاة أن المعاملة الواحدة في تلك الحالات قد تتضمن تدفقات نقدية يمكن أن تبوب كل منها تبويبا مختلفا . و ذلك حسب نشاط المؤسسة فالمؤسسات المالية تختلف عن المؤسسات الاقتصادية .

حيث تعتمد المؤسسات الطريقة المباشرة او غير المباشرة في تصنيفها لأنشطتها التشغيلية و الاستثمارية او التمويلية ، من اجل اعداد قائمة التدفقات النقدية و ذلك من اجل تزويد مستخدمي البيانات الحسابية بمعلومات عن النقد المستلم والنقد المدفوع خلال الفترة المالية ، وبالتالي يمكن الاعتماد على مثل هذه المعلومات لتوقع قـــدرة الشركة في الحصول على التمويل اللازم من نقد أو ما يشابهه ، حيث إن التدفقات النقدية التاريخية تساعد كأساس لتوقع التدفقات النقدية المستقبلية .

و في فصلنا هذا سوف نتطرق إلى المباحث التالية :

- المبحث الأول : كيفية اعداد قائمة التدفقات النقدية
- المبحث الثاني : تحليل قائمة التدفقات النقدية
- المبحث الثالث : المشاكل المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية (الحالات الخاصة او الاستثنائية)

المبحث الأول : كيفية اعداد قائمة التدفقات النقدية

لقد أصبح لزاما على الشركات إعداد قائمة التدفقات النقدية حيث تعتبر جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل فترة حيث أنها من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في التعرف على الأوضاع المالية للشركة موضوع التحليل ، وتأتي أهمية قائمة التدفقات في أنها تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها الشركة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقا نقديا داخلا للشركة أو خارجا منها ، كما أن تقسيم هذه القائمة للتدفقات النقدية ضمن نشاطات لها طبيعة مشتركة يساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف من حيث قدرة الشركة على توليد النقد وهو العنصر الذي سيستخدم في تسديد الالتزامات وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح سواء في المدى القصير أو المدى الطويل ، و ذلك وفقا للطريقة المباشرة او الغير المباشرة .

المطلب الأول : مصادر و خطوات اعداد قائمة التدفقات النقدية

لغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية فإن الأمر يتطلب عدة مصادر و هي قائمة المركز المالي المقارنة و قائمة الدخل و معلومات إضافية تستخلص من دفتر الأستاذ ، أما خطوات إعدادها متمثلة في ثلاث خطوات وهي تحديد التغير في النقد ، و تحديد صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية بالإضافة إلى تحديد صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية و التمويلية .

الفرع الأول : مصادر قائمة التدفقات النقدية

بصفة عامة تستمد البيانات الأزمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية من :

- ✓ قائمة المركز المالي المقارنة : هذه القائمة توفر التغيرات في مبالغ الأصول و الالتزامات و حقوق الملكية ما بين بداية الفترة و نهايتها .
- ✓ قائمة الدخل للفترة : هذه القائمة توفر التدفقات النقدية المتوفرة او المستخدمة في العمليات خلال الفترة .
- ✓ المعلومات الإضافية : و هي معلومات يتم استخلاصها من دفتر الأستاذ العام للتعرف على تفصيلات أخرى تخص النقد المتوفر او المستخدم خلال الفترة .[1]

وسبب الحاجة لميزانيتين من قوائم المركز المالي (بداية المدة ونهاية المدة) وقائمة دخل واحده هو أن الميزانية تمثل صورة للمنشأة في لحظة معينة ، وهذا لا يمكن معد القائمة من التعرف على

[1] فداغ الفداغ ، المحاسبة المتوسطة ، (الالتزامات ، حقوق الملكية ، الاستثمارات ، و مواضيع إضافية في الإفصاح و العرض المالي) ، الكتاب الثاني ، الطبعة الأولى ، دار الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004 ، ص 622

التغيرات الحاصلة في بنود الميزانية إلا إذا توفرت له ميزانية لبداية المدة و ميزانية أخرى لنهايتها ، أما سبب الاكتفاء بقائمة دخل واحدة فيعود لكون قائمة الدخل تعد على أساس تراكمي و تمثل سجلا للفترة التي تشملها .[1]

الفرع الثاني : خطوات اعداد قائمة التدفقات النقدية

يمكن اعداد قائمة التدفقات النقدية بطريقتين ، إذ يتم اعداد التدفق النقدي على أساس مبدأ المقارنة بين أرصدة عناصر الميزانية في بداية المدة مع الرصيد نفسه في نهاية المدة و تأثير هذه العناصر على النقد ، و يمكن حساب قائمة التدفق النقدي من خلال معرفة العلاقة بين المقبوضات النقدية و المدفوعات النقدية خلال السنة المالية المطلوبة .[2]

يقوم المحاسب بعد تجميع المعلومات المذكورة أعلاه بإتباع الخطوات التالية لإعداد قائمة التدفقات النقدية :

1) إيجاد التغير في النقدية : و يكون ذلك من خلال رصيد الزيادة او النقصان في رصيد النقدية و ما يعادلها .
2) رصيد التغيرات في بنود الميزانية العمومية : يتم هنا رصد التغيرات الحادثة في مختلف بنود الميزانية العمومية سواء كان ذلك بالزيادة او النقصان تمهيدا لاستخراج التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي .
3) احتساب التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي : و تحسب هذه التدفقات حسب الطريقة المستخدمة في اعداد القائمة سواء كانت الطريقة المباشرة او الغير مباشرة .
4) احتساب التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية و التمويلية : حيث يتم المقابلة بين التدفقات الداخلة و التدفقات الخارجة ضمن كل نشاط .
5) استخراج صافي التدفقات النقدية : و هنا يتم جمع صافي التدفقات النقدية من مختلف الأنشطة (التشغيلية ، الاستثمارية ، التمويلية) و هو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية و ما يعادلها ، حيث يتم تجميع الرصيد إلى النقدية و ما يعادلها في اول مدة ليتطابق مع رصيد النقدية و ما يعادلها في اخر مدة .[3]

---

[1] عقل مفلح ، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي ، دار المستقبل النشر ، الطبعة 02 ، عمان ، 2000 ، ص 29 .
[2] دريد كمال الشبيب ، مرجع سابق ، ص 124 .
[3] مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري و تطبيقي) ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ، عمان ، 2006 ، ص 201

المطلب الثاني : طرق اعداد قائمة التدفقات النقدية

تشير المعايير المحاسبية عموما على أن هناك طريقتين للتوصل إلى التدفقات لمرتبطة بأنشطة التشغيل هما :

- ✓ الطريقة المباشرة .
- ✓ الطريقة الغير مباشرة .

و يجدر الملاحظة أن :

- كـلتا الطريـقتين تؤديان إلى نفس النتيجة الظاهرة (صـافي النقدية من الأنشطة التشغيلية) ، و لكن الاختلاف بينهما ينحصر في عرض و تفاصيل البنود التي تودي إلى ذلك المبلغ الإجمالي ، فالطريقة الغير مباشرة تسمى أيضا طريقة تسوية صـافي الربح (يعدل صـافي ربح الفترة زيادة او نقصانا للوصول إلى المبلغ الإجمالي) ، في حين أن الطريقة المباشرة تحتسب التدفق النقدي لكل بند من بنود قائمة الدخل للوصول إلى ذلك المبلغ الإجمالي .
- ينتشر تطبيق الطريقة الغير مباشرة في الحياة العملية ، حيث أن 98 % من الشركات تطبق هذه الطريقة ، فهي أسهل في الإعداد و ترتكز فقط على الاختلافات " الدخل ألاستحقاقي " و " التدفق النقدي " المرتبط بها .
- عبر المجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB عن تـفضيله للطريقة المباشرة ، حيث أنها تقدم معلومات أكثر تفصيلا و لكن المجلس يرفض استخدام الطريقة الغير مباشرة . [1]

الفرع الأول : الطريقة المباشرة في إعداد جدول تدفقات النقدية

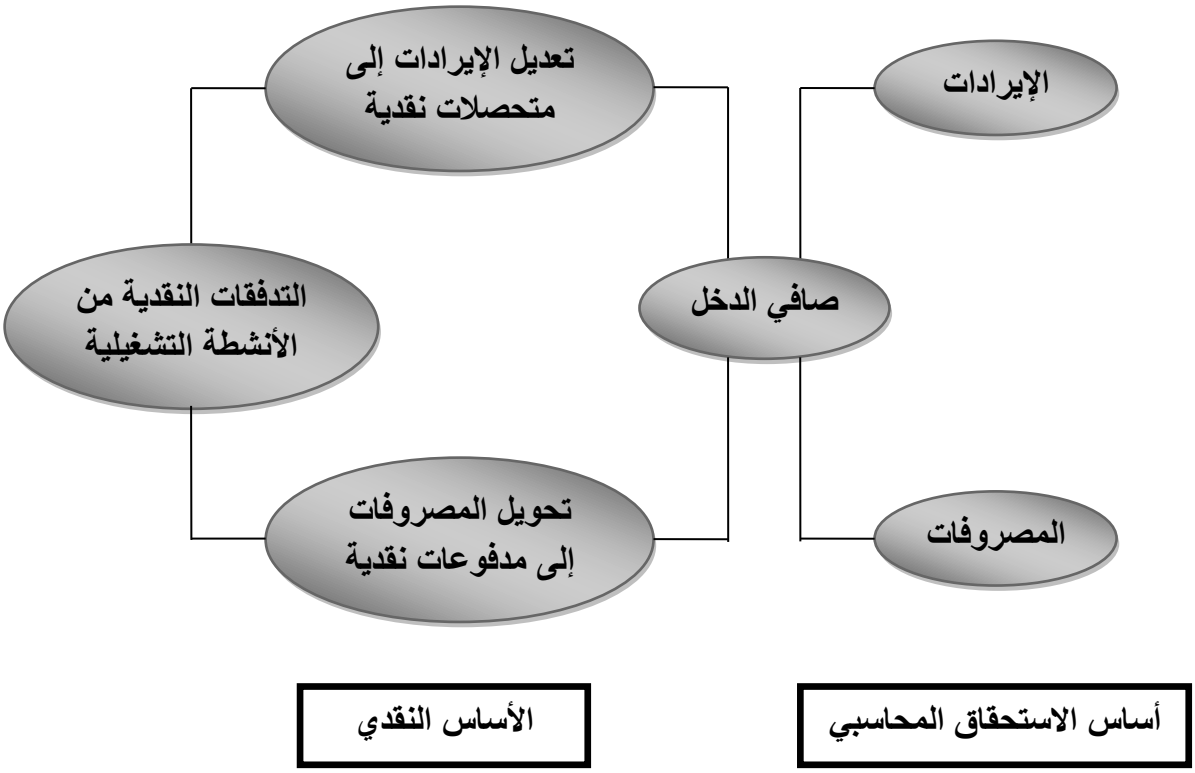
أوصى المعيار الدولي السابع المؤسسات بإتباع الطريقة المباشرة عند إعدادها لقائمة التدفقات النقدية ، لما يمكن أن توفره هذه الطريقة من معلومات مفيدة عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ، إضافة إلى إتباعها نفس منهج في عرض التدفقات النقدية للأنشطة المختلفة عبر المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة وتدفقات النقدية الخارجة ، كما تفصح هذه القائمة بشكل مباشر عن التدفقات النقدية

[1] بن عبدي حسام الدين ، دور قائمة التدفقات النقدية في تمكين مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرار , دراسة حالة شركة مطاحن الزيبان _ القنطرة ، مذكرة ماستر في علوم التسيير ، تخصص الفحص المحاسبي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016 ، ص 40 .

الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية [1] ، كما تسمى هذه الطريقة بطرقة قائمة الدخل حيث التعديل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي يشمل كل بنود قائمة الدخل ذات الصلة بالنشاط التشغيلي . [2]

و الشكل التالي يبين التحويل من الأساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي :

الشكل رقم (02) : التحويل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي .



المصدر : طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية (أسس الإعداد و الغرض و التحليل وفقا لأحدث الإصدارات و التعديلات في المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية و المصرية) ، دار الجامعة ، 2000 ، ص 259 .

ويرتكز هذا النموذج على دورتي الاستغلال والاستثمار إذ يتوجب على المؤسسة توليد الفوائض اعتماد على دورة الاستغلال واعتبار دورة التمويل ملجأ استثنائيا يتم اللجوء إليه في حالة عدم تمكن

[1] أحمد محمد العداسي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، 2011 ، ص 53.
[2] مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة ، مرجع سابق ، ص 200

النشاط من تمويل نفسه ذاتيا ، يحتوي جدول تدفقات الخزينة لحسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات وهي : [1]

1- قائمة التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة الاستغلال:

ومتمثل في أنشطة العمليات العادية التي تنشأ منها متوجات المؤسسة وغيرها من الأنشطة غير مرتبطة بالاستثمار والتمويل ، وتحدد كما يلي:

التحصيلات المقبوضة من العملاء .

- النفقات المدفوعة للموردين والمستخدمين .

- الفوائد والمصارف المالية الأخرى المدفوعة .

- الضرائب على النتائج المدفوعة .

= تدفقات الخزينة قبل العناصر الغير العادية .

+/- التدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير العادية

ويتم حساب العناصر المكونة للتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الآتية:

❖ التحصيلات المقبوضة من العملاء :

وتحسب كما يلي:

ح/70 المبيعات من البضائع والمتوجات المصنعة ، وخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة ما عدا التخفيضات والنزيلات و الحسومات الممنوحة مضاف أليها الرسم على القيمة المضافة على المبيعات مطروح منها التغير في رصيد الزبائن والحسابات الملحقة (رصيد أخر مدة – رصيد أول المدة) وهناك تحصيلات أخرى معنية بهذا العنصر وهي : ح/74 إعانات الاستغلال + ح/757 المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير + ح/758 المنتجات الأخرى للتسيير الجاري + ح/487 التغير في المتوجات المسجلة مسبقا .

[1] http://www.talabadz1.blogspot.com ، 2018/03/24 ، 14:56 .

❖ النفقات المدفوعة للموردين والمستخدمين :

وتحسب عن طريق الجمع بين المشتريات المستهلكة ح/60 ماعدا التخفيضات والتنزيلات المتحصل عليها من المشتريات ح/609 والرسم على القيمة المضافة على المشتريات والخدمات الخارجية ح/61 و الخدمات الخارجية الأخرى ح/62 مطروحا منها التغير في رصيد موردو المحزونات والخدمات ح/401 والتغير في رصيد الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة ح/467 مضافا إليها أعباء المستخدمين ح/63 ومطروح منها التغير في حساب المستخدمون والحسابات الملحقة ح/42 والتغير في حساب الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة ح/43 .

وهناك مبالغ مدفوعة لمتعاملين آخرين وهي معينة بهذا العنصر وتحدد على النحو الأتي :

الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة ح/64 + الأعباء العملياتية الأخرى ح/65 – التغير في رصيد حساب الدولة ح/445 ، الضرائب على رقم الأعمال – التغير في رصيد حساب الأعباء المسجلة مسبقا ح/486 .

❖ الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة : تتمثل في الأعباء المالية ح/66 .

❖ الضرائب على النتائج المدفوعة :

وتحسب عن طريق الفرق بين الضرائب على الأرباح المبينة على نتائج الأنشطة العادية ح/695 و التغير في الرصيد حساب الدولة ، الضرائب على النتائج ح/444 .

❖ تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية :

وتتحدد بالفرق بين حساب منتجات العناصر غير العادية ح/77 وحساب أعباء العناصر غير العادية ح/67 .[1]

2- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار :

تتمثل في عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل و تحدد كما يلي :

[1] حود ميسة جمال ، دشاش عبد القادر ، ملتقى دولي حول الإصلاح المحاسبي ، مداخلة بعنوان القراءة المالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS 07)، بناء و تحليل جدول تدفقات الخزينة ، دراسة حالة مجمع SAIDAL ، ص 12 .

- التسديدات لحيازة استثمارات عينية أو معنوية .

+ التحصيلات عن عملية التنازل عن استثمارات عينية أو معنوية .

- التسديدات لحيازة استثمارات مالية .

+ التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات مالية .

+ الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية .

+ الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة .

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار على النحو الأتي :

❖ التسديدات لحيازة استثمارات عينية ومعنوية :

وتحسب حسب العلاقة الآتية :

التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية .

❖ التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات المادية والمعنوية :

وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

❖ التسديدات لحيازة استثمارات مالية :

وتحسب حسب العلاقة الآتية :

التـغير في القيم الثابتة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثـابتة المالية .

❖ التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية :

وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية .

❖ الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال : وتتمثل في المنتوجات المالية ح/76 .[1]

[1] حود ميسة جمال ، دشاش عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 13 .

3- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل :

وتتمثل في أنشطة التي تكون ناجمة عن تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض ، وتحدد كما يلي :

+ التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم .

- الحصص وغيرها من توزيعات التي تم القيام بها .

+ التحصيلات المتأتية من القروض .

- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة .

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل على النحو الأتي :

❖ التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم :

تتمثل في مجموع التغير في ح/ 101 رأس المال الصادر أو رأس مال المؤسسة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال والتغير في العلاوات المرتبطة برأس المال المؤسسة ح/103 .

❖ الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها :

وتتمثل في الفرق بين نتيجة السنة المالية السابقة ح/12 والتغير في الاحتياطات ح/106 .

❖ التحصيلات المتأتية من القروض :

وتتمثل في الفرق بين حساب الافتراضات والديون المماثلة ح/16 مضافا إليها تسديدات القروض في السنة المالية .

❖ تسديدات القروض أو الديون الأخرى المتماثلة :

وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية (التحصيلات المتأتية من القروض) مطروح منها التغير في حساب الاقترضات والديون المماثلة ح/16 .

أما تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشيه السيولة فتتمثل في تأثيرات تغير سعر الصرف على الأموال في الصندوق والودائع والالتزامات ذات الأجل القصير (التوظيفات ذات الأجل القصير وبالغة السيولة) سهلة التحويل إلى السيولة . [1]

و في ما يلي نموذج لقائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة :

الجدول رقم (04) : نموذج لقائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة

البيـــــــان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
التحصيلات المقبوضة من العملاء			
النفقات المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصارف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب على النتائج المدفوعة			
التدفقات النقدية قبل العناصر الغير عادية			
التدفقات النقدية المرتبطة بالعناصر الغير عادية			
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (1)			
2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
التسديدات لحيازة استثمارات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عملية التنازل عن استثمارات عينية أو معنوية			

[1] حود ميسة جمال ، دشاش عبد القادر ، مرجع سابق . ص 14 .

التسديدات لحيازة استثمارات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية (2)			
3- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
التحصيلات الناتجة إصدار أسهم			
الحصص الأرباح وغيرها من توزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية (3)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة و الشبه سيولة			
صافي النقدية من الأنشطة 1 + 2 + 3			
الخزينة و معادلتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة و معادلتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
رصيد النقدية في 31/12			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، العدد 19 ،الصادرة في 25 مارس 2009 ، ص 35 .

مميزات و عيوب الطريقة المباشرة :

أ) مميزات الطريقة المباشرة :

الميزة الأساسية للطريقة المباشرة : أنها توضح بالتفصيل المتحصلات و المدفوعات النقدية التشغيلية ، و بالتالي فهي تعتبر أكثر انسجاما مع الغرض من اعداد قائمة التدفقات النقدية المتمثل في توفير معلومات عن المتحصلات النقدية و المدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة ، وتفضل المعايير الأمريكية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية الطريقة المباشرة لأنها تفصح عن كل مصدر من مصادر النقدية و كيفية إنفاقه في الأنشطة التشغيلية [1] ، كما أن توفير معلومات عن المصادر الأساسية للمتحصلات النقدية و الاستخدامات الأساسية للمدفوعات النقدية يساعد أكثر على تقدير :

- ✓ قدرة الشركة على تجميع نقدية من أنشطتها التشغيلية كافية للوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير .
- ✓ قدرة الشركة على إعادة الاستثمار في عملياتها التشغيلية .
- ✓ قدرة الشركة على دفع توزيعات أرباح نقدية للملاك .

ب) عيوب الطريقة المباشرة :

يعد العائق الأساسي للطريقة المباشرة هو أنها تفضح عن البنود المنفصلة للتدفقات النقدية الداخلة و الخارجة من النشاطات التشغيلية و بدلا من ذلك فهي تفصح فقط عن النقدية المحصلة من النشاطات التشغيلية [2]، كما أنها تحتاج لجهد إضافي لإعداد التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية الأمر الذي قد يكون سببا في عدم اعتبار هذه الطريقة مألوفة . [3]

الفرع الثاني : الطريقة الغير مباشرة في إعداد جدول تدفقات النقدية

هي الطريقة الثانية المستخدمة في تحديد صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ، و تسمى بطريقة التسوية ، تعتبر الطريقة الأوسع استخداما في اعداد قائمة التدفقات النقدية ، و بمقتضى هذه الطريقة يتم اعداد قائمة التدفقات النقدية من خلال تعديل صافي الربح او الخسارة المستخرج من قائمة الدخل (المحدد بإتباع أساس الاستحقاق في قياس الإيرادات و المصروفات) ، حيث يتم تعديه بإضافة البنود التي تخفض رقم الربح المحاسبي خلال الفترة و لم يترتب عليها تدفق خارج (كالمصروفات

[1] طارق عبد العال حماد ، موسوعة المعايير المحاسبية ، الجزء الأول ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 462 .
[2] Larson , kermit , Fundamentals Accounting Principles , Irwin , 14 edition , 1996 , p 610
[3] طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص 162 .

الاهتلاك ، الزيادة في المصروفات المستحقة ، النقص في المخزون ، النقص في الذمم المدينة ، الزيادة في الذمم الدائنة ، النقص في المدفوعات المقدمة ... الخ .

كذلك يتم تعديله بخصم البنود التي تزيد من رقم الربح المحاسبي خلال الفترة دون أن يترتب عليها تدفق نقدي داخل (الزيادة في الذمم المدينة ، النقص في الذمم الدائنة ، الزيادة في المصروفات المقدمة ، النقص في المصروفات المستحقة ... الخ) . [1]

إن الطريقة الغير المباشرة في تقديم جدول تدفقات النقدية المحدد من طرف المشرع الجزائري ترتكز على تصحيح و تسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات ، تغيرات الزبائن ، وتغيرات المحزونات ، تغيرات الموردين...) .
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة) .
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار او التمويل (قيمة التنازل الزائدة او الناقصة).

وهذه التدفقات تقدم كلا على حدا.

إن هذا النموذج لجدول تدفقات النقدية بالطريقة الغير مباشرة تم تبنيه من طرف مجلس خبراء المحاسبي الفرنسي ، و الهدف منه هو تمثيل إيرادات و نفقات المؤسسة بدورة معينة و ذلك بتقسيمها حسب الوظائف الرئيسية الثلاثة لنشاط إلى كل من الاستغلال ، الاستثمار و التمويل بحيث نجد حسب هذا التقسيم ما يلي :

- ✓ تدفقات النقدية المتولدة عن الاستغلال .
- ✓ تدفقات النقدية المتولدة عن الاستثمار .
- ✓ تدفقات النقدية المتولدة عن التمويل . [2]

مراحل بناء جدول تدفقات النقدية بالطريقة الغير مباشرة :

تمر عملية بناء جدول تدفقات النقدية حسب هذه الطريقة بالمراحل التالية :

❖ الانتقال من النتيجة الصافية نحو القدرة على تمويل الذاتي :

يـمكن حـساب هذا المؤشر بالاعتماد على الفائض الإجمالي للاستغلال حسب العلاقة التالية :

[1] بن خليفة حمزة ، مرجع سابق ، ص 29 .
[2] حود ميسة جمال ، دشاش عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 14 .

القدرة على التمويل الذاتي = إجمالي فائض الاستغلال _ المصاريف المالية الصافية _ المصاريف الاستثنائية الصافية _ الضرائب على الأرباح .

كما يمكن أن تحسب عن طريق :

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية _ مخصصات الاهتلاك (-/+) فائض او تقص قيمة التنازل عن الاستثمارات .

❖ الانتقال من القدرة على تمويل الذاتي نحو تدفق النقدي الناتج عن عمليات الاستغلال :

يتم الانتقال من القدرة على التمويل الذاتي نحو تدفق النقدي الناتج عن عمليات الاستغلال بطرح مختلف الآجال الناتجة عن عمليات الاستغلال كما يلي :

التدفق النقدي الناتج عن عمليات الاستغلال = القدرة على التمويل الذاتي _ التغير في الاحتياج في رأس المال العامل الاستغلال

❖ حساب مختلف الحركات المالية للخزينة :

بعد حساب التدفقات النقدية الناتجة عن نشاط المؤسسة تأتي مرحلة تصنيف الحسابات المتبقية للاستثمار و عمليات التمويل .

- وظيفة الاستثمار :
  - ✓ الاستثمارات المادية و المعنوية .
  - ✓ التنازل عن الأصول المادية و المعنوية .
  - ✓ التغير في الاستثمارات المالية .
- وظيفة التمويل :
  - ✓ الرفع في رأس المال نقدا و تسديد مكافآت رأس المال .
  - ✓ التغير في الاستدانة الصافية و الذي ينتج عنه تسديد القروض و الحصول على قروض جديدة .[1]

[1] بن خليفة حمزة ، مرجع سابق ، ص 16 .

التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال : و تحدد كما يلي

صافي نتيجة السنة المالية

+ الاهتلاكات والمؤونات .

_ تغير الضرائب المؤجلة .

_ تغير المخزونات .

_ تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى .

_ تغير الموردين و الديون الأخرى .

_ نقص او زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب .

و يتم حساب العناصر المكونة لتدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو آلاتي :

- ✓ الاهتلاكات و المؤونات : و تتمثل في ح/68 المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة .
- ✓ تغير الضرائب المؤجلة : و تتمثل في التغير في ح/442 الدولة ، الضرائب و الرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى .
- ✓ تغير المخزونات : و يتمثل في تغير حسابات المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ _ التغير في ح/39 خسائر القيمة عن المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ .
- ✓ تغير الزبائن و الحسابات الدائنة أخرى : و يتمثل في التغير في ح/41 الزبائن و الحسابات الملحقة و ح/42 المستخدمين و الحسابات الملحقة و ح/43 الهيئات الاجتماعية و الحسابات الملحقة بالقيم الإجمالية _ التغير في ح/49 خسائر القيمة عن حسابات الغير .
- ✓ تغير الموردين و الديون الأخرى : و يتمثل في التغير في ح/40 الموردون و الحسابات الملحقة.
- ✓ زيادة او نقص قيمة التنازل الصافية من الضرائب : و يتمثل في سعر التنازل _ القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنها .

فإذا كان فائض يطرح أما إذا كان عجز فيضاف للحصول على التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال .

أما في ما يخص التدفقات النقدية المتأتية من عملية الاستثمار و التدفقات النقدية المتأتية من عمليات التمويل فتحسب بنفس الطريقة المباشرة لإعداد جدول التدفقات النقدية .[1]

و في ما يلي نموذج لقائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة الغير المباشرة :

الجدول رقم (05) : نموذج لقائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة

البـــــــيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من اجل : o الاهتلاكات و الأرصدة o تغير الضرائب المؤجلة o تغير المخزونات o تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى o تغير الموردين و الديون الأخرى o نقص او زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (1)			
2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
التسديدات لحيازة على التثبيتات			
التحصيلات عن عملية التنازل التثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج			

[1] حود ميسة جمال ، دشاش عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 17

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية (2)			
3- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدية (المنقودات)			
إصدار القروض			
تسديد القروض			
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية (3)			
صافي النقدية من الأنشطة 1 + 2 + 3			
الخزينة و معادلتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة و معادلتها عند إقفال السنة المالية			
تأثيرات تغيرات سعر العملات الأجنبية			
رصيد النقدية في 31/12			

المصدر : الجـريدة الرسـمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ،العدد 19 ، مرجع سابق ، ص 36 .

مميزات و عيوب الطريقة الغير المباشرة :

أ) مميزات الطريقة الغير المباشرة :

إن المزايا الأساسية لها أنها تركز على الفرق بين صافي الدخل و صافي التدخل النقدي من النشاطات الـتشغيلية و تـستخدم في ذلك العـلاقات ما بـين قائمة الدخل و قائمة المركز المالي في تحضير التدفقات النقدية [1] ، كما أنها تجعل مستخدم المعلومات المـحاسبية أكثر قدرة على الربط بين صافي الدخل المحاسبي و بين التدفقات النقدية التشغيلية ، لان عملية الحساب تبدأ برقم صافي الدخل المحاسبي و بذلك يكون مستخدم المعلومات المحاسبية في وضع أفضل لتقدير الربحية ، بالإضافة إلى

[1] فداغ الفداغ ، مرجع سابق ، ص 658 .

أن تطبيق الطريقة الغير مباشرة سيكون اقل تكلفة لان كل البيانات المطلوبة للتسويات متاحة حاليا في السجلات المحاسبية [1] .

ب) عيوب الطريقة الغير المباشرة :

1) يعد العائق الأساسي للطريقة الغير مباشرة هو أنها لا تفصح عن تفاصيل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيل ، فهي لا توضح المتحصلات من العملاء و المتحصلات من الإيرادات الأخرى و المدفوعات للموردين و للعمال و المدفوعات مقابل الفوائد و الضرائب .

2) الصعوبة التي قد تواجه المستخدمين في فهم كيفية الوصول إلى التـدفقات الـنقدية من العمليات .[2]

الفرع الثالث : أوجه الاختلاف بين الطريقة المباشرة و الغير مباشرة

جدول رقم (06) : أوجه الاختلاف بين الطريقة المباشرة و الطريقة الغير مباشرة

اوجه الاختلاف	الطريقة المباشرة	الطريقة الغير مباشرة
(1) المعلومات التي يتم الإفصاح عنها	يتم التقرير عن الأقسام الرئيسية للتدفقات النقدية .	يتم توضيح العلاقة بين البيانات المعدة على أساس الاستحقاق (صافي الدخل) و البيانات المعدة على أساس نقدي (التدفقات النقدية من التشغيل) .
(2) لهدف	إبراز المصادر الأساسية للتدفقات النقدية الداخلة من التشغيل و كذلك أوجه استخدامها الأساسية .	إبراز العلاقة بين صافي الدخل و التدفقات النقدية من التشغيل .
(3) معالجة البيانات	تحويل الأقسام الرئيسية من الإيرادات و المصروفات إلى تدفقات نقدية و ذلك بأخذ كل مصروف او إيراد رئيسي على حدة و معالجته بالتغيرات في الأصول او الخصوم المتداولة المرتبطة به .	تحويل صافي الدخل إلى تدفقات نقدية بالأخذ في الحسبان المصروفات غير النقدية و الأرباح و الخسائر المتعلقة بأنشطة الاستثمار و التمويل و كذلك التغيرات في الأصول و الخصوم المتداولة .

المصدر : بن خليفة حمزة ، المرجع السابق ، ص 32 .

[1] محمد سمير صبان و آخرون ، المحاسبة المتوسطة – الإطار الفكري و العملي للمحاسبة كنظام معلومات ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 ، ص 340 .

[2] بن خليفة حمزة ، مرجع سابق ، ص 31 .

المطلب الثالث : اعداد قائمة التدفقات النقدية في المؤسسات المالية

عند اعداد قائمة التدفقات النقدية في المؤسسات المالية يتم إتباع نفس المنهج و الأسلوب كما هو الحال عند اعداد قائمة التدفقات النقدية بالنسبة للمؤسسات غير المالية (كما هو موضح في المطلب السابق) ، أي انه عند اعداد قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدام الطريقة المباشرة او الطريقة غير المباشرة لإعداد الجزء المتعلق بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في المؤسسات المالية .

فعند إتباع الطريقة المباشرة في اعداد قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة مالية فان التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل تتمثل في الفوائد و العمولات المدفوعة ، و المتحصلات عن مديونيات سبق إعدامها ، و المدفوعات للموظفين و الموردين ، و يتم جمع هذه المبالغ جبريا للوصول إلى ربح التشغيل قبل التغيرات في الأصول و التزامات التشغيل . [1]

و يظهر الجزء المتعلق بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة المالية بإتباع الطريقة المباشرة كما يلي :

الجدول رقم (07) : ربح التشغيل قبل التغيرات في أصول و التزامات التشغيل .

فوائد و العمولات المحصلة	X
الفوائد و العمولات المدفوعة	(X)
متحصلات من مديونيات سبق إعدامها	X
مدفوعات للموظفين و المودعين	(X)
ربح التشغيل قبل التغيرات في أصول و التزامات التشغيل	(XX)

المصدر : محمد علي وهدان و آخرون ، مرجع سابق ، ص 110 .

أما عند اعداد قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة مالية بإتباع الطريقة غير المباشرة فانه يتم تسوية صافي الربح العام من واقع قائمة الدخل قبل الضرائب بالبنود التي تظهر في قائمة الدخل و لا يتولد عنها تدفقات نقدية داخلة او خارجة ، و تتمثل البنود التي لا تتولد عنها تدفقات نقدية داخلة او خارجة في الاهتلاك و المخصصات و أرباح او خسائر فروق العملة للوصول إلى أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول و الالتزامات المتعلقة بأنشطة التشغيل .

[1] محمد علي وهدان و آخرون ، المحاسبة عن التدفقات النقدية ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، القاهرة ، 2009 ، ص 109 .

و يظهر الجزء المتعلق بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة المالية بإتباع الطريقة غير المباشرة كما يلي :

الجدول رقم (08) : ربح التشغيل قبل التغيرات في الأصول و الالتزامات المتعلقة بأنشطة التشغيل

صافي الربح قبل الضرائب من واقع قائمة الدخل العام	XX
تعديلات لتسوية الأرباح مع التدفقات النقدية	
الاهتلاك العام (يضاف)	XX
المخصصات المكونة خلال العام (تضاف)	XX
أرباح بيع الأصول الثابتة (تخصم)	(XX)
ربح التشغيل قبل التغيرات في الأصول و الالتزامات المتعلقة بأنشطة التشغيل	XX

المصدر : محمد علي وهدان و آخرون ، مرجع سابق ، ص 110 .

و بعد الوصول إلى ربح التشغيل قبل التغيرات في الأصول و الالتزامات المتعلقة بأنشطة التشغيل يتم تعديله بصافي التغيرات في الأصول و الالتزامات المتعلقة بأنشطة التشغيل على النحو التالي :

1. تعديل ربح التشغيل بالتغيرات في المدينين و الدائنين التجاريين و الأوراق المالية بغرض الاتجار :

عند اعداد قائمة التدفقات النقدية في المؤسسات المالية تتفق الآراء على معالجة التغيرات في المدينين و الدائنين التجاريين و في الأوراق المالية بغرض الاتجار كتدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة التشغيل في المؤسسات المالية حيث أن هذه المعالجة تعتبر أن التغيرات في المدينين و الدائنين التجاريين و في الأوراق المالية بغرض الاتجار مشابهة لمعالجة التغيرات في المدينين و الدائنين التجاريين و المخزون في المؤسسات غير المالية .

2. تعديل ربح التشغيل بالتغيرات في الودائع و القروض :

عند اعداد قائمة التدفقات النقدية في المؤسسات المالية تختلف الآراء حول معالجة التغيرات في الودائع و القروض في قائمة التدفقات النقدية ، وبهذا الشأن يتم معالجتها كتدفقات نقدية مرتبطة بنشاط التشغيل .[1]

معالجة التغيرات في الأصول و الالتزامات المرتبطة بأنشطة التشغيل وفقا للمعيار الدولي :

عند اعداد قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة مالية وفقا للمعيار الدولي و بعد الوصول إلى ربح التشغيل قبل التغيرات في الأصول و الالتزامات المرتبطة بالتشغيل فانه يتم جمع صافي النقص في الأصول و طرح صافي الزيادة في الأصول (الودائع لدى البنوك ، أذون الخزانة استحقاق أكثر من ثلاث أشهر ، و الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة و قروض و سلفات العملاء ، و المدينون و الأرصدة المدينة الأخرى) ، كما يتم جمع صافي الزيادة في الالتزامات وطرح صافي النـقص في الالتزامات (الأرصدة المستحقة للبنوك ، ودائع العملاء ، الدائنون و الأرصدة الدائنة الأخرى) للوصول إلى صافي التـدفقات النقدية المرتبطة بالتغيرات في أصول التزامات التشغيل .

و يظهر الجزء الخاص بصافي التدفق النقدي في قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة المالية المرتبط بالتغيرات في الأصول و الالتزامات المتعلقة بنشاط التشغيل على النحو التالي :

الجدول رقم (09) : صـافي التدفقات النقدية المرتبطة بالتغيرات في أصول و التزامات التشغيل .

صافي التغير (الزيادة) او النقص في أصول التشغيل	
ودائع لدى البنوك	XX
أذون الخزانة استحقاق أكثر من ثلاثة أشهر	XX
استثمارات مالية بغرض المتاجرة	XX
قروض و سلفيات العملاء	XX
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	XX

[1] علي وهدان و آخرون ، مرجع سابق . ص 112 .

صافي التغير (الزيادة) او النقص في التزامات التشغيل	
أرصدة مستحقة للبنوك	XX
ودائع العملاء	XX
الأرصدة الدائنة و الالتزامات الأخرى	XX
صافي التدفقات النقدية المرتبطة بالتغيرات في أصول و التزامات التشغيل	XXX

المصدر : المصدر : محمد علي وهدان و آخرون ، مرجع سابق ، ص 114 .

ملحوظة :

- تطرح الزيادة ويضاف النقص في الأصول .
- تضاف الزيادة و تطرح النقص في الالتزامات .

و بإضافة ربح لتشغيل قبل التغيرات في الأصول و الالتزامات المرتبطة بنشاط التشغيل إلى صافي التدفقات النقدية المرتبطة بالتغيرات في الأصول و الالتزامات المرتبطة بنشاط التشغيل وطرح الضرائب المدفوعة نصل إلى صافي التدفقات النقدية الناتجة من نشاط التشغيل . [1]

ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

الجدول رقم (10) : صافي التدفقات النقدية الناتجة من نشاط التشغيل

ربح التشغيل قبل التغيرات في الأصول و الالتزامات المرتبطة بنشاط التشغيل	XX
+ صافي التدفقات النقدية المرتبطة بالتغيرات في أصول و التزامات التشغيل	XX
_ الضرائب المدفوعة	XX
صافي التدفقات النقدية الناتجة من نشاط التشغيل	XXX

المصدر : محمد علي وهدان و آخرون ، مرجع سابق ، ص 115 .

[1] علي وهدان و آخرون ، مرجع سابق ، ص 114 .

إظهار التدفقات النقدية المرتبطة بالتغيرات في أصول والتزامات التشغيل الصافي :

استثناء من المعالجة المتبعة في المؤسسات غير مالية ، فانه بالنسبة للبنوك و صناديق الاستثمار و شركات تداول الأوراق المالية تعالج التدفقات النقدية الناتجة عن التغيرات في الأصول و الالتزامات التشغيل بما في ذلك القروض و السلفات بالصافي ، بمعنى انه لا ينظر إلى التدفق النقدي الناتج من الزيادة بصورة مستقلة عن التدفق النقدي المرتبط بالنقص لنفس البند و إنما يتم حساب التدفق التقدي الناتج عن صافي التغير إما زيادة او نقصا .

الاستثمارات في الأوراق المالية بغرض المتاجرة و بغرض الاحتفاظ :

عند اعداد قوائم التدفقات النقدية لمؤسسة مالية يتم معالجة صافي التغيرات في الأوراق المالية بغرض المتاجرة كتدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة التشغيل ، أما التدفقات النقدية المرتبطة بالاستثمارات في الأوراق المالية بغرض الاحتفاظ فإنها تعالج كتدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة الاستثمار . [1]

المطلب الرابع : مبررات قائمة التدفقات النقدية إستخدماتها

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم المبررات و الأسباب التي أكدت ضرورة الحاجة إلى القائمة التدفقات النقدية ، واستخدامات هذه القائمة من قبل الجهات الخارجية و الداخلية للمؤسسة .

الفرع الثاني : استخدامات قائمة التدفقات النقدية

يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية و الانتفاع منها من قبل كل الجهات الداخلية للمؤسسة و الجهات الخارجية :

- استخدامات الإدارة :

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مهمة عن القرارات التي اتخذتها الإدارة مثل إصدار أسهم رأسمالية او بيع سندات طويلة الأجل ، و غيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى إلا بشكل بسيط .

إن القائمة تظهر مدى كفاية التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لنميل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخليا بدلا من الاقتراض الخارجي طويل الأجل بإصدار أسهم او سندات ، و بالعكس فإذا ما اطهرت القائمة عجزا في النقدية ، فان الإدارة قد تستخدم القائمة لتحديد أسباب حدوث مثل هذا العجز ، و باستخدام قائمة التدفق النقدي تستطيع الإدارة وضع مؤشرات او ضوابط عامة حول تخفيض الأرباح للاحتفاظ بالنقدية .

[1] علي وهدان و آخرون ، المرجع السابق ، ص 115 .

❖ استخدامات المستثمرين و الدائنين :

تساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين و الدائنين و بقية الجهات في تحديد ما يلي :

- قابلية المؤسسة على توليد تدفقات نقدية ايجابية صافية .
- قابلية المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية .
- قابلية المؤسسة على دفع حصص الأرباح للمساهمين .
- مدى حاجة المؤسسة للتمويل الخارجي .
- أسباب الاختلاف بين صافي الدخل والمستلمات النقدية و المدفوعات النقدية المرافقة .
- آثار الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية على المركز المالي للمؤسسة خلال الفترة . [1]

الفرع الأول : مبررات قائمة التدفقات النقدية

شهدت العقود الأخيرة تزايد ملموسا في مطالبة مستخدمي القوائم المالية بضرورة إلزام الشركات بإعداد قائمة التدفقات النقدية إلى جانب قائمة نتائج الإعمال إدراكا منهم للأهمية النقدية و ما توفره من سيولة و مرونة في اتخاذ القرارات ، إن النقدية و ليس صافي الربح هي التي تستخدم في سداد الديون ، و إحلال الأصول الثابتة ، و دفع توزيعات الأرباح و مصروفات و غيرها ، اقتناعا منهم بان رقم صافي التدفقات الداخلية في العمليات الجارية هو الدليل النهائي على جودة الأرباح .

هناك الكثير من المبررات للتأكيد على مدى الحاجة إلى مقاييس التدفقات النقدية ، و التي يمكن تلخيصها في المبررات التالية :

- ✓ إن التدفقات النقدية أكثر تعبير و دلالة نسبيا عن الأرقام التي يوفرها أساس الاستحقاق ، حيث تتميز بالبساطة و الموضوعية و سهولة الفهم ، و في هذا الصدد إن التركيز على الأرباح كمؤشر للأداء يلغي الرشد الاقتصادي للقرارات الاستثمارية التي تعتمد على التدفقات النقدية .
- ✓ إن الأرباح الناتجة عن تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في ظل وجود المنشات الضخمة ذات النشاط المتنوع و المتشابك و المنتشر أصبح من الصعب تفسير دلالتها و استخدامها كمؤشر للتدفقات النقدية للمنشاة .

[1] منير شاكر محمد و آخرون ، مرجع سابق ، ص 145 ، 146 .

- ✓ إن هناك شكوك حول قيام إدارات المنشات من خلال المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، بالتحكم في مستوى الأرباح المعلنة في قائمة نتائج الأعمال ، و ذلك عن طريق تأجيل تحقق النفقات او تعجيل تحقق الإيرادات .
- ✓ إن قدرة المؤسسة على البقاء فترة طويلة لا تتطلب مقدرتها على تحقيق الأرباح فحسب ، و إنما يتطلب أيضا أن تكون قادرة على مقابلة تعهداتها والتزاماتها حالة استحقاقها ، و ذلك باعتبار التعارض القائم بين السيولة و الربحية ، فالأنشطة المربحة لا تترتب عليها بالضرورة توليد نقدية في الوقت الذي تحتاج إليها المنشاة و العكس صحيح ، فالأنشطة التي تترتب عليها توليد نقدية ليست بالضرورة مربحة .
- ✓ يعلن آخرون أن مفهوم رأس المال العامل لا يوفر معلومات مفيدة عن السيولة و المرونة المالية كتلك التي يوفرها الأساس النقدي ، حيث أن الإدارة السيئة لحسابات القبض و المخزون تؤدي إلى تقص في السيولة لا تطهره القائمة التي تركز على رأس المال العامل ، فقد تقرر الشركة عن مقادير كبيرة لرأس المال الناتج عن العمليات ، في حين يكون الجزء الأكبر منه مقيدا في حسابات القبض ة المخزون مما يؤدي إلى نقص السيولة و المرونة المالية الذي يفضي في النهاية للإفلاس .
- ✓ إن قائمة التدفقات النقدية مفيدة للإدارة و الدائنين بديون قصيرة الأجل في الحكم على مقدرة المنشاة على الوفاء بالاحتياجات النقدية الجارية ، فكما أشار احد مسئولي البنوك ، فان الأصول تقدم شعورا بالاطمئنان و لكنها لا تولد النقدية .

و ربما هناك حاجة إلى قوائم التدفقات النقدية بسبب التغيرات الطارئة في البيئة المحيطة لإعداد التقارير المحاسبية و المالية ، و قد تفرض الظروف المحيطة بالشركة ضرورة الأخذ بالحسبان معلومات التدفقات النقدية ، حيث أن هذه الأخيرة تصبح أكثر أهمية في فترات الانكماش و الركود الاقتصادي ، إذ يتصرف المستثمرون بشكل يؤيد حدوث انخفاض في رأس المال العامل غير النقدي ، مع زيادة المقابلة في النقدية ، و هذا مؤشر على أن التدفقات النقدية تقدم معلومات مفيدة لا تكون متاحة في محاسبة الاستحقاق . [1]

المبحث الثاني : تحليل قائمة التدفقات النقدية

تنبثق أهمية قائمة التدفقات النقدية من كونها تشكل مع قائمة الدخل و قائمة المركز المالي أداة هامة و مفيدة لغايات التحليل المالي في المساعدة في تقييم أداء المنشاة الماضي و التنبؤ بما يتوقع أن يكون عليه الأداء في المستقبل ، و بالتالي يمكن أن نشتق من قائمة التدفقات النقدية مؤشرات و نسب

[1] نبيل حلبي ، دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار و الاقتراض في الشركات الخاصة السورية ، دراسة تطبيقية _ مجلة جامعة دمشق للعلو الاقتصادية و القانونية _ المجلد 22 العدد الأول ، 2006 ، ص 218 .

مالية توفر معلومات لا تظهر في قائمتي المركز المالي و الدخل ، بمعنى انه من خلال البيانات و المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يتم اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي تستخدم أساسا في تقييم السيولة و الربحية بدرجة عالية و تستخدم في تقييم السياسات المالية و المرونة و التدفق النقدي الحر بدرجة اقل .

المطلب الأول : استخدام قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي

تعتبر قائمة التدفقات النقدية صلة وصل بين قائمتي الدخل و الميزانية ، لذلك فأنها يمكن أن تكشف نقاط القوة و الضعف في نشاط الشركة من خلال المعلومات المهمة التي تكتشفها ، و ما يمكن أن يتوصل إليه تحليلها من مؤشرات كمية توفر أداة مهمة لتقييم سياسات الشركة في مجال الاستثمار و التمويل و التوسع المستقبلي .

إن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفق النقدي يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط الشركة و اختبار مدى كفاءتها في توظيف الموارد المالية المتوفر لديها .

كما يعتقد البعض أن أهمية قائمة التدفقات النقدية في توفير المؤشرات عن نشاط الشركة و مستقبلها لا تقل أهمية عما توفره قائمتي الدخل و الميزانية ، و لذلك اقترحت دراسة Ketz And Largry (سنة 1987) دمج قائمتي الدخل و التدفقات النقدية بقائمة واحدة يطلق عليها قائمة الدخل و التدفقات النقدية ، كما توصلت دراسات أخرى إلى وجود علاقة قوية بين مقاييس التدفقات النقدية تعتبر مكملة للقوائم المالية الأخرى ، و توصلت دراسة Sunder سنة (1973) إلى استنتاج أن المستثمرين و المهتمين ماليا قد أبدو اهتماما بالتدفقات النقدية و ليس بالعائد المحاسبي ، و هو ما يؤشر أهمية هذه التدفقات للمستثمرين بدلا من العائد المحاسبي على الاستثمار ، و تناولت دراسة Largary And Stickneg (سنة 1980) و التي ربطت بين أهمية التدفقات النقدية و إفلاس الشركات الأمريكية التي لم تهتم بالتمييز بين صافي الدخل و صافي التدفقات النقدية ، هذه الأهمية تبلورت أيضا في دراسة Lielke And Giacomine (سنة 1998) التي أكدت حقيقة أن قائمة التدفقات النقدية و المؤشرات التي يمكن اشتقاقها منها يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس و تقييم جودة الربحية و السيولة عن طريق ربط بيانات الدخل ببيانات التدفقات النقدية حيث يمكن تقييم جودة الربحية و السيولة النقدية و متطلبات التمويل . [1]

[1] منير شاكر و آخرون ، مرجع سابق ، ص 163 -164

المطلب الثاني : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة و الربحية و السياسات المالية

يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقدير سيولة الشركة و ملاءتها المالية و كذلك تقييم جودة أرباحها و سياساتها المالية ، و ذلك من خلال النسب المالية التي يمكن اشتقاقها من هذه القائمة ، حيث توفر هذه المؤشرات الكمية معلومات حول الوضعية المالية للشركة مما يساعد في صنع القرارات المالية المناسبة .

الفرع الأول : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة

مفهوم و أهمية تقييم السيولة

يقصد بالسيولة " قدرة المنشاة على توفير المبالغ النقدية الكافية لإغراض معينة كما تشير إلى مدى سهولة تحويل الأصول إلى نقدية و مدى قرب سداد الالتزامات " [1]

و تعرف أيضا على أنها " قدرة المنشاة غلى تحويل أصولها إلى نقدية حتى تتمكن من سداد التزاماتها المتداولة عند استحقاقها " . [2]

كما يمكن أن تعرف على أنها " مدى قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة و الشبه سائلة كأصول متداولة . [3]

إن قياس و تقييم السيولة ذو أهمية في تقييم الحالة المالية للمنشاة ، فالمنشاة ذات السيولة لديها نقدية كافية لسداد التزاماتها و ديونها المستحقة ، و عند تقييم السيولة يتم الاهتمام بدراسة مدى ملائمة و كفاية النقدية التي لدى المنشاة لدفع ديونها ، و تقسيم التدفقات النقدية للمنشاة إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية و تدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية و تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية يوفر مقياسا أفضل لتوافر او عدم توافر السيولة ، فإذا كانت الديون او الالتزامات التي على المنشاة تزيد على مصادر النقدية المتوفرة من الأنشطة التشغيلية فان المنشاة لا يكون أمامها إلا تسييل الاستثمار المالي الذي تحوزه او الالتجاء إلى التمويل الخارجي ، من ناحية أخرى فان الفائض من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يمكن المنشاة من استثمار هذا الفائض او تخفيض الديون و من ثم فان قوة السيولة للمنشاة ترتبط مباشرة بوفرة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية . [4]

---

[1] محمد سمير صبان و آخرون ، مرجع سابق ، ص 202

[2] Schroeder .RG , Clark , MW , Cathay . JM Accounting theory and analysis . text cases and readings , New jersey , Wiley , 2001 , p 156 .

[3] شعيب شنوف ، محاسبة الشركة (طبقا للمعايير المحاسبية الدولية) ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود ، الجزائر ، الجزء الأول ، 2009 ، ص 200 .

[4] العراقي عراقي ، محتوى المعلومات في قائمة التدفقات النقدية ، مجلة المحاسبة و الإدارة و التامين ، العدد 39 ، جامعة القاهرة ، ص 43 - 44 .

وبمعنى اخر إذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني أن هناك فائض نقدي يمكن لإدارة الشركة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية او في تسديد الديون طويلة الأجل

أما إذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية سالبا فهذا يعني أن على الشركة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز و ذلك إما ببيع جزء من استثماراتها او بالتمويل طويل الأجل . [1]

مقاييس السيولة :

و هي تلك النسب التي تقيس مقدرة المنشاة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة من الأصول المتداولة ، و من أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم السيولة لشركة معينة ما يلي :

❖ نسبة تغطية الدين : و تحدد بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة تغطية الدين} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية}}$$

و تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية و التمويلية الضرورية ، و ما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض او بواسطة أدوات الملكية او من خلال الطريقتين و كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات . [2]

❖ نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون : و تحسب حسب العلاقة التالية :

$$\text{نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{فوائد الديون}}$$

[1] بن عبدي حسام الدين ، مرجع سابق ، ص 60 .
[2] منير شاكر و آخرون ، مرجع سابق ، ص 165 .

و تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون ، و انخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ و ينبئ بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون . [1]

❖ نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل و أوراق الدفع قصيرة الأجل : و تحسب حسب العلاقة التالية :

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{استحقاقات الديون طويلة الأجل + الديون و أوراق الدفع قصيرة الأجل}}$$

تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الأجل و الديون و أوراق الدفع قصيرة الأجل ، إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن وضع السيولة للمنشاة جيد و لا تعاني من مشكلات تتعلق بها .

الفرع الثاني : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الربحية

مفهوم و أهمية تقييم الربحية :

إن ربحية الشركة " هي المحصلة لمختلف السياسات التي تتخذها الإدارة ، و تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها الشركة قراراتها التشغيلية و الاستثمارية " .[2]

كما يمكن أن تعرف الربحية أيضا على أنها " العلاقة بين الأرباح الصافية و المبيعات في الشركات التجارية او علاقة بين الأرباح و قيمة الإنتاج للمشاريع الاستثمارية في شركات الصناعية " . [3]

و هي تشير أيضا إلى مدى ارتباط الأرباح بالتدفقات النقدية ، و كلما زاد هذا الارتباط كلما كان ذلك دليلا على ارتفاع الأرباح ، و يمكن تقدير الأرباح بمقارنة صافي الدخل بالتدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية للمنشاة . [4]

---

[1] مطر محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و ألانتمائي ، الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2006 ، ص 164 .

[2] مطر محمد ، مرجع سابق ، ص 162 .

[3] وليد ناجي الحيالي ، التحليل المالي ، منشورات الاكادمية العربية ، الدنمارك ، 2007 ، ص 148 .

[4] محمد سمير صبان و آخرون ، مرجع سابق ، ص 205 - 206 .

تعتبر الربحية الهدف الأساسي و الأمر الضروري لبقاء عمل الشركة و استمرارها ، و الغاية التي يتطلع إليها المساهمون ، و بما أنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح و الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح فأننا نجد جهدا كبيرا يوجه نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن للمساهمين .

تمثل نسب الربحية مجال اهتمام المستثمرين و المقرضين و الإدارة ، فالمستثمرون يتطلعون إلى فرص مربحة لتوجيه إليها أموالهم ، و الإدارة تستطيع التحقق من سياساتها التشغيلية ، و المقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم إلى منشات تحقق أرباح و قادرة على دفع التزاماتها و فوائد ديونها في مواعيد استحقاقها .

و يتم تحديد نسب الربحية لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات و غيرها من التكاليف التي تكبدتها خلال فترة زمنية محددة و هي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة ، بالإضافة إلى أنها مؤشر عن مدى أهمية ارتفاع النقدية للأنشطة التشغيلية ، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية و جودة الأرباح لأنها تعتمد على الأساس النقدي و ليس على أساس الاستحقاق . [1]

مقاييس الربحية :

تشير هذه النسب إلى التأثير المتبادل لعناصر السيولة و إدارة القروض (الرفع المالي) و إدارة الأصول (قـياس الكفاءة) عـلى الأرباح التـي تحققها المـنشاة فـي النهاية ، و تـقيس نـسب الربـحية كـفاءة المـنشاة فـي اسـتغلال مـواردها بـشكل امـثل لتـحقيق الأرباح . [2]

و هـي تـقدم مـعلومات يـمكن بـواسطتها التـمييز بـين صـافي الدخـل الذي يـتم تـحديده بـموجب أساس الاسـتحقاق و صـافي التـدفق النـقدي الذي يـتم تحديده بـموجب الأساس النـقدي ، و على هذا الأساس فان تحقيق المنشاة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا و العكس صحيح ، في حين كلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي الموجب الذي تحققه المنشاة خلال العام كلما ارتفعت أرباح المنشاة و العكس صحيح . [3]

و من أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم أرباح المنشاة هي :

[1] منير شاكر و آخرون ، مرجع سابق ، ص 164 .
[2] محمد صالح الحناوي ، نهال فريد مصطفى ، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 ، ص 77 .
[3] مطر محمد ، مرجع سابق ، ص 162 .

❖ نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية : و يتم حسابها وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} = \frac{\text{التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الاحتياجات النقدية الأساسية}}$$

و تمثل الاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي :

- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية .
- مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد و الأقساط المستحقة خلال العام .
- النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية .
- المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين .

و تقيس هذه النسبة مدى القدرة على تلبية هذه الاحتياجات و ما توفره منها . [1]

تبين هذه النسبة مدى قدرة أنشطة الشركة على توليد تدفقات نقدية داخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية و للإنفاق الرأسمالي و سداد أقساط الديون طويلة الأجل . [2]

❖ مؤشر النقدية التشغيلية : و يتم حسابها وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{مؤشر النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الربح (صافي الدخل)}}$$

و توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المنشاة على توليد تدفق نقدي تشغيلي ، ويفيد في بيان نسبة الأرباح النقدية من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق ، و كلما ارتفـعت هـذه النسبــة تزيد مصداقية بيانات قائمة الدخل المعدة على أساس الاستحقاق و العكس صحيح . [3]

[1] محمد مطر ، موسى السويطي ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض و الإفصاح ، الطبعة الثانية ، دار وائل النشر ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص 268 .
[2] بن عبدي حسام الدين ، مرجع سابق ، ص 62 .
[3] سالمي محمد الدينوري ، مرجع سابق ، ص 111 .

❖ نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى المبيعات : و يتم حسابها وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{المبيعات}}$$

حيث المبيعات النقدية المصدر الأساسي للتدفقات النقدية الواردة للمنشاة ، و الحصول على مؤشر عال لهذه النسبة يبين كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المنشاة في تحصيل النقدية من زبائنها . [1]

❖ مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي : و يتم حسابها وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد و الضريبة}}$$

ملاحظة :

- ✓ صافي الدخل = مجمل الربح - مصاريف التشغيل .
- ✓ مجمل الربح = إيراد المبيعات – تكلفة البضاعة المباعة .

تبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية في الشركة على توليد التدفقات النقدية ، كما أنها تعكس في جانب منها نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الاستحقاق ، في حين تعكس في جانب اخر نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا للأساس النقدي ، و كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح الشركة و العكس صحيح . [2]

[1] مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة ، مرجع سابق ، ص 218 .
[2] بن عبدي حسام الدين ، مرجع سابق ، ص 66 .

❖ نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي : و يتم حسابها وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

توضح هذه النسبة مدى قدرة أصول الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية ، و كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الشركة في استخدام موجداتها ، و حافز للمزيد من الاستثمار في المستقبل ، و تشبه هذه النسبة معدل العائد على الموجودات باستثناء استخدام التدفقات النقدية بدلا من رقم صافي الربح . [1]

الفرع الثاني : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم السياسات المالية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة ، و مقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية .

من بين مقاييس السياسات المالية نذكر النسب التالية :

❖ نسبة التوزيعات النقدية : و يتم حسابها وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التوزيعات النقدية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}$$

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة الشركة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية و مدى استقرار هذه السياسة ، إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة المنشاة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية . [2]

[1] عبد الناصر شحدة السيد احمد ، مرجع سابق ، ص 18 - 20 .
[2] بن خليفة حمزة ، مرجع سابق ، 74 .

❖ نسبة الفوائد و التوزيعات المقبوضة : و يتم حسابها وفقا للعلاقة التالية :

$$\frac{\text{المتحصلات النقدية المتحققة من إيراد الفوائد و التوزيعات المقبوضة}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$$

توفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم و السندات او الاستثمار في القروض مقارنة بالتدفقات النقدية للشركة من أنشطتها التشغيلية . إي تساعد على قياس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض او في الأوراق المالية . [1]

❖ نسبة الإنفاق الرأسمالي : و يتم حسابها وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الإنفاق الرأسمالي} = \frac{\text{الإنفاق الرأسمالي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم و سندات و قروض طويلة الأجل}}$$

تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة مصادر التمويل الطويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة ، كما أن انخفاض قيمة هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون و زيادة الاستثمارات المالية ، و لذالك تعد هذه النسبة مؤشر هاما للمستثمرين و المقرضين عن كيفية استخدام أموالهم من قبل الإدارة . [2]

المطلب الثالث : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم المرونة المالية و التدفقات النقدية الحرة

بالإضافة إلى إمكانية استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقدير سيولة الشركة و ملاءتها المالية و تقييم جودة أرباحها و سياساتها المالية ، يمكنها أيضا أن تستخدم في تقييم المرونة المالية و تدفقات النقدية الحرة ، و ذلك انطلاقا من عدة النسب المالية التي يمكن اشتقاقها من هذه القائمة ، حيث توفر هذه المؤشرات الكمية معلومات حول الوضعية المالية للشركة مما يساعد في صنع القرارات المالية المناسبة .

[1] محمد مطر ، مرجع سابق ، ص 165 .
[2] بن خليفة حمزة ، مرجع سابق ، 75 .

الفرع الأول : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم المرونة المالية

مفهوم المرونة المالية :

هي قدرة المنشاة على تعديل أوضاعها في فترات التعثر المالي ، و قدرتها على مواجهة الاحتياجات و الفرص غير المتوقعة و ذلك مكن خلال الحصول على تمويل او التخلص من بعض الأصول غير التشغيلية نـقدا او تعديل عملياتها لزيادة التدفقات النقدية الداخلة للمنشاة . [1]

و هي أيضا قدرة الشركة على استخدام مواردها المالية للـتـكيف مع التغيرات و الاستفادة من الفرص الاستثمارية الجديدة و الاستجابة بسرعة للحالات و الأزمات . [2]

مقياس المرونة المالية : نسبة تقييم المرونة هي :

❖ المعدل النقدي لتغطية الديون : و يتم حسابها وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{المعدل النقدي لتغطية الديون} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من العمليات}}{\text{متوسط الديون الإجمالية}}$$

ملاحظة :

متوسط الديون الإجمالية = (إجمالي الديون لبداية المدة + إجمالي الديون لنهاية المدة) /2

و تبين هذا المعدل قدرة الشركة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية من العمليات دون الحاجة إلى تصفية او بيع أي أصل من الأصول المستخدمة في العمليات . و كلما زاد هذا المعدل كان هناك احتمال اقل أن تتعرض المؤسسة لصعوبة في الوفاء بالتزاماتها في تاريخ استحقاقها ، و بالتالي يقدم هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها باستمرار إذا كانت المصادر الخارجية للأموال محدودة او عالية التكلفة .

[1] محمد سمير صبان و آخرون ، مرجع سابق ، ص 165 .
[2] ريتشارد شرويدر و آخرون ، نظرية المحاسبة ، ترجمة خالد علي احمد كاجيجي ، إبراهيم ولد محمد فال ، الرياض ، دار المريخ ، 2006 ، ص 285 .

الفرع الثاني : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم النقدية الحرة

مفهوم التدفقات النقدية الحرة :

تمثـل مقـدار النقديــة القابلة للإنفاق على الاستثمارات الجديدة ، سداد الديون ، شراء أسهم الخزانة ، او زيادة درجة السيولة ، [1]

و هي أيضا التدفقات النقدية المتبقية التي يتم تـوزيعها على حـملة الأسهم و أصحاب الديون بعد قيام الشركة بالاسـتثمار في الأصـول الثـابتة الضـرورية و رأسمـال العـامل للمحافظة على استمرارية الأنشطة التـشغيلية ، و توفر التدفقات النقدية الحرة للمحللين الماليين معلومات عن قدرة المنشاة على النمو داخليا و زيادة مرونتها المالية . [2]

يبين هذا المقياس مدي المرونة المالية و قدرة المؤسسة على سداد التوزيعات دون الرجوع إلى مصادر خارجية ، كما يبين قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بمستوى إنفاقها الرأسمالي ، و المقدار النقدية التي يمكن استخدامها في الاستثمارات الإضافية ، سداد الديون ، شراء أسهم الخزانة او إضافة درجة السيولة . [3]

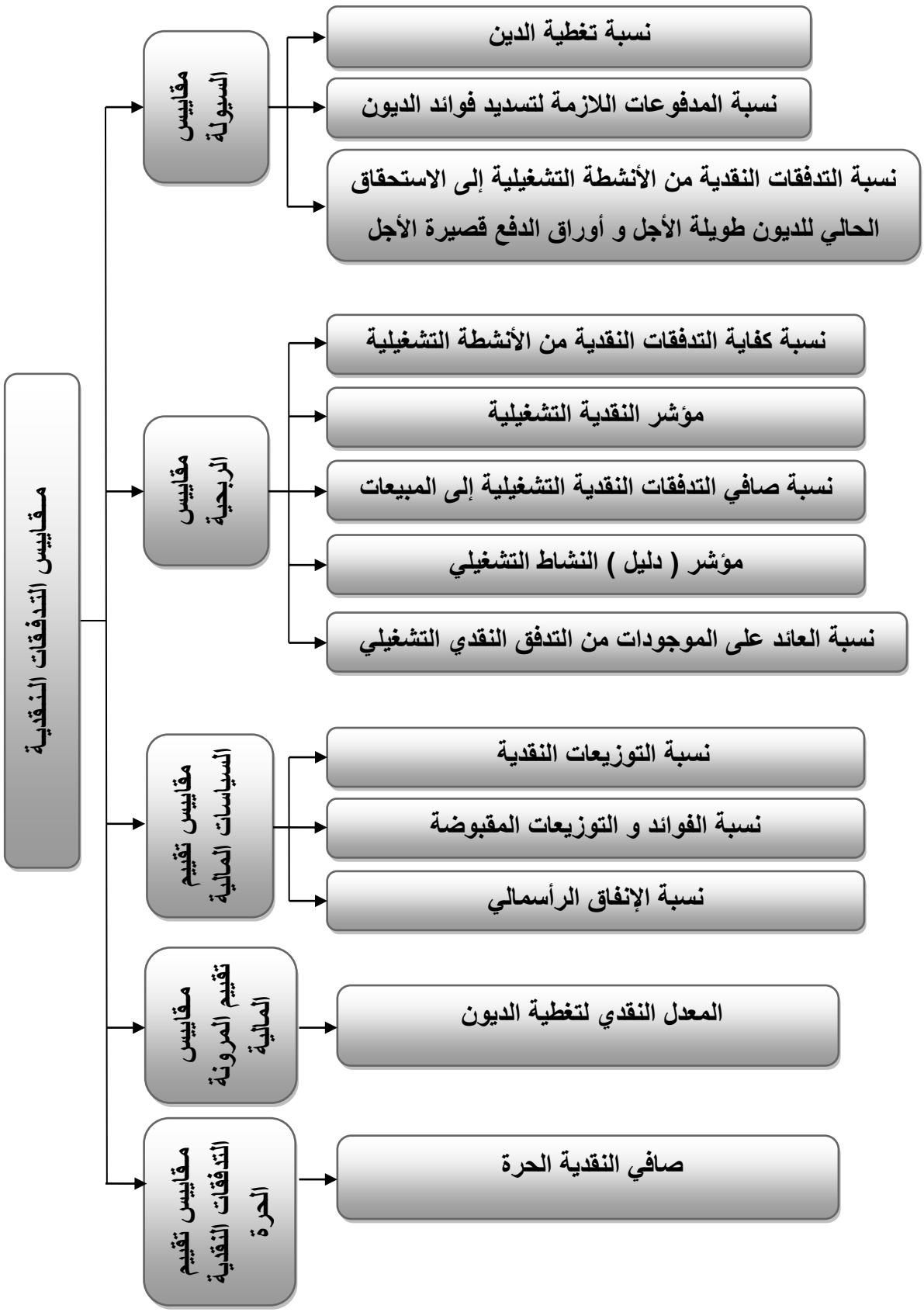
و يتم حسابها وفقا للعلاقة التالية :

صافي النقدية الحرة = صافي التدفقات من العمليات – (الإنفاق الرأسمالي + التوزيعات)

و المخطط التالي يبين كل النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية باختصار :

[1] سالمي محمد دينوري ، مرجع سابق ، ص 113
[2] بن خليفة حمزة ، مرجع سابق ، ص 76 .
[3] سالمي محمد دينوري ، مرجع سابق ، ص 113

الشكل رقم (03) : مقاييس التدفقات النقدية



المصدر : من اعداد الطالبتين .

المطلب الرابع : فوائد التحليل المالي بواسطة جدول تدفقات النقدية

يسمح التحليل المالي بواسطة جدول التدفقات النقدية ب :

- تقييم تدفق الخزينة التشغيلي الشيء الذي يسمح بقياس الخزينة الناتجة من النشاط ، حيث نعلم أن بقاء و استمرارية المؤسسة هو مربوط بقدرتها على توليد و إيجاد الفائض في الخزينة من نشاطها .
- تقييم المجهود المبذول في الاستثمار أثناء فترة التحليل ، بحيث تظهر مدى دورية نفقات الاستثمار و أنها موسمية .
- يمكن مقارنتها بالعقارات في بداية السنة لقياس درجة تجديدها .
- أهمية التنازلات مقرنة بتدفقات الاستثمار .
- تقييم مردودية الاستثمارات ، حيث الاستثمار المهم هو ذلك الاستثمار الذي يقدم في حياته فائضا في الخزينة يتجاوز الإنفاق المبدئي .
- البحث و النظر فيما إذا كان تدفق الخزينة كافيا لتسديد القروض طويلة الأجل .
- مراقبة عملية تحصيل المؤسسة لحقوقها و ذلك لان أي تأخير سوف يؤدي إلى اختلال في توازن الخزينة .
- التفاوض مع الموردين لتمديد آجال الدفع حتى يزداد هامش الأمان . [1]

المبحث الثالث : المشاكل المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية

عند عرض قائمة التدفقات النقدية تعترضنا مجموعة من الصعوبات من بينها تحديد طبيعة النشاط هل هو تشغيلي أم تمويلي أم استثماري ؟ ، حيث نجد أن هناك بعض عناصر التدفقات النقدية تثير الكثير من الجدل حول موقعها من هذه النشاطات ، و لذلك يتم تبويب هذه العناصر عادة حسب طبيعة عمل المنشاة ، فيمكن أن يتم تبوبها في منشاة معينة على أنها من الأنشطة التشغيلية في حين تعتبرها منشاة أخرى من النشاطات التمويلية مثلا او الاستثمارية و هكذا ، و كذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات الكبيرة التي تعترضها مجموعة من الصعوبات مثل التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية ، السحب على المكشوف ...

[1] حود ميسة جمال ، دشاش عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 26 .

إن اعداد قائمة التدفقات النقدية بأي من الطرق المتاحة تصاحبه عدة مشاكل عملية تختلف باختلاف طبيعة العمليات المالية التالية :

المطلب الأول : التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية و التدفقات غير العادية

في هذا المطلب سنقوم بعرض عنصرين من حالات الخاصة و الاستثنائية و هما التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية و البنود غير العادية (الاستثنائية) او التدفقات غير العادية .

الفرع الأول : التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية

قد تقوم المؤسسة بتنفيذ الأنشطة الأجنبية بطريقتين فمن الممكن أن يكون لها معاملات بعملات أجنبية او يكون لديها عمليات أجنبية كما يلي :

☆ العمليات الأجنبية :

و هي مؤسسة تابعة او شقيقة او مشروع مشترك او فرع أجنبي ، المؤسسة التي تعرض قوائمها المالية و التي تقع او تباشر أنشطتها في بلد اخر بخلاف بلد المؤسسة التي تعرض قوائمها المالية .

☆ المعاملات بعملات أجنبية :

هي المعاملات التي تبرم او تكون قد أبرمت بالعملة الأجنبية او تتطلب السداد بعملة أجنبية و هي تتضمن المعاملات الناشئة من قيام المؤسسة بالأنشطة التالية :

- شراء او بيع بضائع او خدمات بثمن محدد بعملة أجنبية .
- باقتراض او إقراض أموال بحيث تكون المبالغ المدفوعة او المحصلة محددة بعملة أجنبية .
- بان تصبح طرفا في تعاقد بعملة أجنبية لم تنفذ بعد .
- بان تـقوم بـاقتناء او اسـتبعاد أصول او إنشاء او سداد التزامات محددة بعملة أجنبية .

وقد سمح المعيار المحاسبي السابع (07) بإمكانية استخدام سعر الصرف يقارب السعر الفعلي و هو ما يطلق عليه " متوسط سعر الصرف المرجح " و هو يعني متوسط سعر الصرف لعملة معينة خلال أسبوع او شهر لجميع المعاملات التي تحدث بتلك العملة خلال تلك الفترة ، و ذلك سواء عند تسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات التي تحدث بالعملة الأجنبية او عند ترجمة التدفقات النقدية لشركة تابعة أجنبية ، و لكن لا يسمح باستخدام سعر الصرف الساري في تاريخ الميزانية عند ترجمة التدفقات النقدية لشركة تابعة لشركة أجنبية . [1]

و يتطلب المعيار المحاسبي السابع (07) بخصوص التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية بأنها يجب تسجل التدفقات النقدية التي تنشا من العمليات التي تتم بالعملة الأجنبية باستخدام عملة المنشاة التي تنشر بموجبها بياناتها المالية ، و ذلك بتحويل مبلغ العملة الأجنبية إلى عملة المنشاة باستخدام سعر الصرف السائد بين عملة التقرير و العملة الأجنبية في تاريخ التدفق النقدي ، و يجب ترجمة التدفقات النقدية من شـــركة التابعة الأجنبية حسب سعر الصرف بين عملة التقرير و العملة الأجنبية بتواريخ التدفقات النقدية .

كما لا تعتبر الأرباح و الخسائر غير المحققة و التي تنشا عن التغيرات في معدلات صرف العملة الأجنبية تدفقات نقدية و لكن يتم التقرير عن آثار التغيرات في سعر الصرف العملة الأجنبية في قائمة التدفقات النقدية بهدف مطابقة الأرصدة النقدية و ما يعادلها بين اول فترة و نهايتها ،[2] ويتم إظهارها كبند مستقل عند تسوية صافي الدخل و الأنشطة التشغيلية . (الفقرة 28 من المعيار IAS 07) .

قد يترتب على تقييم أرصدة الأصول و الالتزامات بالعملة الأجنبية ذات الطبيعة النقدية في نهاية الفترة وفقا لسعر الصرف السائد في هذا التاريخ وجود أرباح او خسائر نتيجة فروق أسعار العملة تظهر بقائمة الدخل ، و حيث أن هذه الفروق لا تعتبر تدفقات نقدية لأنها لا تتطلب تدفقات نقدية داخلة او خارجة يتعين رد تلك الفروق إلى صافي الربح عند اعداد قائمة التدفقات النقدية .

و قـد نـص المعيـار على عرض آثـار تغيـرات أسعـار الصرف على النقدية و ما حكمها (استثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة) المحتفظ بها بعملة أجنبية في قائمة التدفقات النقدية كتسوية لأرصدة النقدية و ما في حكمها في بداية و نهاية الفترة على أن يتم عرضها بصورة منفصلة و مستقلة على التدفقات النقدية لكل من الأنشطة التشغيل و الاستثمار و التمويل ذلك لان الأرباح و الخسائر غير

[1] سالمي محمد دينوري ، مرجع سابق ، ص 96 .
[2] بن حليفة حمزة ، مرجع سابق ، ص 35 .

المحققة الناتجة عن هذه التغيرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية لا تعتبر بمثابة تدفقات نقدية و ما في حكمها .

و تتكون النقدية و ما في حكمها من أرصدة نقدية و الأرصدة لدى البنوك و الحسابات الجارية و أذون الخزانة التي تستحق الصرف خلال ثلاثة شهور من تاريخ اقتنائها ... [1]

الفرع الثاني : التدفقات غير العادية

قد تحقق المنشاة خلال الفترة المالية إيرادات أو قد تنفق مصروفات عرضية غير ناتجة عن ممارسة المنشاة لنشاطها العادي الذي قامت من أجله ولا تتصف هذه الإيرادات و المصروفات بالانتظام لذا يطلق عليها " البنود الغير عادية " مثل التعويضات التي تحصل عليها المنشاة من شركات التأمين عن الكوارث او الأحداث المفاجئة التي أصابتها أو التعويضات التي تتكبدها المنشاة نتيجة نزاع مع إحدى المنشآت المجاورة .

وقد اوجب المعيار المحاسبي السابع على المنشآت الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية الناتجة عن أنشطة التشغيل والاستثمار أو التمويل بشكل مفصل في قائمة التدفق النقدي ، و يتم تبويب هذه البنود حسب نشأتها إلى أنشطة تشغيل او استثمار او تمويل ، وذلك حتى

يتمكن مستخدمو القوائم المالية من فهم طبيعتها وأثرها على التدفقات النقديـة الحـالية والمستقبلية للمؤسسة ، و تكمل هذه الافصاحات ما هو وارد في المعيار المحاسبي الدولي الثامن (08) بعنوان " صافي ربح او خسارة الفترة و الأخطاء الأساسية و التغيرات في السياسات المحاسبية " [2]

و المثال التالي يوضح كيفية الإفصاح عن البنود غير العادية بقائمة التدفقات النقدية :

[1] سالمي محمد دينوري ، مرجع سابق ، ص 96 – 97 .
[2] طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص 173 .

الجدول رقم (11) : كيفية الإفصاح عن البنود غير العادية بقائمة التدفقات النقدية

البيان	الوحدة النقدية
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	
• المقبوضات النقدية من العملاء • المدفوعات النقدية للموردين	500 400
التدفق النقدي قبل البنود غير العادية	100
• المقبوضات من تسوية أضرار الزلزال (البنود غير العادية)	10
صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل	110

المصدر : طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص 173

المطلب الثاني : الفوائد و توزيعات الأرباح و ضرائب الدخل

يشمل هذا الصنف التدفقات النقدية التـي تـمثل فوائـد و توزيعـات الأرباح و كـذلك ضـرائب الدخل (الضرائب على أرباح الشركات) .

الفرع الأول : الفوائد و توزيعات الأرباح

يجب الإفصاح عن كل من الفوائد و توزيعات الأرباح المحصلة و المدفوعة في موضع منفصل بالقائمة ، كما يجب تبويب هذه البنود بطريقة متسقة من فترة إلى أخرى كبنود خاصة بالأنشطة التشغيلية او الاستثمارية او التمويلية . (الفقرة 31 من المعيار المحاسبي السابع 07)

يجب الإفصاح عن إجمالي الفوائد المدفوعة خلال العام بقائمة التدفقات النقدية بغض النظر عن معالجتها محاسبيا كمصروف بقائمة الدخل او رسملتها طبقا للمعالجة البديلة الواردة بالمعيار المحاسبي الدولي الثالث و العشرون 23 " تكاليف الاقتراض " . (الفقرة 32 من المعيار المحاسبي السابع 07 المعدل في سنة 1992)

عادة ما تقوم المؤسسات المالية بتبويب الفوائد المدفوعة و الفوائد و أرباح الأسهم المحصلة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، و مع ذلك فلا يوجد إجماع على كيفية تبويب مثل هذه التدفقات النقدية بالمنشات الأخرى ، إذ يمكن تبويب الفوائد المدفوعة و الفوائد و أرباح الأسهم المحصلة كتدفقات متعلقة بالأنشطة التشغيلية لكونها تدخل في عملية تحديد صافي الربح او الخسارة الخاصة بالمشروع ، و كطريقة بديلة فانه يمكن اعتبار الفوائد المدفوعة متعلقة بالأنشطة التمويلية لكونها تكاليف خاصة بالحصول على الأموال ، و يمكن اعتبار الفوائد و التوزيعات المحصلة ضمن بنود التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية باعتبارها تمثل عوائد على الاستثمارات . (الفقرة 33 من المعيار المحاسبي الدولي السابع 07 المعدل في سنة 1992) [1]

من الجائز تبويب أرباح الأسهم النقدية المدفوعة ضمن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية لكونها تمثل تكلفة الحصول على مصادر التمويل ، و كطريقة بديلة يجوز تبويب تلك التوزيعات ضمن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية و ذلك بهدف مساعدة مستخدمي البيانات المالية على قياس قدرة المنشاة على دفع توزيعات نقدية من التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية . (الفقرة 34 من المعيار المحاسبي الدولي السابع 07 المعدل في سنة 1992)[2]

مما هو جدير بالذكر أن هذا التبويب لا يمثل أي مشاكل او اختلافات لدى المحاسبين ففي المؤسسات المالية يتم تبويب كل من الفوائد المدفوعة و الفوائد و التوزيعات المقبوضة على أنها تدفقات نقدية لنشاط التشغيل على أساس أنها تتعلق بالنشاط الرئيسي المولد للدخل . [3]

الفرع الثاني : الضرائب على الدخل

تعتبر ضرائب الدخل ناتج العديد من العمليات التي تترتب عليها تدفقات نقدية تبوب كتدفقات متعلقة بالأنشطة التشغيلية ، الاستثمارية و التمويلية بالقائمة [4] ، و يتطلب المعيار ضرورة الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة عن ضرائب الدخل كمبالغ إجمالية بشكل منفصل بالقائمة على أن تصنف عادة باعتبارها تدفقات النقدية ناتجة عن أنشطة التشغيل ، و مع ذلك إذا أمكن ربط الضرائب المدفوعة بشكل عملي عن كل مجموعة على حده على أنها أنشطة استثمار او تمويل فان التدفق النقدي الضريبي يبوب على انه نشاط استثماري او تمويلي (أي يبوب على أساس تبويب المعاملة الرئيسية المتعلقة به) كلما كان ذلك ملائما .

[1] www . Infotechaccountants.com ، 2018/03/14 ، 20:10 .
[2] www . Infotechaccountants.com ، مرجع سابق ، 2018/03/14 ، 20:15 .
[3] سالمي محمد دينوري ، مرجع سابق ، ص 99 .
[4] بوعزة يمينة ، مرجع سابق ، ص 48 .

و المثال التالي يوضح كيفية عرض التدفقات النقدية الخاصة بالضرائب على الدخل .

قائمة القائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية 31 - 12- N :

الجدول رقم (12) : كيفية عرض التدفقات النقدية الخاصة بالضرائب على الدخل

البيان	الوحدة النقدية	الوحدة النقدية
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي الربح قبل الضرائب (1)		XX
تسويات لمطابقة صافي الربح لصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
• استهلاك الأصول الثابتة • أرباح بيع الأصول الثابتة • ضرائب الدخل المسددة (2) • نصيب العاملين من الأرباح	XX XX XX XX	XX
أرباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل		XX

المصدر : بوعزة يمينة ، مرجع سابق ، ص 49

ملاحظة :

- تم تسوية صافي الربح قبل ضريبة الدخل و ليس بعد ضريبة الدخل بالتعديلات اللازمة للوصول لصافي الدخل يقاس على أساس نقدي .
- تم تصنيف ضرائب الدخل المسددة في هذا المثال باعتبارها تدفقات نقدية ناتجة عن أنشطة التشغيل . [1]

[1] سالمي محمد دينوري ، مرجع سابق ، ص 100

المطلب الثالث : الاستثمار في الشركات التابعة و الشقيقة و المشتركة و شراء شركات تابعة و وحدت أخرى و التخلص منها

يهدف هذا المطلب إلى بيان كيفية الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالاستثمار و الشراء في الشركات التابعة و الشقيقة و المشتركة ، لذا يفضل في بادئ الأمر إعطاء نبذة مختصرة عن بعض المصطلحات الواردة بهذه الفقرة في ضوء المعايير المحاسبة الدولية .

- ❖ الشركات الشقيقة :

تعرف الشركات الشقيقة بأنها التي يكون للمستثمر فيها تأثير قوي (مثل الاشتراك في وضع السياسات المالية و الإدارية للشركة و التمثيل في مجلس الإدارة)

- ❖ الشركات التابعة :

و هي التي تقع تحت سيطرة شركة قابضة و قد تكون هذه السيطرة كاملة باقتناء كامل أسهم الشركة التابعة او جزئية منها تمثل 50 % من هذه الأسهم .

- ❖ طريقة حقوق الملكية :

بموجب هذه الطريقة يتم زيادة او تخفيض قيمة الاستثمارات في أسهم الشركة التابعة بمقدار نصيب المستثمر في الأرباح او الخسائر المجمعة للشركة التابعة بعد تاريخ الشراء ، كما يتم تخفيض قيمة الاستثمارات بمقدار القيمة المحصل عليها من طرف شركة المستثمر فيها .

- ❖ طريقة التكلفة :

وفقا لهذه الطريقة يقوم المستثمر بإثبات الاستثمار في الشركة الشقيقة بالتكلفة الأصلية ، كما يقوم بإثبات الأفراد في حدود ما يحصل عليه فقط من توزيعات الأرباح للشركة المستثمر فيها و المحققة بعد تاريخ اقتناء الاستثمار . [1]

الفرع الأول : الاستثمار في الشركات التابعة و الشقيقة و المشتركة

في حالة استخدام طريقة حقوق الملكية او التكلفة للمحاسبة عن الاستثمار في الشركات التابعة او الشقيقة ، فانه يجب على المستثمر أن يقتصر عند التقرير بقائمة التدفقات النقدية على التدفقات النقدية التي تحدث بينه و بين الشركة المستثمر فيها ، و من أمثلة ذلك أرباح الأسهم النقدية و الدفعات المقدمة . (الفقرة 37 من المعيار المحاسبي الدولي السابع 07 المعدل في سنة 1992)

[1] محمد بشارة ، فهم قائمة التدفقات النقدية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الأول ، العدد الأول ، ص 122 .

إذا كانت المنشاة تستخدم في الإفصاح عن حصتها في مشروع مشترك (المعيار المحاسبي الدولي الحادي و الثلاثون) (التقرير المالي عن الحصص من المشروعات المشتركة) التي تستخدم طريقة البيانات الموحدة المتناسبة ، فان عليها أن تفصح بقائمة التدفقات النقدية الموحدة عن نصيبها في التدفقات النقدية الخاصة بالمشروع .

و إذا كانت المنشاة تستخدم طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن حصتها في مشروع مشترك ، فانه يجب عليها أن تفصح بقائمة التدفقات النقدية عن تلك التدفقات النقدية الناشئة بسبب الاستثمار في المشروع المشترك ، و كذلك التوزيعات او أية مدفوعات او متحصلات تتم بينها و بين مشروع مشترك . (الفقرة 38 من المعيار المحاسبي الدولي السابع 07 المعدل في سنة 1992)[1]

الفرع الثاني : شراء شركات تابعة و وحدت أخرى و التخلص منها

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي السابع (07) الإفصاح عن المجموع الكلي للتدفقات النقدية الناشئة عن شراء الشركات التابعة و غيرها من المنشات الأعمال الأخرى ، و ذلك بشكل منفصل و كجزء من أنشطة الاستثمار كما ألزم المعيار الافصاحات التالية لكل عمليات او بيع الشركات التابعة و الوحدات الأخرى : [2]

- ☆ القيمة الإجمالية للشراء او البيع .
- ☆ الجزء من ثمن الشراء او البيع الذي تم دفعه او تحصيله في صورة نقدية او نقدية معادلة .
- ☆ مبلغ النقدية و ما في حكمها في الشركات التابعة او وحدة الأعمال التي تم شرائها او بيعها او التخلص منها .
- ☆ مبلغ الأصول و الخصوم بخلاف النقدية و ما في حكمها في الشركة التابعة او منشات الأعمال الأخرى التي تم شرائها او بيعها ، و مبوبة إلى مجموعات رئيسية .

(الفقرة 40 من المعيار المحاسبي الدولي السابع 07 المعدل في سنة 1992)

يعتبر الإفصاح عن الأثر النقدي لشراء او التخلص من الشركات التابعة و وحدات الأعمال الأخرى في بند مستقل بالإضافة إلى الإفصاح في جزء خاص عن مقادير الموجودات و المطلوبات التي تم شرائها او التخلص منها مفيدا في التمييز بين التدفقات التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية ، و

[1] www . Infotechaccountants.com ، مرجع سابق ، 2018/03/16 ، 17:19 .
[2] طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص 533 .

يجب استبعاد آثار التدفقات النقدية الناتجة عن التخلص من تلك الاستثمارات ، من التدفقات التي نتجت عن حيازتها . (الفقرة 41 من المعيار المحاسبي الدولي السابع 07 المعدل في سنة 1992)

يتم الإفصاح بقائمة التدفقات النقدية عن مجموع المبالغ المدفوعة او المحصلة لشراء او التخلص من إحدى الشركات التابعة او وحدات الأعمال الأخرى و ذلك بعد خصم أية مبالغ نقدية او نقدية معادلة تم الحصول عليها او دفعها . (الفقرة 42 من المعيار المحاسبي الدولي السابع 07 المعدل في سنة 1992) [1]

المطلب الرابع : المعاملات غير النقدية و الافصاحات الأخرى

الفرع الأول : المعاملات غير النقدية

هناك بعض المعاملات التي تتعلق بأنشطة الاستثمار والتمويل ولا تتطلب استخدام النقدية وما في حكمها (معاملات غير نقدية) ، يتعين استبعاد هذه المعاملات عند إعداد وعرض قائمة التدفق النقدي على اعتبار أن هذه المعاملات لا تمثل أو تتطلب تدفقات نقدية في الفترة الجارية (أي لا يكون لها تأثير مباشر على النقدية في الوقت الحالي) ومن أمثلة المعاملات غير النقدية ما يلي :

- شراء الأصول إما بتحميل الالتزامات المتعلقة بها مباشرة أو عن طريق التأجير التمويلي .
- شراء مؤسسة عن طريق إصدار حقوق ملكية .
- تحويل الدين إلى حقوق الملكية (مثل تحويل سندات إلى أسهم عادية) .
- تغيير الأصول و الالتزامات غير النقدية بأصول و التزامات غير نقدية أخرى .
- إصدار أسهم مقابل الحصول على أصول .[2]

إن مثل هذه المعاملات التي تأثر على كل من الأصول والخصوم في آن واحد أو التي تنتج عن التحولات داخل الخصوم أو الأصول لا تعتبر تدفقات نقدية ، نظرا لأن هذه المعاملات (داخل الخصوم أو الأصول لا تعتبر تدفقات) تمثل أنشطة استثمارية أو تمويلية ، هدف قائمة التدفق النقدي هو إعطاء فكرة عن مكونات كل من هذين النشاطين ، لذا أوجب المعيار الإفصاح عن تلك المعاملات المتممة للقوائم المالية أو في شكل جداول إضافية بالطريقة التي توفر جميع المعلومات المتعلقة بالمعاملات غير النقدية المرتبطة بكل من أنشطة الاستثمار والتمويل .

---

[1] www . Infotechaccountants.com ، مرجع سابق ، 2018/03/16 ، 18:00 .

[2] مصطفى الجاموس ، قائمة التدفق النقدي احد المداخيل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سوريا ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الأول ، العدد الأول ، 1999 ، ص 232 .

- ملاحظة :

المعاملات غير النقدية الخاصة بالنشاط التشغيلي قد تم أخذها في الحسبان عند تحديد صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي .

الفرع الثاني : الافصاحات الأخرى

نظرا للتنوع في ممارسات إدارة النقدية والترتيبات المصرفية في أنحاء العالم ولغرض الالتزام بالمعيار المحاسبي الخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية أوجب المعيار الإفصاح عن السياسة التي تتبعها المؤسسة في تحديد مكونات النقدية وما في حكمها ، كما يتم الإفصاح عن مكونات النقدية وما في حكمها مع عرض تسوية أو مطابقة للمبالغ المبينة في قائمة التدفق النقدي مع البنود المقابلة لها والتي تظهر في الميزانية ، كما يتم الإفصاح عن أثر التغيير في السياسة المتبعة لتحديد مكونات النقدية وما في حكمها .

توجد ظروف مختلفة تكون فيها أرصدة النقدية وما في حكمها والتي تحتفظ بها المؤسسة غير متاحة للاستخدام والمثال على ذلك أرصدة النقدية وما في حكمها التي تحتفظ بها الشركة تابعة تعمل في دولة يكون بها مراقبة على التحويلات أو قيود قانونية أخرى وعندما تكون الأرصدة غير متاحة للاستخدام العام من الشركة الأم أو الشركات التابعة الأخرى يتعين أن تفصح المؤسسة مع تعليق الإدارة عليها .[1]

[1] سالمي محمد الدينوري ، مرجع سابق ، ص 103 .

خاتمة الفصل :

تعود قائمة التدفقات النقدية بفائدة كبيرة على المؤسسة حيث أنها تبين وضعيتــها و مرونتها المالية ، وأضف إلى ذلك ما تقدمه من خلال تبويب هذه الأخيرة إلي التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنشطة رئيسية المتمثلة في الأنشطة التشغيلية و التمويلية و الاستثمارية مما يتيح للمؤسسة التعرف على صافي التدفقات النقدية من كل نشاط على حدا و بصورة مستقلة ، خاصة و أن كثير من مستخدمي القوائم المالية يهتمون بصفة خاصة بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل .

و لا تكتمل مهمة المؤسسة بإعداد قائمة التدفقات النقدية بكل التغيرات بحساب كل التغيرات اللازمة ذلك وفقا للطريقة المباشرة او غير المباشرة ، و إنما لابد من اكتمال هذه الأخيرة باللجوء إلى تحليل متغيراتها ، من اجل الوصول إلى مؤشرات هامة لمستخدمي القوائم المالية مثل العائد التدفق النقدي و التدفق النقدي إلى المبيعات ، و التدفق النقدي الحر .

و تفيد هذه المؤشرات المؤسسة في اتخاذ القرارات المناسبة في مشاريعها الاقتصادية ، كما أنها تتوصل المؤسسة من خلالها إلى معرفة وضعيتها المالية .

الفصل الثالث :

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

وكالة المدية

تـمهيــد :

المؤسسات المالية هي تلك الوحدات الاقتصادية المتخصصة التي تعمل في إدارة الأموال حفظا او إقراضا او بيعا او شراء ، فهي أماكن التقاء عرض الأموال بالطلب عليها ، و تتضمن هذه المؤسسات : البنوك و صناديق التوفير و بيوت الاستثمار و غيرها ... و بشكل عام تكون أصولها عبارة عن أصول مالية مثل القروض و الأوراق المالية (الأسهم و السندات) ، و خصومها أيضا عبارة عن خصوم مالية كالمدخرات و الودائع و بأنواعها المختلفة ، على عكس المؤسسات غير المالية التي تكون عبارة عن شركات أو منشآت أعمال تكون أصولها وخصومها عبارة عن مباني وآلات ومعدات ومواد خام وسلع أخرى ، لذالك نجد إن هذه البنوك تختلف كثيرا عن المؤسسات الاقتصادية غير المالية و حتى في طريقة إعدادها لقوائمها المالية .

و في هذا الفصل اخترنا واحدة من بين هذه المؤسسات المالية و المتمثلة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و بالتحديد في ووكالتها الواقعة بالمدية و ذلك من اجل شرح و تبيين طريقة إعدادها لقائمة التدفقات النقدية التي تعد واحدة من بين القوائم المالية الضرورية في المؤسسات المالية ، و التي أعطينا شرحا مفصلا و وافيا عنها في الفصول و المباحث السابقة الذكر ، و كذا تحليل المعلومات المستخرجة منها و في الأخير إعطاء تقرير عن الوضعية المالية لوكالة المدية .

سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية :

- المبحث الأول : ماهية بنك الفلاحة و التنمية الريفية
- المبحث الثاني : لمحة عن وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية للمدية BADR
- المبحث الثالث : اعداد قائمة التدفقات النقدية لوكالة بنك BADR بالمدية و استخراج المعلومات اللازمة منها

المبحث الأول : ماهية بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR من البنوك البارزة في الجزائر و ذلك على المستوى الداخلي و الخارجي ، نظرا لدور الذي تلعبه في تنمية القطاع الريفي ، و ما كانت لتبرز لولا السياسات المنتهجة و المعايير المطبقة من قبل المسيرين و الموظفين و الإطارات و على رأسهم المدير العام للبنك ، و في هذا الإطار سنقوم في هذا المبحث البطاقة الفنية لبنك BADR .

المطلب الأول : نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و مراحل تطوره

في هذه المطلب سنقوم بإعطاء لمحة عن نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، و أهم مراحل تطوره .

الفرع الأول : نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تم إنشاء البنك الوطني الجزائري بموجب القانون 66/178 الصادر في 03 يونيو 1966 و كان مكلفا بتمويل عدة قطاعات اقتصادية و تتمثل في القطاع الزراعي ، قطاع التجارة الخارجية ، و مختلف قطاعات الاقتصاد الزراعي ، و نظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها الفلاحة الجزائرية فتطورها يعتبر خطوة هامة للدولة و الاقتصاد الفلاحي .

و بموجب المرسوم 106/82 الصادر في 07 جمادى الأولى عام 1402 هـ الموافق ل 13 مارس 1982 م ، تم إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، حيث نشر القرار في الجريدة الرسمية رقم 11 في 1982/03/16 وحدد قانونه الأساسي .[1]

ينتمي بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR إلى القطاع العمومي ، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي ، تم إنشاءه بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقيته ، و دعم نشاطات الصناعات التقليدية و الحرفية .[2]

و قد ظهر هذا البنك في تلك الفترة لسببين رئيسيين :

- الرغبة في تدعيم قطاع الفلاحة بهدف زيادة مردوديته و منه تحقيق الأمن الغذائي للبلاد و رفع المستوى المعيشي لسكان الأرياف و تحسين ظروف حياتهم .

[1] WWW. Badr Bank .com ، 2018-02-03 ، 16:02 .
[2] العمراوي نصيرة . دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية . دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR ، مذكرة ماستر في علوم التسيير ، تخصص مالية و إدارة المخاطر ، جامعة المدية ، 2017/2016 ، ص 55 .

- الظروف الاقتصادية التي أدت إلى نشوء هذا البنك من اجل رفع حصة المنتجات الزراعية في مجال الإنتاج الوطني ، تنمية الرعي ببناء السدود و حفر الآبار ، زيادة المساحات الصالحة للزراعة و استصلاح أراضي جديدة .

و لقد أضم بنك الفلاحة و التنمية الريفية في قائمة البنوك المتخصصة للتكفل بتمويل احتياجات القطاع الفلاحي و كذا تمويل مختلف النشاطات و المتمثلة في بناء السدود و المؤسسات الفلاحية و الصناعية المرتبطة مباشرة بقطاع الفلاحة و كذا مختلف التنظيمات الفلاحية إضافة إلى قطاع الصيد البحري و تنظيم الغابات ، و كذلك تمويل كل المشاريع التي تساهم في تنمية الأرياف .

الفرع الثاني : مراحل تطور بنك الفلاحة و تنمية الريفية

مر بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعدة مراحل تتمثل فيما يلي :

1) المرحلة الأولى (1982 - 1989):

تفرع بنك الفلاحة و التنمية الريفية عن بنك الوطني الجزائري (BNA) سنة 1982 ، و خلال هـذه السنوات الأولى كان هدف البنك هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي ، و ذلك بفتح العديد من الوكالات في المناطق الفلاحية ، و خـلال فترة زمنية تمكن البنك من اكتساب سمعة و كفاءة عالية في تمويل القطاع الزراعة و الصناعة الغذائية و الصناعة الميكانيكية الفلاحية . [1]

و في إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهم ذات رأس المال قدره 22 مليار دينار جزائري ، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد .

2) المرحلة الثانية (1989 – 1999):

بعد صدور قانون النقد و القرض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية اكبر للبنوك و الغي من خلاله نظام التخصص ، و أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية و المتمثلة في منح تسهيلات الائتمانية و تشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة و بدونها ، و المساهمة في التنمية ، مع وضع قواعد تحمي البنك و تجعل معاملاته مع زبائنه اقل مخاطرة .[2]

[1] WWW. Badr Bank .com ، مرجع سابق ، 2018-02-04 ، 15:30 .
[2] العمراوي نصيرة ، مرجع سابق ، ص 55 .

استطاع البنك خلال هذه الفترة من توسيع افقه إلى مجالات أخرى من النشاطات الاقتصادية ، فقام بإدخال تقنية الإعلام الآلي حيث في :

- 1991 : قام بتطبيق نظام " SWIFT " لتطبيق عمليات التجارة الخارجية الدولية .
- 1992 : قام بوضع برمجيات " Progiciel sybu " بفروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير القروض و تيسير عمليات الصندوق) ، إضافة إلى إدخال المعلوماتية على عمليات التجارة الخارجية ، كذلك إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات .
- 1993 : إدخال المعلوماتية على جميع العمليات البنكية .
- 1994 : ظهور خدمة جديدة تتمثل في بطاقة التسديد و السحب .
- 1996 : إدخال عملية الفحص السلكي " Tele traitement " ، و التي سهلت العمليات البنكية عن بعد و في الوقت المطلوب .
- 1998 : قام البنك بتشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك .

3) المرحلة الثالثة (1999 – 2005):

خلال هذه المرحلة تم دخول البنك ميدان العالمية حيث أصبح بنكا شاملا يتدخل في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية و خاصة مجال الاستثمار المستعمل من طرف رجال الأعمال حيث تم انجاز مشاريع عدة أهمها في سنة :

- 2000 : القيام بفحص دقيق و شامل لنقاط القوة و الضعف لأداء البنك و كذا انجاز مخطط التسوية للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية .
- 2001 : قام البنك بالتطهير المالي و المحاسبي ، تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية .
- 2002 : تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج " Progiciel sybu " كزبون مقدم للخدمة .

و بصدد مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية و كذا من اجل تلبية رغبات زبائنه ، اعتمد بنك بدر لبرنامج خماسي يرتكز أساسا على عصرنه البنك و تحسين الخدمات ، إضافة إلى أحداث تطهير في ميدان المحاسبة و في الميدان المالي .

4) المرحلة الرابعة (2005 حتى يومنا هذا):

خلال هذه المرحلة قام البنك بإعادة تخصيصه في الميدان الفلاحي و منه تمويل النشاطات الفلاحية و المجالات المتعلقة بها .

و من خلال تعرضنا لمراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية نستطيع أن نقدمه في نقاط رئيسية هي :

- ✓ يعتبر البنك الأول في ترتيب البنوك التجارية .
- ✓ استعماله لنظام " SWIFT " منذ سنة 1991 .
- ✓ استعماله لنظام الإعلام الآلي في مختلف عمليات التجارة الخارجية .
- ✓ الشبكة الأكثر كثافة .
- ✓ هو بنك شامل و عالمي يمول مختلف القطاعات الاقتصادية .
- ✓ اول بنك جزائري يطبق مبدأ البنك المجالس مع الخدمات الشخصية .
- ✓ ترتيب القروض الوثائقية في مدة 24 ساعة .
- ✓ القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي و عن بعد . [1]

المطلب الثاني : تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و مهامه

سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين من اجل إعطاء نظرة شاملة و وافية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية و ذلك بتقديم تعريف له و مجمل المهام التي يقوم بها .

الفرع الأول : تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و كذا الاستقلال في التسيير ، مهمته تطوير القطاع الفلاحي و ترقية عالم الأرياف ، كما يقوم بتقديم خدمات مختلفة للقروض ، و يقوم بجمع الأموال المودعة من طرف الزبائن لإقراضها إلى أشخاص طبيعيين او معنويين (الشركات) بفائدة محددة من طرف البنك بالإضافة إلى تجارة النقود ، و شراء العملة الصعبة بواسطة تكلفة القرض ، كما يمكن له إعادة استثمار رأسمال واخذ حصص إلزامية على شكل أسهم ضمن كل عملياته المالية نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري . [2]

يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية مؤسسة مالية وطنية تم إنشاءها في 13 مارس 1982 تحت الشكل القانوني لشركة المساهمة ، يبلغ رأسمالها المسجل 31.000.000.000 دينار جزائري ، في بداية الأمر كان البنك يتكون من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري (BNA) ، و أصبح يحتضن حاليا أكثر من 300 وكالة 39 مكتب إقليميا ، يشغل البنك حوالي 7000 عامل بين موظفين و مدراء تنفيذيين في الهياكل المركزية و الإقليمية و الحالية .

[1] الموقع الرسمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية ، مرجع سابق ، 13-02-2018 ، 21:00 .
[2] العمراوي نصيرة ، مرجع سابق ، ص 56 .

و بالتالي فكثافة شبكة البنك و حجم قوته العاملة جعلت منه البنك الشبكي الرائد على المستوى الوطني و صاحب اكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الأخرى .

يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بوظيفتين أساسيتين :

- بنك إيداع و توزيع الاعتمادات .
- بنك التنمية الذي ينفذ المخططات و برامج الفلاحة .[1]

الفرع الثاني : مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تتمثل مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية في :

1) **بنك الفلاحة و التنمية الريفية كبنك تجاري :** تتمثل مهمته في :
   - معالجة جميع العمليات التي يقوم لها اي بنك تجاري (قرض ، صرف ، خزينة) .
   - فتح حسابات لكل شخص يقدم طلب بهذا الشأن .
   - المشاركة في جميع مجالات التوفير و الاحتياط .
   - التعامل مع مؤسسات القرض العمومي .
   - تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية خاصة الاستيراد و محاولة تقديم تسهيلات للاستثمار الوطني .
   - منح قروض قصيرة و متوسطة و طويلة المدى .

2) **بنك الفلاحة و التنمية الريفية كوسيلة للمراقبة :**
   - مراقبة تطابق التدفقات المالية للمؤسسات مع المخططات و البرامج المتعلقة بها ، هذا تحت وصاية السلطات المعنية .
   - تمويل العمليات الفلاحية التقليدية و الزراعية و الصناعية ، إضافة إلى مساعدته لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية العالم الريفي .
   - تمويل المشاريع الخاصة بالاستثمارات (الصناعات الصغيرة ، التجارة ، سيارات الإسعاف الفلاحين ...) في شكل قروض تقدم من سنتين إلى سبع سنوات .
   - تمويل قطاع الصحة : يمول البنك الاستثمارات الخاصة بهذا القطاع مثل فتح عيادة طبية ، فتح مراكز تصوير طبي ، صيدليات ، مراكز التحاليل الطبية ... الخ على شكل قروض لمدة 5 سنوات بمعدل فائدة 3.5 % سنويا .

[1] الموقع الرسمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية ، مرجع سابق ، 14-02-2018 ، 21:03 .

- تمويل بعض الاستثمارات الخاصة بتطور الريف : و تتمثل في تطوير قطاع حيث تمنح قروض في إطار تشغيل الشباب تخص وسائل النقل المسافرين ، و كذا تساهم في دعم مشروع تربية الحيوانات كالأغنام و الأبقار و شراء العتاد الفلاحي لتكوين الفلاحة ... الخ ، الأطباء ، أطباء الأسنان و البيطريين ، حرفيين الصناعات التقليدية ، التجار الخواص ، المؤسسات الخاصة بأشكالها .
- يقدم البنك جملة من قروض الاستغلال كقروض لتمويل الحملات الفلاحية و كذا لموازنة الوضعية المالية للمؤسسات (السحب على المكشوف ، التسبيقات البنكية ... الخ) .

المطلب الثالث : أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و أهم المبادئ التي يعتمد عليها

لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR عدة أهداف يسعى لتحقيقها كونه مؤسسة مالية كغيره من المؤسسات ، و ذلك بالاعتماد على جملة من المبادئ ، و من اجل إعطاء نظرة شاملة حول هذه الأهداف و المبادئ خصصنا في هذا المطلب فرعين :

الفرع الأول : أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

باعتبار بنك BADR بنك تجاري يسعى لتحقيق الأرباح من جهة و يسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية عامة في مقدمتها دفع التنمية من جهة ثانية ، سنتطرق في هذا الفرع لأهم أهدافه و التي يمكن حصرها في مايلي :

- مساهمة البنك في سياسة التنمية و تجديد لقطاع الفلاحي بإدخال التحسينات عليه ، و الاستثمار في النشاطات الأكثر مردودية .
- تطوير المنتجات الغذائية الزراعية و الصناعية و كذا مساعدة الفلاحين في ترويج المنتجات للمساهمة في التجارة الخارجية و دعم المهن الحرة .
- تجديد الممتلكات و الوسائل .
- التكوين الجيد للمستخدمين لضمان التسيير الحسن .
- تطوير نوعية الخدمات المقدمة .
- يهدف البنك المركزي إلى المنافسة مع البنوك الأخرى في مجال تقديم الخدمات و تحسين ظروف العمل ، و توفير أحسن الخدمات للعميل .
- المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني .

- ❖ توسيع مجالات القرض في قطاعات غير القطاع الفلاحي .
- ❖ المساهمة في تحسين ظروف المعيشة و العمل و تطوير الأرياف .
- ❖ إيجاد سياسة أكثر فعالية في جميع الموارد . [1]

الفرع الثاني : المبادئ التي يعتمد عليها البنك (BADR)

من اجل القيام بمهامه على أكمل وجه يرتكز البنك على مبادئ ندرجها كما يلي :

أ) مبدأ الاستغلال

على البنك توفير الجو المناسب للزبون أثناء تعامله معه فعليه توفير المعلومات و بالإضافة إلى الاستقبال الجيد ، توفير المعلومات التي تكون دقيقة و صحيحة للزبون ليكون على دراية بالمتغيرات الطارئة على الساحة الاقتصادية .

ب) مبدأ القرض و المخاطرة

على البنك أن يضمن للمتعاملين معه إعادة الحق لأصحابه فهو يستغل ودائع زبائنه في منح قروض للزبائن الآخرين ، و هذا ما يدفعه للحرص على دعوتها و ذلك لتوفير عامل الثقة للمودع بإثبات خطي و يأخذ على المقترض ضمان على القروض الممنوحة .

ج) مبدأ السيولة النقدية

يجب على البنك الاحتفاظ بسيولة نقدية لديه ، لمواجهة طلبات السحب في أي وقت .

د) مبدأ الخزينة

يلزم البنك يترك نسبة معينة من الأموال في خزينة البنك لتغطية حسابات المتعاملين و معاملاتهم ، أما الفائض فيرسل للبنك المركزي .

ه) مبدأ الأمن

يوفر البنك للعميل الأمان من خلال حماية أمواله من الضياع او السرقة و نلمس ذلك من خلال التدقيق و المراقبة الصارمة على الإمضاءات و غيرها .

المطلب الرابع : هياكل بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الخدمات المقدمة من طرفه

بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من المؤسسات المالية يقوم على عدة هياكل من هيكل المديرية العامة و الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال ، تساعد هذه الهياكل في تنظيم سيره و تقسيم المهام

[1] WWW.Badr Bank .com ، مرجع سبق ذكره ، 18-02-2018 ، 14:30 .

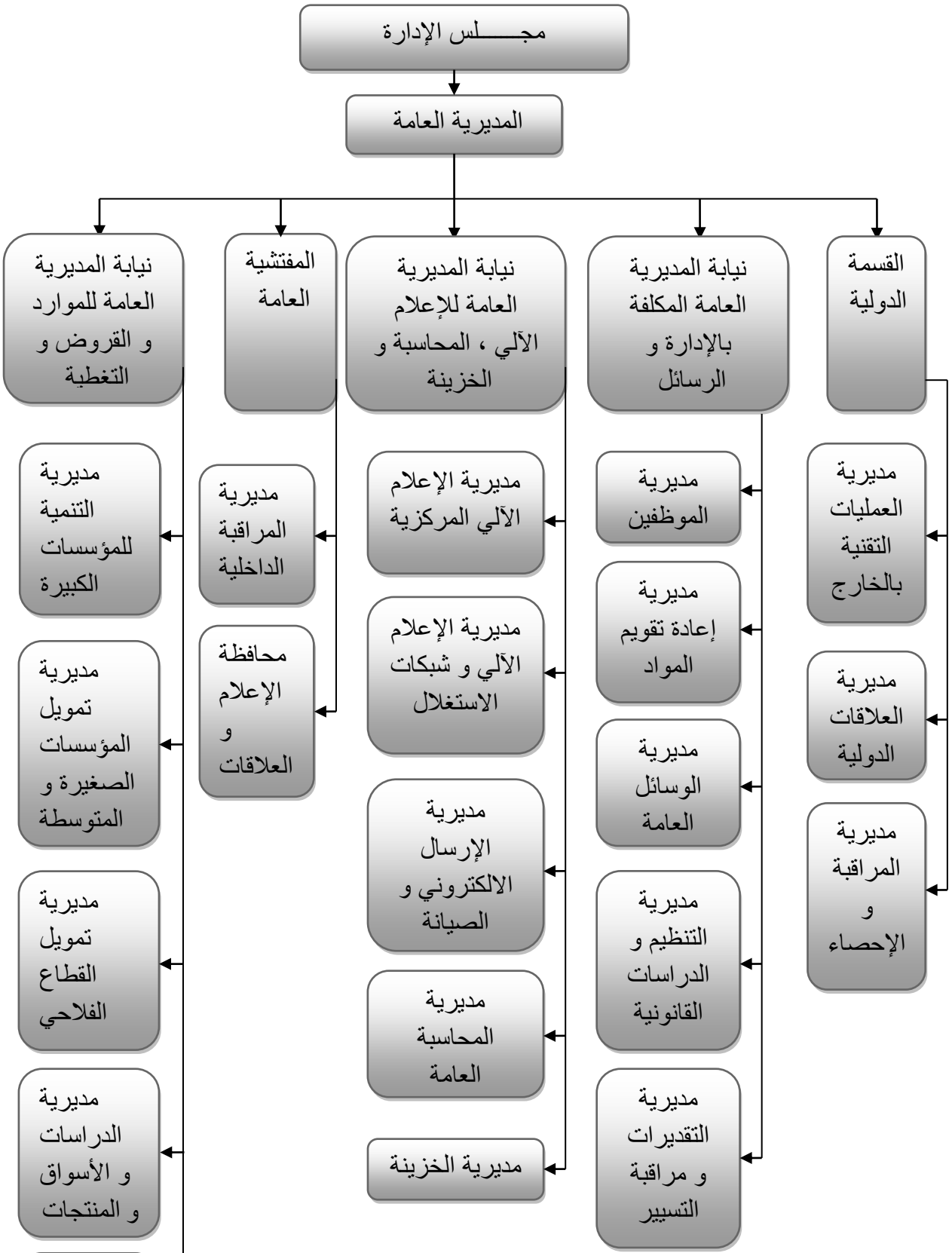
الأساسية له ، لذا سنقوم في هذا المطلب بتوضيح هذه هياكل إضافة إلى شرح أهم الخدمات المقدمة من طرف البنك .

الفرع الأول : هياكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعد الهيكل التنظيمي احد الدعامات الأساسية في تكوين أي منشاة ، و في مايلي مكونات الهياكل التنظيمية للبنك الفلاحة و التنمية الفلاحة :

1. **الهيكل التنظيمي للمديرية العامة**

الشكل رقم (04) : الهيكل التنظيمي للمديرية العامة .



المصدر : وثائق داخلية لوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

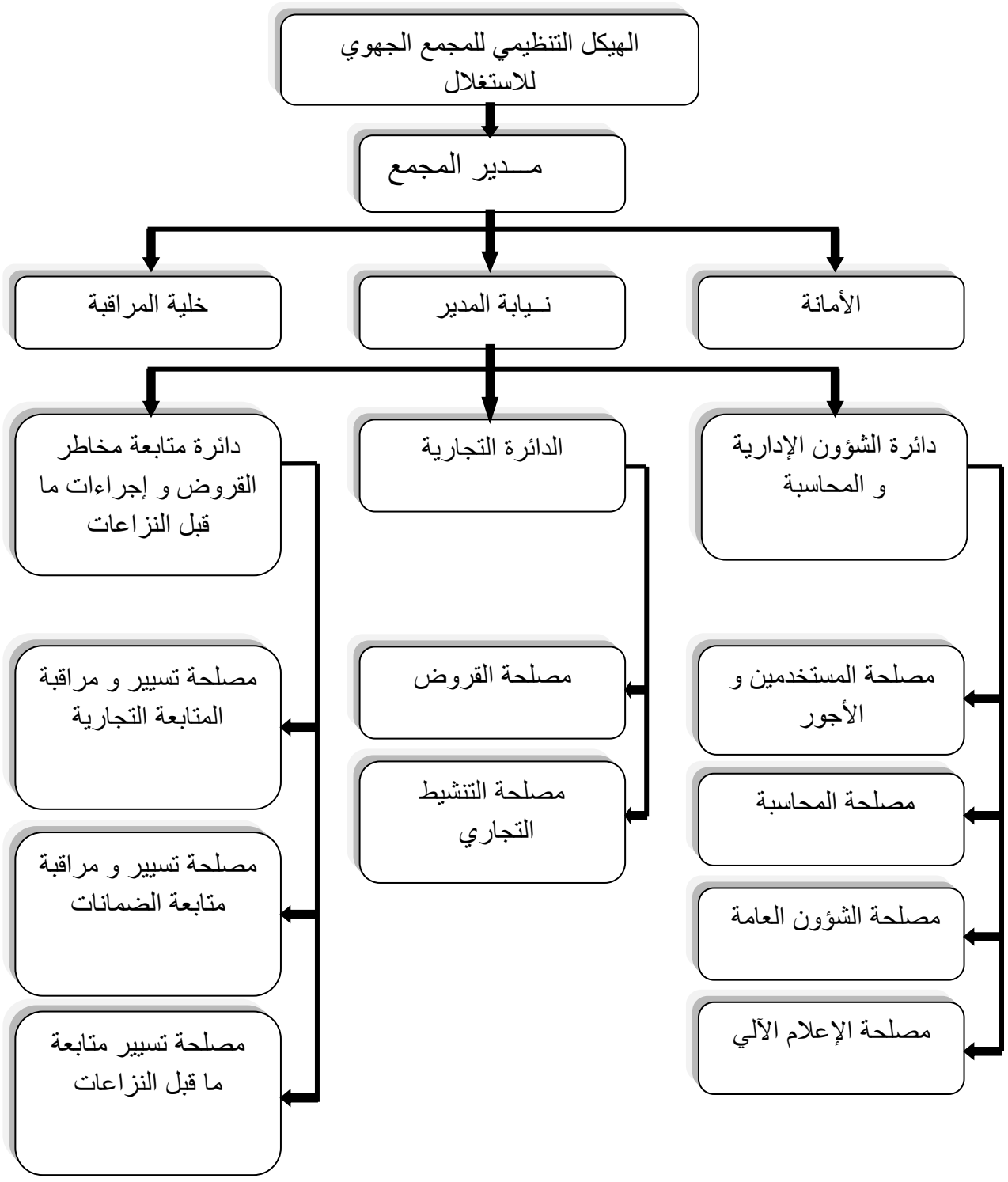
يظهر الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية مجلس إدارة يشرف على التسيير الحسن للبنك من خلال القرارات و القوانين التي يتخذها ، يتكون هذا المجلس من رئيس ، مدير عام ، تعينه وزارة المالية و أعضاء من داخل البنك و عضويين يمثلان الدولة باعتبار البنك شركة مساهمة مملوكة كليا من قبل الدولة ، كما تقوم بشؤون البنك مديرية عامة تشرف على خمس (5) مديريات فرعية .[1]

2. الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال :

المجمع الجهوي هو مديرية تمثيلية جهوية للمديرية العامة يقوم بإدارة مجموعة من الوكالات المرتبطة به وظيفة الرقابة ، التوجيه و الوصاية على هذه الوكالات يترأسه المدير ، يقوم بإعطاء التوجيهات لمختلف الدوائر و الخلايا الموجودة تحت مسؤوليته و المبينة في شكل التالي :

[1] وثائق داخلية لوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

الشكل (05) : الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال



المصدر : وثائق من وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

الفرع الثاني : الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يـقدم بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR العديد من الخدمات الموجه للزبائن و التي تتمثـل في :

- **حسابات إيداع لأجل :** هو حساب غير مقيد بسندات بنكية ، و موجه للأشخاص الطبيعيين و المعنويين . [1]
  - حساب الأموال بالعملة الصعبة :

توضع تحت تصرف العميل في كل وقت بنسبة فائدة حسب الشروط العاملة للبنك .

  - حساب الأموال بالعملة المحلية (الدينار) :

يقدر المبلغ ب 10000 دج على الأقل بمعدل فائدة ثابت يدفع في اخر المدة الزمنية المحددة من طرف البنك .

- **سندات الصندوق :** هو إيداع بأجل موجه للأشخاص الطبيعيين و المعنويين و المبلغ الأدنى يقدر ب 10000 دينار جزائري لفائدة متغيرة .
- **بطاقة بدر :** هذه البطاقة تسمح بالسحب نقدا عن طريق موزعات أوتوماتيكية متوفرة لدى الوكالات الجزائرية ، من فوائد هذه البطاقات :
  - تسهيل عمليات السحب و التي تسمح لصاحبها بالسحب 24 ساعة و حتى في الأعياد و أيام العطل .
  - تجنب الانتظار الطويل في شباك البنك .
- **معالجة العمليات البنكية عن بعد و في أوقاتها الحقيقية .**
- **تسهيل تغيير الحسابات عن بعد .**
- **دفتر التوفير لبنك بدر BADR** : في إطار تشجيع التوفير و الادخار يقوم البنك بفتح دفاتر للأشخاص تسجل فيها مختلف عمليات الإيداع و السحب .
- **تمويل الاستثمارات :**
  - تمويل قطاع الصيد البحري :

يمول قطاع الصيد البحري و تربية الأسماك على شكل قروض متوسطة الأجل (7 سنوات) و بفائدة سنوية تقدر ب 6.5 % .

[1] وثائق من وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

- ✓ تمويل قطاع الصحة :

مثل فتح عيادة طبية و صيدليات و ذلك في شكل قروض لمدة 5 سنوات بمعدل فائدة سنوية تقدر ب 3.5 % و ذلك في المناطق الريفية .

- ✓ تمويل المشاريع الاستثمارية :

و المتمثلة في التجارة و سيارات الإسعاف و الصناعات الصغيرة و هذا التمويل يكون في شكل قروض لمدة 3 سنوات .

- ✓ تمويل مشاريع تنمية الأرياف :

مثل تمويل قطاع النقل و تدعيم مشروع تربية الحيوانات و المشاريع الصناعية . [1]

المبحث الثاني : لمحة عن وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية للمدية BADR

تمثل الوكالة البنكية الخلية القاعدية التي يمارس من خلالها البنك نشاطاته ، فهي الواجهة التي يقدم من خلالها البنك منتجاته و يتعامل مع عملاءه و يخدم مصالحهم ، و من خلال دراسة حالتنا لدى وكالة BADR للمدية تعرفنا عن حيثيات هذه الوكالة و في مبحثنا هذا سنتطرق إليها بالتفصيل .

المطلب الأول : تعريف بوكالة المدية لبنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR

وكالة بدر بالمدية هي واحدة من 7 وكالات التابعة لولاية المدية و الموزعة على ترابها الولائي ، و المرتبطة بالمجمع الجهوي للاستغلال للولاية ، و هي الوكالة الرئيسية إذ هي الممثلة عن الوكالات الأخرى في بعض العمليات كعمليات التجارة الخارجية ... ، و رمزها 846 في المنظومة البنكية الجزائرية ، بهدف توسيع مجال نشاط البنك و خدمة زبائنه الموجودين بالولاية حيث مهمته تطوير القطاع الفلاحي و كذا ترقية المناطق الريفية حيث يوجد بالوكالة 24 و موظفة موظف يختلف كل واحد مهامه عن الأخر .

[1] الموقع الرسمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية ، مرجع سابق ، 24-03-2018 ، 16:45 .

المطلب الثاني : نشاطات وكالة الفلاحة و التنمية الريفية BADR

تتمثل نشاطات الوكالة في نوعين أساسيين و هما :

1) **نشاطات التمويل :** أي

- ❖ تمويل النشاط الفلاحي .
- ❖ تمويل المستفيدين الخواص و مختلف المساهمات الفلاحية و الصناعية .
- ❖ تمويل تعاونية الخدمات و تقديم المساعدة لكل النشاطات و المؤسسات التي تساهم في التنمية الريفية .

2) **النشاطات الاقتصادية :** أي[1]

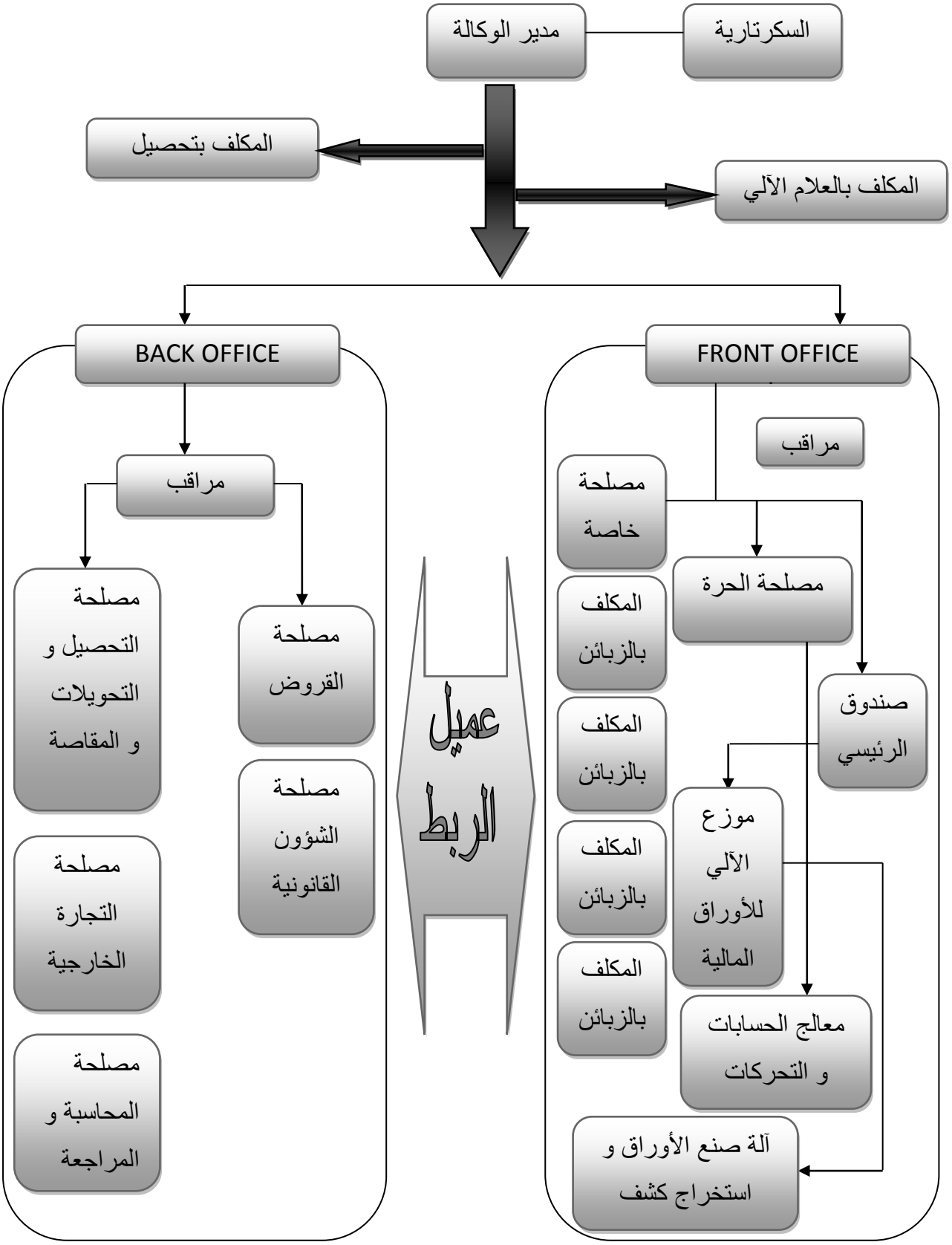
- ❖ تحديد سير التخطيط المكلف من اجلها .
- ❖ بذل مجهودات جد هامة من اجل تطوير الاقتصاد الوطني .
- ❖ تطوير القدرات و كفاءات لتلبية رغبات الوطن ، من جهة تقديم القروض و تمويل النشاطات الاقتصادية .
- ❖ ربط العلاقات مع الدول الخارجية .
- ❖ القيام بالمفاوضات و اتفاقيات و كفاءات خاصة يقوم فيها بضبط الحسابات .

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لوكالة بنك BADR للمدية

وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية الدية كغيرها من الوكالات تقم على هيكل تنظيمي يساعد على تنظيمها و تقسيم المهام كل العاملين فيها ، و الشكل المقابل يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة التي يأتي على رأسها المدير الذي يسهر على تسيير كل من مصلحة الاستغلال و مصلحة الزبون و الخلية الإدارية والأمانة :

[1] وثائق من وكالة المدية

الشكل (06) : الهيكل التنظيمي لوكالة المدية للاستغلال 846



المصدر : بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، وثائق داخلية

المطلب الرابع : مهام وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية للمدية

تتمثل مهام مصالح وكالة المدية في :

- مصلحة التجارة الخارجية :

تهتم بالتحويلات الخارجية في ما يخص عمليات التصدير و الاستيراد التي تتم بين متعاملين جزائريين و أجانب ، في العمليات التي لا تكون محل ثقة ، حيث يدخل البنك كوسيط في عمليات الاستيراد و التصدير لضمان سير العمليات التجارية ، و ذلك عن طريق فتح مستندي .

- مصلحة القروض :

تقوم هذه المصلحة بدراسة ملفات القروض و تصنيفها إلى قروض استثمارية و تمويلية و تشغيلية .

- مصلحة التحصيل :

تهتم هذه المصلحة بإرسال إشعارات للتسديد القروض أو أقساطها و اتخاذ إجراءات التحصيل و إعادة هيكلة القرض .

- مصلحة الشؤون القانونية :

تتدخل هذه المصلحة في حالة النزاعات الخاصة بعدم تسديد القروض في ميعاد استحقاقها.

- مصلحة المحاسبة و المراجعة :

تقوم هذه المصلحة بسجيل العمليات المحاسبية التي تتم بين البنك و المتعاملين الخارجيين ، و ذلك في شكل قوائم مالية كقائمة المركز المالي و قائمة الدخل .

- مصلحة المقاصة:

تهتم هذه المصلحة بتبادل قيم للتحصيل و التسديد و هذه القيم تتمثل في الشيكات و الأوراق التجارية و التحويلات .

- مصلحة التحويلات :

تهتم هذه المصلحة بجميع التحويلات التي تتم بين البنك و الزبائن .[1]

[1] مقابلة مع مدير الوكالة

المبحث الثالث : إعداد قائمة التدفقات النقدية و استخراج المعلومات اللازمة منها

نظرا للأهمية التي بلغتها قائمة التدفقات النقدية ، حيث اعتبرت إحدى القوائم المالية الأساسية التي توضح الوضعية المالية للشركة و تعتبر واحدة من القوائم الأساسية في الجزائر ، و باعتبار أن طريقة إعدادها في المؤسسات الاقتصادية غير المالية تختلف عن طريقة إعدادها في المؤسسات المالية و البنوك ، لذا سنتطرق فيما يلي إلى واقع إعدادها و استخدامها في بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وتحديدا في وكالة المدية .

و بالنسبة للمبالغ التي قمنا باستخدامها في دراسة الحالة تحصلنا عليها من ميزانية و قائمة دخل الوكالة إلا انه تعذر علينا الحصول على القائمة المركز المالي كملحق .

المطلب الأول : اعداد قائمة التدفقات النقدية بطريقتين

يوجد طريقتين مقبولتين في المعيار المحاسبي الدولي السابع (07) لعرض قائمة التدفقات النقدية هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة ، و الاختلاف بين هاتين القائمتين يكمن في طريقة احتساب و عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، أما عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهو متشابه في كلتا الطريقتين .

الفرع الأول : اعداد قائمة التدفقات النقدية لوكالة بنك BADR للمدية بالطريقة المباشرة

عند إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا للطريقة المباشرة للبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR لوكالة المدية نقوم بتقسيم التدفقات النقدية إلى تدفقات متعلقة بالأنشطة التشغيلية و تدفقات متعلقة بالأنشطة الاستثمارية ، تدفقات متعلقة بالأنشطة التمويلية .

1) التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التشغيلية :

عند إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا للطريقة المباشرة في البنوك فان التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل تتمثل في الفوائد و العمولات المدفوعة ، و المتحصلات عن مديونيات سبق إعدامها ، و المدفوعات للموظفين و الموردين ، و يتم جمع هذه المبالغ جبريا للوصول إلى ربح التشغيل قبل التغيرات في الأصول و التزامات التشغيل .

و يظهر الجزء المتعلق بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل قبل التغيرات في أصول و التزامات التشغيل في قائمة التدفقات النقدية لوكالة بنك BADR للمدية بإتباع الطريقة المباشرة و ذلك انطلاقا من قائمة الدخل (انظر الملحق رقم 01) و معلومات أخرى مقدمة من طرف الوكالة كما يلي :

الجدول رقم (13) : ربح التشغيل قبل التغيرات في أصول و التزامات التشغيل .

الفوائد و منتجات المحصلة	44.863.395,29
عمولات (المنتجات) المحصلة	71.35.828,82
الفوائد و مصروفات المدفوعة	(137.16.997,52)
عمولات (المصروفات) المدفوعة	(95.200)
متحصلات من مديونيات سبق إعدامها	59.428.003,06
مدفوعات للموظفين و المودعين	(96.562.560,82)
ربح التشغيل قبل التغيرات في أصول و التزامات التشغيل	**1.052.468,83**

المصدر : من اعداد الطالبتين استنادا إلى معلومات مقدمة من طرف موظفي الوكالة .

ومن اجل بإعداد الجزء الخاص بصافي التدفق النقدي في قائمة التدفقات النقدية للوكالة المرتبط بالتغيرات في الأصول و الالتزامات المتعلقة بنشاط التشغيل نقوم بحساب التغيرات في أرصدة الحسابات التالية المستخرجة من قائمة المركز المالي للوكالة :

❖ التغيرات في أصول التشغيل :

الجدول رقم (14) : التغيرات في الأصول التشغيلية .

بيان	2016	2017	التغير
ودائع لدى البنوك	30.444.128,5	21.404.564,8	(9.039.563,72)
أذون الخزانة استحقاق أكثر من ثلاثة أشهر	8.000.000	5.000.000	(3.000.000)
استثمارات مالية بغرض المتاجرة	–	–	–
قروض البنوك والعملاء	14.629.644,18	10.368.416,8	(4.261.227,4)
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	24.666.424,86	29.191.726	4.525.301,18

المصدر : من اعداد الطالبتين استنادا إلى معلومات مقدمة من طرف موظفي الوكالة .

❖ التغيرات في التزامات التشغيل :

الجدول رقم (15) : التغيرات في الالتزامات التشغيلية .

بيان	2016	2017	التغير
أرصدة مستحقة للبنوك	–	–	–
ودائع العملاء	3.583.699,28	1.595.016,53	(1.988.682,75)
الأرصدة الدائنة و الالتزامات الأخرى	–	–	–

المصدر : من اعداد الطالبتين استنادا إلى معلومات مقدمة من طرف موظفي الوكالة .

و انطلاقا من التغيرات المستخرجة من أرصدة الحسابات أعلاه نحسب صافي التدفقات النقدية المرتبطة بالتغيرات في أصول و التزامات التشغيل وفق الجدول التالي :

✧ ملاحظة :

- ✓ كل زيادة في الأصول بين سنتي (2017 - 2016) نقوم بطرحها في هذا الجدول و العكس أي كل نقص في الأصول نقوم بإضافته .
- ✓ كل زيادة في الخصوم بين سنتي (2017 - 2016) نقوم بإضافتها في هذا الجدول و العكس أي كل نقص في الخصوم نقوم بطرحه .

الجدول رقم (16) : صافي التدفقات النقدية المرتبطة بالتغيرات في أصول و التزامات التشغيل .

صافي التغير (الزيادة) او النقص في أصول التشغيل	11.775.489,94
ودائع لدى البنوك	9.039.563,72
أذون الخزانة استحقاق أكثر من ثلاثة أشهر	3.000.000
استثمارات مالية بغرض المتاجرة	–
قروض البنوك و العملاء	4.261.227,4
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	(4.525.301,18)

صافي التغير (الزيادة) او النقص في التزامات التشغيل	**(1.988.682,75)**
أرصدة مستحقة للبنوك	_
ودائع العملاء	(1.988.682,75)
الأرصدة الدائنة و الالتزامات الأخرى	_
صافي التدفقات النقدية المرتبطة بالتغيرات في أصول و التزامات التشغيل	**9.786.807,19**

المصدر : من اعداد الطالبتين استنادا إلى معلومات مقدمة من طرف موظفي الوكالة .

✧ ملاحظة :

صافي التدفقات النقدية المرتبطة بالتغيرات في أصول و التزامات التشغيل = صافي التغير (الزيادة) او النقص في أصول التشغيل + صافي التغير (الزيادة) او النقص في التزامات التشغيل .

و بإضافة ربح لتشغيل قبل التغيرات في الأصول و الالتزامات المرتبطة بنشاط التشغيل إلى صافي التدفقات النقدية المرتبطة بالتغيرات في الأصول و الالتزامات المرتبطة بنشاط التشغيل وطرح الضرائب المدفوعة نصل إلى صافي التدفقات النقدية الناتجة من نشاط التشغيل .

ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

الجدول رقم (17) : صافي التدفقات النقدية الناتجة من نشاط التشغيل لوكالة المدية .

ربح التشغيل قبل التغيرات في الأصول و الالتزامات المرتبطة بنشاط التشغيل	1.052.468,83
+ صافي التدفقات النقدية المرتبطة بالتغيرات في أصول و التزامات التشغيل	9.786.807,19
_ الضرائب المدفوعة	_
صافي التدفقات النقدية الناتجة من نشاط التشغيل	**10.839.276,02**

المصدر : من اعداد الطالبتين استنادا إلى معلومات مقدمة من طرف موظفي الوكالة .

2) التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمارية :

تتضمن التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية ما يلي :

- التسديدات لحيازة استثمارات عينية ومعنوية :

وتحسب حسب العلاقة الآتية :

التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية .

. DA 11.183.780 = 230.000 + (103.540.230 - 92.586.450)

- التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات المادية والمعنوية :

. DA 230.000 = (92.586.450 - 103.540.230) - 11.183.780

وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية **= 230.000 DA .**

- التسديدات لحيازة استثمارات مالية :

وتحسب حسب العلاقة الآتية :

التـغير في القيم الثابتة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثـابتة المالية .

. DA 0 = 0 + (63.000.000 – 63.000.000)

- التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية :

حسب حالة الوكالة فليس لديها تحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية لأنها لم تتنازل او تحوز عن أي منها فبقيت قيمتها كما كانت في سنة 2016 (أي **63.000.000 DA**) .

و في ما يلي جدول التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :

جدول رقم (18) : التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية لوكالة المدية .

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	المبالغ
التسديدات لحيازة استثمارات عينية أو معنوية	(11.183.780)
التحصيلات عن عملية التنازل عن استثمارات عينية أو معنوية	230.000
التسديدات لحيازة استثمارات مالية	0
التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات مالية	0
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	**(10.953.780)**

المصدر : من اعداد الطالبتين استنادا إلى معلومات مقدمة من طرف موظفي الوكالة .

3) التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية :

تتضمن التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية ما يلي :

★ <u>التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم</u> **:**

تتمثل في مجموع التغير في ح/ 101 رأس المال الصادر أو رأس مال المؤسسة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال والتغير في العلاوات المرتبطة برأس المال المؤسسة ح/103 .

. DA 977.301 = (12 059,5 - 989.360,5)+ 0

★ <u>الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها</u> **:**

وتتمثل في الفرق بين نتيجة السنة المالية السابقة ح/12 والتغير في الاحتياطات ح/106 .

. DA 1.180.783,29 =(7.622.384 – 8.350.000) – 1.908.399,29

★ التحصيلات المتأتية من القروض :

وتتمثل في التغير في حساب الافتراضات والديون المماثلة ح/16 مضافا إليها تسديدات القروض في السنة المالية .

. DA 101.498.040 = 2.350.000 + (101.540.450 – 200.688.490)

★ تسديدات القروض أو الديون الأخرى المتماثلة :

وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية (التحصيلات المتأتية من القروض) مطروح منها التغير في حساب الاقترضات والديون المماثلة ح/16 .

. DA 2.350.000 = (101.540.450 – 200.688.490) – 101.498.040

و في ما يلي جدول التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :

الجدول رقم (19) : التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لوكالة المدية .

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	المبالغ
التحصيلات الناتجة إصدار أسهم	977.301
الحصص الأرباح وغيرها من توزيعات التي تم القيام بها	(1.180.783,29)
التحصيلات المتأتية من القروض	101.498.040
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	(2.350.000)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	**98.944.557,71**

المصدر : من اعداد الطالبتين استنادا إلى معلومات مقدمة من طرف موظفي الوكالة .

و بجمع كل من صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية و صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية و صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية و تأثيرات تغيرات أسعار الصرف على السيولة و الشبه سيولة إن وجدت نتحصل على رصيد النقدية او صافي التدفقات النقدية لنهاية سنة 2017 لوكالة بنك BADR لولاية المدية .

صافي التدفقات النقدية **= 10.839.276,02 + (- 10.953.780) + 98.944.557,71**

= 98.830.053,73 DA .

و يمكن أيضا الوصول إلى رصيد النقدية لسنة 2017 عن طريق طرح النقدية و ما يعادلها في نهاية السنة المالية من النقدية و ما يعادلها في بداية السنة .

و تتمثل النقدية و ما يعادلها في وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية المدية في النقدية و الأرصدة لدى البنك المركزي و الأرصدة لدى البنوك و اذونات الصندوق و المصنفة في الجدول كما يلي :

الجدول رقم (20) : النقدية و ما يعادلها للوكالة .

النقدية و ما يعادلها	المبالغ	
	2016	2017
• النقدية	1.565.000	5.570.000
• الأرصدة لدى البنك المركزي	2.181.728,14	26.402.825,81
• الأرصدة لدى البنوك	8.377.932,68	29.942.325,04
• اذونات الصندوق	58.000.000	95.000.000
نستبعد :		
• الودائع لدى البنوك	(30.444.128,5)	(21.404.564,8)
• اذونات الصندوق استحقاق أكثر من ثلاث أشهر	(8.000.000)	(5.000.000)
المجموع	**31.680.532,32**	**130.510.586,1**

المصدر : من اعداد الطالبتين استنادا إلى معلومات مقدمة من طرف موظفي الوكالة .

صافي التدفقات النقدية = 130.510.586,1 – 31.680.532,32 = 98.830.053,73 DA .

و يظهر جدول التدفقات النقدية بالشكل الكامل و المعتمد وفق لطريقة المباشرة كما يلي :

الجدول رقم (21) : قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة .

البيـــــــان	المبالغ
التـــدفقات النقديـــة من الأنـــشطة التشغيليـــة	
الفوائد و منتجات المحصلة	44.863.395,29
عمولات (المنتجات) المحصلة	7.135.828,82
الفوائد و مصروفات المدفوعة	(13.716.997,52)
عمولات (المصروفات) المدفوعة	(95.200)
متحصلات من مديونيات سبق إعدامها	59.428.003,06
مدفوعات للموظفين و المودعين	(96.562.560,82)
ربح التشغيل قبل التغيرات في أصول و التزامات التشغيل	**1.052.468 ,83**
صافي التغير (الزيادة) او النقص في أصول التشغيل	**11.775.489,94**
ودائع لدى البنوك	9.039.563,72
أذونات الخزانة استحقاق أكثر من ثلاثة أشهر	3.000.000
استثمارات مالية بغرض المتاجرة	_
قروض البنوك و العملاء	4.261.227,4
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	(4.525.301,18)
صافي التغير (الزيادة) أو النقص في التزامات التشغيل	**(1.988.682,75)**
أرصدة مستحقة للبنوك	_
ودائع العملاء	(1.988.682,75)

الأرصدة الدائنة و الالتزامات الأخرى	_
صافي التدفقات النقدية المرتبطة بالتغيرات في أصول و التزامات التشغيل	**9.786.807,19**
الضرائب المدفوعة	_
صـــافي التـــدفقات النقديـــة الناتجـة من نـشاط التـشغيل	**10.839.276,02**
التـــدفقات النقديـــة من الأنـــشطة الاستثماريـــة	
التسديدات لحيازة استثمارات عينية أو معنوية	(11.183.780)
التحصيلات عن عملية التنازل عن استثمارات عينية أو معنوية	230.000
التسديدات لحيازة استثمارات مالية	_
التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات مالية	_
صـــافي التـــدفقات النقديـــة من الأنشطـــة الاستثماريـــة	**(10.953.780)**
التـــدفقات النقديـــة من الأنـــشطة التمويليـــة	
التحصيلات الناتجة إصدار أسهم	977.301
الحصص الأرباح وغيرها من توزيعات التي تم القيام بها	(1.180.783,29)
التحصيلات المتأتية من القروض	101.498.040
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	(2.350.000)
صـــافي التـــدفقات النقديـــة من الأنشطـــة التمويليـــة	**98.944.557,71**
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة و الشبه سيولة	_
صـــــــافي التـــــدفقات النقديـــــــة	**98.830.053,73**

رصيد اول مدة لنقدية و ما يعادلها	31.680.532,32
رصيد اخر مدة لنقدية و ما يعادلها	130.510.586,1
رصـــــيد النقديـــــة	**98.830.053,73**

المصدر : من اعداد الطالبتين استنادا إلى معلومات مقدمة من طرف موظفي الوكالة .

الفرع الثاني : اعداد قائمة التدفقات النقدية للوكالة بالطريقة غير المباشرة

عند اعداد قائمة التدفقات النقدية لوكالة المدية بإتباع الطريقة غير المباشرة فانه يتم إتباع نفس المنهج و الأسلوب كما هو الحال عند اعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة ، و لكن يكمن الاختلاف في الجزء المتعلق بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ، و بالأخص في كيفية الوصول إلى ربح التشغيل قبل التغيرات في الأصول و الالتزامات المتعلقة بأنشطة التشغيل .

الجدول رقم (22) : ربح التشغيل قبل التغيرات في الأصول و الالتزامات المتعلقة بأنشطة التشغيل .

صافي الربح قبل الضرائب من واقع قائمة الدخل العام	2.438.448,67
تـــعديلات لتسويـــــة الأرباح مع التـــدفقات النقديـــة	
• الاهتلاك العام والمخصصات المكونة خلال العام (يضاف)	70.685.979,86
• أرباح بيع الأصول الثابتة (تخصم)	(72.071.959,7)
ربح التشغيل قبل التغيرات في الأصول و الالتزامات المتعلقة بأنشطة التشغيل	**1.052.468,83**

المصدر : من اعداد الطالبتين استنادا إلى معلومات مقدمة من طرف موظفي الوكالة .

و يظهر جدول التدفقات النقدية بالشكل الكامل و المعتمد وفق لطريقة المباشرة كما يلي :

الجدول رقم (23) : قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة .

البيـــــــان	المبالغ
التـــــدفقات النقديـــة من الأنشطـــة التشغيليـــة	
صافي الربح قبل الضرائب من واقع قائمة الدخل العام	2.438.448,67
تعديلات لتسوية الأرباح مع التدفقات النقدية	
الاهتلاك العام والمخصصات المكونة خلال العام (يضاف)	70.685.979,86
أرباح بيع الأصول الثابتة (تخصم)	(72.071.959,7)
ربح التشغيل قبل التغيرات في الأصول و الالتزامات المتعلقة بأنشطة التشغيل	**1.052.468,83**
صافي التغير (الزيادة) او النقص في أصول التشغيل	**11.775.489,94**
ودائع لدى البنوك	9.039.563,72
اذونات الخزانة (استحقاق أكثر من ثلاثة أشهر)	3.000.000
استثمارات مالية بغرض المتاجرة	–
قروض البنوك و العملاء	4.261.227,4
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	(4.525.301,18)
صافي التغير (الزيادة) او النقص في التزامات التشغيل	**(1.988.682,75)**
أرصدة مستحقة للبنوك	–
ودائع العملاء	(1.988.682,75)
الأرصدة الدائنة و الالتزامات الأخرى	–

صافي التدفقات النقدية المرتبطة بالتغيرات في أصول و التزامات التشغيل	**9.786.807,19**
الضرائب المدفوعة	_
صافي التدفقات النقدية الناتجة من نشاط التشغيل	**10.839.276,02**
التـــدفقات النقديـــة من الأنشطـــة الاستثماريـــة	
التسديدات لحيازة استثمارات عينية أو معنوية	(11.183.780)
التحصيلات عن عملية التنازل عن استثمارات عينية أو معنوية	230.000
التسديدات لحيازة استثمارات مالية	_
التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات مالية	_
صـــافي التـــدفقات النقديـــة من الأنشطـــة الاستثماريـــة	**(10.953.780)**
التـــدفقات النقديـــة من الأنشطـــة التمويليـــة	
التحصيلات الناتجة إصدار أسهم	977.301
الحصص الأرباح وغيرها من توزيعات التي تم القيام بها	(1.180.783,29)
التحصيلات المتأتية من القروض	101.498.040
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	(2.350.000)
صـــافي التـــدفقات النقديـــة من الأنـــشطة التمويليـــة	**98.944.557,71**
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة و الشبه سيولة	_
صـــافي التـــدفقات النقديـــة	**98.830.053,73**
رصيد اول مدة لنقدية و ما يعادلها	31.680.532,32

رصيد اخر مدة لنقدية و ما يعادلها	130.510.586,1
رصـــــــيد النقديـــــــة	**98.830.053,73**

المصدر : من اعداد الطالبتين استنادا إلى معلومات مقدمة من طرف موظفي الوكالة .

المطلب الثاني : مؤشرات قائمة التدفقات النقدية

تشكل نسب التدفقات النقدية أسلوبا مهما من أساليب تحليل التدفقات النقدية و تقييم أداء المنشات المختلفة ، و يلاحظ أن تطور هذه النسب و استخدامها كان بطيئا مقارنة بالنسب المالية التقليدية المرتبطة بقوائم الدخل و الوضع المالي ، حيث يعود ذلك إلى التأخير في اعتبار قائمة التدفقات النقدية قائمة أساسية ، و مطالبة المنشات و إلزامها بإصدار هذه القائمة إلى جانب القوائم الأخرى ، و تكتسب نسب التدفقات النقدية أهميتها من أهمية قائمة التدفق النقدي حيث تضم هذه القائمة معلومات عن التدفق النقدي و هي معلومات التي يمكن الاعتماد عليها بشكل أفضل من المعلومات الساكنة التي تتضمنها القوائم المالية التقليدية ، و خاصة في ما يتعلق بمجالات الحكم على السيولة و استمرارية المنشات .

و لتحليل قائمة التدفقات النقدية و دراسة وضعية المؤسسة جيدا علينا أيضا دراسة و تحليل عدة نسب الخاصة بقائمة التدفقات النقدية و خاصة الجزء التشغيلي لأنه الأساس في هذه القائمة .

الجدول رقم (24) : نسبة صافي التدفقات النقدية للأنشطة الثلاث

البيان	المبالغ	النسبة (%)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	10.839.276,02	**10.97**
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	(10.953.780)	**-11.08**
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	98.944.557,71	**100.12**
صافي النقدية و ما حكمها	98.830.053,73	**100**
النقدية و ما حكمها في بداية المدة	31.680.532,32	**-**
النقدية و ما حكمها في نهاية المدة	130.510.586,1	**-**

المصدر : من اعداد الطالبتين انطلاقا من المعلومات المقدمة من طرف الوكالة

من خلال هذا الجدول تجد أن النشاط التمويلي يمثل اكبر نسبة في قائمة التدفقات النقدي ب 100.12 % ، أما في ما يخص التدفقات النقدية للنشاط الاستثماري فهو سالب بنسبة 11.08 - % ، و التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجب ب 10.97 % ، مما يعني أن الوكالة تعتمد على تدفقاتها المتأتية من الأنشطة التمويلية بشكل كبير .

الفرع الأول : نسب تقييم السيولة

تـشتق من قائمة التدفقات النقدية مجموعة من النسب تعكس وضعية سيولة الوكالة و هي كما يلي :

❖ نسبة تغطية الدين : و تحسب كما يلي :

$$\text{نسبة تغطية الدين} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية}}$$

✓ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية = التسديدات لحيازة على استثمارات عينية أو معنوية.

= 11.183.780 DA .

✓ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية = حصص الأرباح و غيرها من التوزيعات + تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة .

= 1.180.783,29 + 2. 350. 000.

= 3. 530.783,29 DA .

$$\text{نسبة تغطية الدين} = \frac{10.839.276,02}{3.530.783,29 + 11.183.780}$$

$$\text{نسبة تغطية الدين} = \frac{10.839.276,02}{14.714.563,29} = \boxed{0.73}$$

هذه النسبة تدل على أن المؤسسة قادرة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية و التمويلية الضرورية ، أي أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تغطي ما نسبته **73 %** من الالتزامات الاستثمارية و التمويلية ، و هذا يعني أن الوكالة ليست بحاجة إلى التمويل .

❖ نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون :

$$\text{نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{فوائد الديون}}$$

$$= \frac{10.839.276,02}{13.716.997,52} = \mathbf{0.79}$$

هذه النسبة تدل على أن المؤسسة قادرة على تسديد ما نسبته **79 %** من فوائد الديون عن طريق التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، إذن فهي لا تواجه مشاكل في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون .

❖ نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل و أوراق الدفع قصيرة الأجل :

$$= \frac{\text{صافي تدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{استحقاقات الديون طويلة الأجل + الديون و أوراق الدفع قصيرة الأجل}}$$

$$= \frac{10.839.276,02}{101.540.450 + 38.950.230} = \mathbf{0.077}$$

تشير هذه النسبة على أن المؤسسة قادرة على تغطية **7.7 %** من التزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الأجل و ديون و أوراق الدفع قصيرة الأجل بواسطة السيولة المتوفرة من النشاط التشغيلي ، و هي نسبة ضئيلة .

الفرع الثاني : نسب تقييم الربحية

❖ نسبة الكفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :

$$\text{نسبة الكفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الاحتياجات النقدية الأساسية}}$$

و تمثل الاحتياجات النقدية الأساسية مايلي :

- ✧ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية = 110.374.758,3 .
- ✧ النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية = 0 .
- ✧ المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين = 29,1.180.783 .

الاحتياجات النقدية الأساسية = 3, 110.374.758 + 0 + 1.180.783,29 = DA 111.555.541,63 .

$$\text{نسبة الكفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} = \frac{10.839.276,02}{111.555.541,63} = \mathbf{0.097}$$

هذه النسبة تبين قدرة المؤسسة على تلبية الاحتياجات النقدية و ما توفره منها بواسطة التدفقات النقدية التشغيلية ، و نجد أن التدفقات النقدية في الوكالة تغطي **9.7 %** فقط من احتياجات النقدية الأساسية ، و هي نسبة متدنية .

❖ مؤشر النقدية التشغيلية :

$$\text{مؤشر النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الربح (صافي الدخل)}}$$

$$\text{4.45} = \frac{10.839.276,02}{2.438.448,67} =$$

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي ، و هذا يعني أن كل **1** دينار جزائري من صافي الأرباح السنوية يولد **4.45** دينار من الأرباح النقدية .

❖ مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي :

$$\text{مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد و الضريبة}}$$

من جدول حسابات النتائج (الملحق رقم 01) صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد و الضريبة = DA 9.015.791,92 .

$$\text{مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي} = \frac{10.839.276,02}{9.015.791,92} = \text{1.2}$$

من خلال هذه النسبة نلاحظ أن القدرة التشغيلية في المؤسسة على توليد تدفقات نقدية جيدة ، حيث أن كل واحد دينار من صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد و الضريبة يولد **1.2** دينار من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، و هي تدل على جودة أرباح المؤسسة .

❖ نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي :

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

10.839.276,02

نسبة العائد على الموجودات = ——————— = **0.003**

3.607.679.810,25

توضح هذه النسبة مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية ، و منه يمكن القول أن موجودات المؤسسة تساهم ب **0.3 %** في توليد النقدية ، و من الملاحظ أن هذه النسبة ضئيلة جدا ، ما يدل على عدم الكفاءة في استخدام الموجودات .

الفرع الثالث : نسب تقييم السياسات المالية

❖ نسبة التوزيعات النقدية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

نسبة التوزيعات النقدية = ——————————————

التوزيعات النقدية للمساهمين

10.839.276,02

نسبة التوزيعات النقدية = ——————— = **9.18**

1.180.783,29

تبين هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية لتوزيعات الأرباح على حملة الأسهم ، أن صافي التدفقات النقدية من مهامها تغطية التزامات المؤسسة بما في ذلك التزامات الشركاء (توزيعات الأرباح) ، و نجد أن هذا المؤشر يمثل **9** مرات تغطية التدفقات النقدية لتوزيعات الأرباح ، و هذا ما يدل على أن المؤسسة لا تعاني أي صعوبات في توزيع الأرباح .

❖ نسبة الفوائد و التوزيعات المقبوضة :

المتحصلات النقدية المتحققة من إيراد الفوائد و التوزيعات المقبوضة

= ——————————————

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

هذه النسبة غير موجودة لان المؤسسة المدروسة هي بنك و من ضمن نشاطاتها الأساسية أي التشغيلية تحصيل و دفع الفوائد .

❖ نسبة الإنفاق الرأسمالي :

الإنفاق الرأسمالي

= ——————————————————

التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم و سندات و قروض طويلة الأجل

11.183.780

= ———————— = **0.11**

101.498.040

تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة مصادر التمويل الطويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة ، أي أن **11 %** من مصادر التمويل طويلة الأجل يتم المساهمة بها في تمويل الأصول الثابتة ، وهي منخفضة نوعا ما بسبب زيادة الاستثمارات المالية ، و هذه النسبة تعد مؤشر هاما للمستثمرين و المقرضين عن كيفية استخدام أموالهم من قبل الإدارة .

الفرع الرابع : نسب تقييم المرونة المالية

❖ المعدل النقدي لتغطية الديون :

صافي التدفقات النقدية من العمليات

المعدل النقدي لتغطية الديون = ——————————————

متوسط الديون الإجمالية

متوسط الديون الإجمالية = (إجمالي الديون لبداية المدة + إجمالي الديون لنهاية المدة) /2

انطلاقا من المبالغ المقدمة من طرف الوكالة لقائمة المركز المالي فان :

إجمالي ديون لبداية المدة = ديون العملاء الدائنة + الدائنون الآخرون + الضرائب المؤجلة

إجمالي ديون لبداية المدة = 4.772.524 + 29.677.970 + 39.800.850

= 74.251.344 DA .

إجمالي ديون لنهاية المدة = 6.130.230 + 38.950.230 + 45.007.350

= 90087810 DA .

متوسط الديون الإجمالية = (74.251.344 + 90.087.810) / 2 .

متوسط الديون الإجمالية = 82.169.577 DA .

98. 830.053,73

المعدل النقدي لتغطية الديون = ——————— = 1.2

82.169.577

هذا المؤشر يبين مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية من العمليات دون الحاجة إلى تصفية او بيع أي أصل من الأصول المستخدمة في العمليات ، و بما أن هذه النسبة اكبر من الواحد فالمؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها و ليس عليها أي صعوبة للوفاء بها باستمرار في ميعاد استحقاقها .

الفرع الخامس : نسب تقييم النقدية الحرة

صافي النقدية الحرة = صافي التدفقات النقدية من العمليات -- (الإنفاق الرأسمالي + التوزيعات) .

صافي النقدية الحرة = 98.830.053,73 – (11.183.780 + 1.180.783,29) .

صافي النقدية الحرة = 86.465.490,44 DA .

تحصلنا من خلال هذه النسبة على مبلغ موجب **(86.465.490,44 DA)** و هو يمثل النقدية الحرة التي يمكن استخدامها في الاستثمارات الإضافية و سداد الديون ، شراء أسهم الخزانة ، إضافة درجة السيولة ، و من هذه النسبة نستنتج أن للمؤسسة مرونة مالية و لها قدرة على سداد توزيعاتها دون الرجوع إلى مصادر خارجية ، كما يمكنها الحفاظ على مستوى إنفاقها الرأسمالي .

المطلب الثالث : تقرير حول وضعية وكالة المدية لبنك BADR

قبل دراسة قائمة التدفقات النقدية و تحليل مضمونها كانت وضعية الوكالة عادية و حسنة و ذلك من خلال النتيجة المحققة في الميزانية و قائمة الدخل لسنة 2017 ، و لكن بعد دراسة و تحليل النقدية توصلنا إلى جملة من الملاحظات بخصوص الوكالة :

- ★ حققت الوكالة خزينة صافية موجبة و هذا ما تم تأكيده من خلال قائمة التدفقات النقدية .
- ★ التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية سالبة مما قد يؤثر سلبا على المركز المالي للمؤسسة و لو كانت معدومة لكان أفضل بكثير ولاستطاعت تغطية العجز الذي تعانيه .
- ★ يمكن لتدفقات النقدية التشغيلية أن تغطي **73 %** من الالتزامات الاستثمارية و التمويلية و هذا أمر جيد بالنسبة للوكالة فهي ليست بحاجة إلى تمويل .
- ★ يمكن للمؤسسة أن تسدد **79 %** من فوائد الديون عن طريق التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية ، و منه الوكالة لا تعاني عجز في النقدية نظرا لقدرتها على الوفاء بديونها .
- ★ المؤسسة قادرة على الإيفاء بجزء بسيط من ديونها طويلة الأجل و الديون الأخرى بواسطة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية و ذلك بنسبة **7.7 %** .
- ★ التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية و هي التدفقات الأساسية بالنسبة لأي مؤسسة تغطي **9.7 %** من الاحتياجات النقدية و تعد غير كافية .
- ★ أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية اكبر بكثير من صافي الدخل و هذا ما يظهر في بيان نسبة الأرباح النقدية من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق .
- ★ للمؤسسة قدرة تشغيلية جيدة على توليد تدفقات نقدية ، و هذا وما يدل على جودة أرباحها .
- ★ أن موجودات المؤسسة تساهم ب **0.3 %** في توليد النقدية ، هي النسبة ضئيلة جدا ، ما يدل على عدم الكفاءة في استخدام الموجودات .
- ★ المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها و ليس عليها أي صعوبة للوفاء بها في ميعاد استحقاقها عن طريق صافي التدفقات النقدية من العمليات ، و هذا ما يظهر في مؤشر تغطية الديون .
- ★ للمؤسسة نقدية حرة بمقدار **(DA 86.465.490,44)** مما يمكنها من استخدامها في الاستثمارات الإضافية و سداد الديون ، شراء أسهم الخزانة ، و غيرها ...

و بشكل عام من خلال عملية الفحص التي قمنا بها يمكننا القول أن للوكالة مجموعة من نقاط القوة و نقاط الضعف ، فمن نقاط قوتها أن لها تدفق نقدي موجب من الأنشطة التشغيلية ، و لكن الاحتياجات الأساسية للوكالة مرتفعة مقارنة بهذه الأخيرة ، بالإضافة إلى النسبة للتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية التي تظهر بقيمة سالبة ما يدل أن المؤسسة لا تحقق تدفقات نقدية من أنشطتها

الاستثمارية ، و نظرا لتوسعها في الاستثمار في التثبيتات المادية و المعنوية و بالمقابل لو تتوسع في الاستثمارات المالية و لم تتنازل عنها أيضا .

وفي الأخير يمكن القول أن للوكالة نقاط ضعف و تغلب عليها نقاط القوة ، لذا عليها معالجة نقاط ضعفها و بالمقابل تعزيز نقاط قوتها .

خلاصة الفصل الثالث :

أن الحاجة للبيانات و المعلومات ضرورية في صناعة القرارات التي تترتب عليها بقاء المؤسسة و استمراريتها حتم على المؤسسات الجزائرية العمل بقائمة التدفقات النقدية ، و على الرغم من أنها لا تخلو من النقائص إلا أنها تقدم معلومات غاية في الأهمية التي تساعد كل من الإدارة و المستثمرين و المقرضين في اتخاذ قراراتهم .

في فصلنا هذا تطرقنا إلى كيفية إعداد هذه القائمة في البنوك ، و بقيامنا بدراسة حالة في وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية التي توصلنا إلى الفائدة التي تضيفها هذه القائمة المهمة و مساهمتها في اتخاذ القرارات ، من خلال تدعيم النتائج المتوصل إليها هن طريق القوائم المالية الأخرى و مساهمتها في التعرف على صافي النقدية لكل نشاط بصورة مستقلة و كذا صعوبة التلاعب بالمحتوى المحاسبي لها .

و من خلال إعداد قائمة التدفقات النقدية لدورتين 2016 و 2017 و التحليل المالي لمؤشراتها توصلنا إلى أن الوكالة حققت تدفقات نقدية موجبة من الأنشطة التشغيلية و التمويلية و لكن بالمقابل حققت تدفق نقدي سالب من الأنشطة الاستثمارية ، و بالإضافة إلى ارتفاع قيمة احتياجاتها الأساسية ، كما توصلنا إلى أن صافي الدخل ضئيل مقارنة بتدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية ، و لكن على العموم حققت الوكالة صافي تدفق نقدي موجب و هو مؤشر جيد .

الخاتمـــــة

خاتمـــة :

يعد المعيار المحاسبي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية من أهم المعايير التي لاقت استحسان المؤسسات و الشركات ، فتعد هذه القائمة مكملة لقائمة الدخل و الميزانية ، كما لا يمكن الاستغناء عن قائمة التدفقات النقدية ، فهي تساعد كل من المستثمرين و المساهمين في اعداد تقرير حول وضعية المؤسسة من حيث ما تملك من سيولة نقدية في الداخل و الخارج .

من هنا نذكر بالإشكالية المطروحة سابقا و التي بلورت في :

كيف يتم اعداد قائمة التدفقات النقدية على مستوى البنوك الجزائرية في ظل المعايير المحاسبية الدولية و ما هو الدور الذي يلعبه التحليل المالي لهذه القائمة في تقييم الأداء المالي للبنوك ؟

و قد درسنا الإشكالية المذكورة سابقا و ذلك للتوصل للأهداف التالية :

- التوسع في مفهوم قائمة التدفقات النقدية و التطرق إلى أهم خطواتها و كيفية إعدادها .
- تسليط الضوء على أهمية قائمة التدفقات النقدية في المؤسسات الاقتصادية .
- التطرق بصفة مفصلة الأنشطة التمويلية, التشغيلية والاستثمارية.

أهم النتائج المتوصل إليها :

- ✓ قائمة التدفقات النقدية لا يمكن الاستغناء عنها في وكالة المدية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية حيث تحدد من خلالها التدفقات النقدية من أنشطتها التشغيلية و التمويلية و الاستثمارية .
- ✓ تخضع وكالة المدية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية أنشطتها التشغيلية و التمويلية و الاستثمارية لطريقة المباشرة او الغير المباشرة .
- ✓ يتم تحليل وضعية الوكالة من خلال استخدام عدة مؤشرات مالية .
- ✓ من خلال المؤشرات توصلنا إلى أن الوكالة قادرة على وفاء بالتزاماتها من ديون وفوائد الديون.
- ✓ الوكالة لا تحقق كفاية اللازمة لتلبية الاحتياجات و الديون بواسطة سيولة الأنشطة التشغيلية .
- ✓ الوكالة لا تعاني صعوبة في توزيع أرباحها .

و بالنسبة للفرضيات المطروحة سابقا فان :

الفرضية الأولى :و هي أن قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية و تساعد المستثمرين و المساهمين في تحديد وضعية المؤسسة ، و ذلك من خلال استخدام مؤشرات مضبوطة و من ثم تحليل هذه المؤشرات للوصول إلى نتائج التي توضح وضعية المؤسسة المالية من دخول و خروج النقدية .

الفرضية الثانية : تبوب قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنشطة رئيسية ، الأنشطة التشغيلية و هي تتمثل في النشاط الرئيسي للمؤسسة الذي تحقق من خلاله مردوديتها ، الأنشطة التمويلية التي تمول المؤسسة من خلاله نفسها ، و كذا الأنشطة الاستثمارية و تتمثل في كافة الاستثمارات الموجودة في المؤسسة .

الفرضية الثالثة : تستخدم المؤسسة عدة مؤشرات و نسب مالية من اجل التوصل إلى وضعيته المالية و ذلك بعد تحليلها وفق أسس معينة و من أهم هذه النسب تقييم السيولة ، نسب تقييم الربحية ، نسب تقييم السياسات المالية ، نسب تقييم المرونة المالية و نسب تقييم النقدية الحرة .

الاقتراحات :

استنادا للدراسة النظرية و بناءا على الجانب التطبيقي فقد تمت التوصية التالية :

- ★ من الأحسن أن تقوم الوكالة ببيع استثمارات مالية و سندات من اجل الرفع في التحصيلات الاستثمارية .
- ★ كما ننصح بالتنازل على الاستثمارات العينية و المعنوية التي ليست بحاجة إليها من اجل الرفع من التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية .
- ★ كما نقترح على الوكالة تحفيز نشاطها التشغيلي من اجل تغطية ديونها طويلة الأجل و الديون الأخرى بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل لموجوداتها بطريقة تسمح لها بتوليد نقدية أكثر .
- ★ ننصح الوكالة في استغلال نقديتها الحرة في حيازة في حيازة استثمارات إضافية و سداد الديون ، شراء أسهم الخزانة ، و غيرها .

أفاق الدراسة :

لقد سبق للباحثين في نفس المجال أن خاضوا غمار في هذه الدراسة من مذكرات ماستر و أطروحات دكتورا ، و لقد قمنا بهذه المحاولة متواضعة بتطبيق معيار المحاسبي السابع قائمة التدفقات النقدية على المؤسسات المالية ، و تبين لنا عدة مواضيع جديرة بالدراسة مثل تطبيق قائمة التدفقات النقدية على المشروعات الزراعية و أيضا تطبيقها على المحاسبة الإبداعية .


قائمـــة
المراجـــع

الكتب العربية :

1) فداغ الفداغ ، المحاسبة المتوسطة ، (الالتزامات ، حقوق الملكية ، الاستثمارات ، و مواضيع إضافية في الإفصاح و العرض المالي) ، الكتاب الثاني ، الطبعة الأولى ، دار الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004 .

2) عقل مفلح ، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي ، دار المستقبل النشر ، الطبعة 02 ، عمان ، 2000 .

3) دريد كمال ال الشبيب ، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، الطبعة الأولى ، 2007 ، الأردن .

4) مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري و تطبيقي) ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ، عمان ، 2006 .

5) أحمد محمد العداسي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، 2011 .

6) محمد سمير صبان و آخرون ، المحاسبة المتوسطة – الإطار الفكري و العملي للمحاسبة كنظام معلومات ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 .

7) محمد علي وهدان و آخرون ، المحاسبة عن التدفقات النقدية ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، القاهرة ، 2009 .

8) طارق عبد العال حماد ، موسوعة المعايير المحاسبية ، الجزء الأول ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 .

9) منير شاكر محمد و آخرون ، التحليل المالي ، مدخل صناعة القرارات ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2005 .

10) شعيب شنوف ، محاسبة الشركة (طبقا للمعايير المحاسبية الدولية) ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود ، الجزائر ، الجزء الأول ، 2009 .

11)العراقي عراقي ، محتوى المعلومات في قائمة التدفقات النقدية ، مجلة المحاسبة و الإدارة و التامين ، العدد 39 ، جامعة القاهرة .

12)مطر محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الانتمائي ، الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2006 .

13)وليد ناجي الحيالي ، التحليل المالي ، منشورات الاكادمية العربية ، الدنمارك ، 2007 .

14)محمد صالح الحناوي ، نهال فريد مصطفى ، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 .

15)محمد مطر ، موسى السويطي ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض و الإفصاح ، الطبعة الثانية ، دار وائل النشر ، عمان ، الأردن ، 2008 .

16)ريتشارد شرويدر و آخرون ، نظرية المحاسبة ، ترجمة خالد علي احمد كاجيجي ، إبراهيم ولد محمد فال ، الرياض ، دار المريخ ، 2006 .

17)طارق عبد العال حماد ، موسوعة المعايير المحاسبية ، الجزء الثاني ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 .

18)طارق عبد العال حماد ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و الائتمان ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 .

19)فايزة سليم حداد ، الإدارة المالية ، الطبعة الثانية ، الحامد للنشر الأردن ، 2009 .

20)إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي دروس وتطبيقات ، الطبعة الأولى ، دار وائل ، عمان ، 2006 .

21)احمد محمد زامل ، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات الحاسب الإداري ، معهد الإدارة العامة ،الجزء الثاني ، الرياض ، 2000 .

22)كمال الدين دهراوي ، عبد الله هلال ، المحاسبة المتوسطة (مدخل نظري تطبيقي) ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 1999 .

23)دونالد كيسو ، جيري ويجانت ، المحاسبة المتوسطة ، ترجمة كمال الدين سعيد ، الجزء الثاني ، دار المريخ للنشر ، الطبعة الثانية ، الرياض ، 1988 .

24)عدنان تاية النعيمي ، ارشد فؤاد التميمي ، التحليل و التخطيطي المالي اتجاهات المعاصرة ، دار البازوزي ، عمان ، الأردن ، 2008 .

25)عبد الغفار حنفي ، أساسيات التمويل و الإدارة المالية ، دار الجامعة ، 2001 .

26)محد عبد العزيز خليفة و آخرون ، شرح معايير المحاسبة المصرية ، جزء 01 ، مركز فجر للطباعة ، القاهرة ، 1999 .

المذكرات و الأطروحات :

1) بن عبدي حسام الدين ، دور قائمة التدفقات النقدية في تمكين مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرار ، دراسة حالة شركة مطاحن الزيبان _ القنطرة ، مذكرة ماستر في علوم التسيير ، تخصص الفحص المحاسبي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016 .

2) بن خليفة حمزة ، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، دراسة حالة مؤسسة توزيع و صيانة العناد الفلاحي EDIMMA (الوادي) ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012 .

3) سالمي محمد الدينوري ، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر المعايير المحاسبية الدولية ، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية ، رسالة ماجستير في العلوم التسيير ، تخصص محاسبة ، جامعة العقيد حاج لخضر ، باتنة ، 2009 .

4) عبد الناصر شحدة السيد احمد ، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية السيولة و جودة الأرباح من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ، مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة ، كلية العلوم الإدارية و المالية ، جامعة المشرق الأوسط للدراسات العليا ، عمان ، الأردن ، 2008 .

5) بوعـزة يمينــة ، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتمــاد الجزائـر للمعاييــر المحاسبــة الدوليــة ، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت _ سعيدة _ ، مـذكرة مـاستر فـي العـلوم الاقـتصـادية ، نخصص محاسبة و جباية ، جامعة الطاهر مولاي ، سعيدة ، 2013 .

6) العمـراوي نــصيرة ، دور التــدقيق الداخــلي في تفعيــل إدارة المخاطر المصـرفيـة ، دراســة حـالة بنـك الفلاحـة و التنميــة الريفيــة BADR ، مـذكـرة مـاستـر فـي علـوم التسييــر ، تخصص مالية و إدارة المخاطر ، جامعة المدية ، 2017 .

7) جميل مثنى محمد عبد الله ، قائمة التدفقات النقدية اعداد و تحليل ، ورقة عمل لطلاب المدرسة العليا تخصص محاسبة ، جامعة عدن .

المواقع الالكترونية :

1) http://www.talabadz1.blogspot .Com .

2) WWW. Badr Bank .Com ، الموقع الرسمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية .

3) www . Infotechaccountants . Com .

المجــلات :

1) نبيل حلبي ، دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار و الاقتراض في الشركات الخاصة السورية ، دراسة تطبيقية _ مجلة جامعة دمشق للعلو الاقتصادية و القانونية _ المجلد 22 العدد الأول ، 2006 .

2) مصطفى الجاموس ، قائمة التدفق النقدي احد المداخيل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سوريا ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الأول ، العدد الأول ، 1999 .

3) محمد بشـارة ، فهـم قائمــة التدفقات النقدية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الأول ، العدد الأول

القرارات و القوانين :

1) الجـريدة الرسـمية للجـمهورية الجـزائرية الديمقراطية ، العدد 19 ، الصادرة في 25 مارس 2009 .
2) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، نشرة شهرية الكترونية ، كانون الثاني ، العدد 02 ، الأردن .
3) قرار المؤرخ في يوليو 2008 ، يحدد قواعد والتقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعـرضـها وكـذا مدونـــة الحسابات وقواعد سيرها ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 19 ، المؤرخة في 25 مارس 2009 .

المـلتقيــات :

1) حود ميسة جمال ، دشاش عبد القادر ، ملتقى دولي حول الإصلاح المحاسبي ، مداخلة بعنوان القراءة المالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS 07)، بناء و تحليل جدول تدفقات الخزينة ، دراسة حالة مجمع SIADAL .

2) بلعور سليمان ، علي بن الطيب، بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة ، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية،جامعة البليدة ، 16-17- 18- نوفمبر2011 .

وثائق الوكالة :

1) وثائق داخلية لوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية .
2) قائمة الدخل لسنة 2017
3) مبالغ مالية مقدمة من طرف الوكالة مأخوذة من قائمة المركز المالي لسنة 2017 و 2016 .

الكتب الأجنبية :

1) Larson , kermit , Fundamentals Accounting Principles , Irwin , 14 edition , 1996 .
2) Schroeder .RG , Clark , MW , Cathay . JM Accounting theory and analysis . text cases and readings , New jersey , Wiley , 2001 .
3) Short edition ,Daniel and Welsch , Glenn, Fundamentals of Financial Accounting , 1990 .


الملاحـــق

COMPTES DE RESULTATS AU 31-12-2017

Banque BADR

Agence : 846

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	CODIFICATION	31/12/2017
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	CP1100	44 863 395,29
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	CC1100	(13 716 997,52)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	CP1200	7 135 828,82
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	CC1200	(95 200,00)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS	CP/CC1300	-
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	CP/CC1400	-
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	CP1500	13 208 453,40
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	CC1500	(11 755 347,74)
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**		**39 734 380,25**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	CC2600	45 339 260,48
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	CC2700	(34 109 911,69)
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**9 015 791,92**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	CC3800	(36 576 068,17)
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	CP3900	43 153 411,42
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**		**2 438 448,67**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	CP/CC4100	-
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	CP4200	-
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	CC4300	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**		**2 438 448,67**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	CR5000	-
21	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**		**2 438 448,67**